# انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥

إعداد: أشرف سعد العيسوي

كتاب الخليج

انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥

الخليج

# انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر

## على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

## ٢٠٠١ - ٢٠٠٥



# انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر

## على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

## ٢٠٠١ - ٢٠٠٥


إعداد

**أشرف سعد العيسوي**



مركز الخليج للدراسات

دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر

الشارقة

٢٠٠٧

توجه جميع المراسلات
إلى العنوان التالي:

مركز الخليج للدراسات
دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر
ص.ب: ٣٠
الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٥٧٧٧٧٧٧ - ٦ - ٩٧١+
فاكس: ٥٧٧٧٣٣٦ - ٦ - ٩٧١+
Email: htt://www.alkhaleej.co.ae

## المحتويات


مقدمة ........ ٧

الفصل الأول ........ ١٣

مقدمة ........ ١٥

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي والتغيرات التي طرأت عليه بعد أحداث سبتمبر ........ ١٥

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي ........ ٢٠

المبحث الثالث: تطور الرؤية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي ........ ٢٣

الفصل الثاني ........ ٢٧

علاقة دول مجلس التعاون بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ........ ٢٩

المبحث الأول: الرؤية الأمريكية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ........ ٢٩

المبحث الثاني : علاقة دول مجلس التعاون بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ........ ٣٢

المبحث الثالث: دول مجلس التعاون والتعاطي مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ........ ٣٧

الفصل الثالث ........ ٤٣

تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر في رؤية دول المجلس الأمنية ........ ٤٥

المبحث الأول: رؤية دول المجلس لمخاطر البيئة الإقليمية ........ ٤٦

المبحث الثاني: رؤية دول المجلس للعلاقات مع الولايات المتحدة والوجود العسكري ........ ٥٨

المبحث الثالث: رؤية دول المجلس لمخاطر البيئة الداخلية ........ ٦٥

الفصل الرابع ........ ٦٩

تداعيات أحداث سبتمبر على أمن دول المجلس ........ ٧١

المبحث الأول : التحديات الأمنية ........ ٧١
المبحث الثاني: التحديات الإعلامية ........ ٧٦
المبحث الثالث: التحديات السياسية ........ ٨٢
المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية ........ ٨٥
المبحث الخامس: التحديات الثقافية ........ ٩٤
الفصل الخامس ........ ٩٧
تأثير أحداث سبتمبر في الاستراتيجية الأمنية والدفاعية لدول المجلس ........ ٩٩
المبحث الأول: المتغيرات الاستراتيجية في منطقة الخليج بعد أحداث سبتمبر ........ ١٠١
المبحث الثاني: تأثير أحداث سبتمبر في الاستراتيجية الدفاعية لدول المجلس ........ ١٠٦
المبحث الثالث: تأثير أحداث سبتمبر في الاستراتيجية الأمنية لدول المجلس ........ ١١٨
خاتمة ........ ١٣١
قائمة المراجع: ........ ١٣٩
الهوامش ........ ١٤٦

## مقدمة :

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة لتمثل نقطة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، لدرجة دفعت المؤرخ الأمريكي «بول كيندي» إلى القول بأن «القرن الحادي والعشرين بدأ مع تلك الأحداث»، فقد أصابت العالم بحالة من الارتباك والدهشة والترقب، حين شاهد صوراً حية للكارثة الأمريكية، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية استنفرت الدول الكبرى جيوشها ووضعت أجهزتها الأمنية في حالة تأهب قصوى لمواجهة حرب لم تألفها من قبل، وتسارعت دول العالم في إدانتها للأحداث، والتعبير عن تضامنها مع الولايات المتحدة.

وبمجرد وقوع الأحداث، اتجه الخطاب السياسي الأمريكي إلى تدويل الأزمة بعد أن تبنت واشنطن تكييفاً خاصاً لها باعتبارها حرباً وليست عملية إرهابية، وصاغ الرئيس الأمريكي جورج بوش «الابن» مبدأه الشهير «مبدأ بوش» (من ليس معنا فهو ضدنا) مكرساً بذلك ثنائية الخير- الشر في العلاقات الدولية، ليتمكن بذلك من تشكيل التحالف الدولي ضد «الإرهاب» وقطع الطريق أمام أي قوى إقليمية أو دولية لمعارضة أو حتى التحفظ على الانضمام لهذا التحالف.

وعكس ذلك اهتمام الإدارة الأمريكية وانغماسها في مشاكل وقضايا أقاليم العالم المختلفة برؤى وآليات جديدة، تتسق مع مفاهيم المحافظين الجدد ومشروعهم الخاص الذي صاغوه تحت مسمى «مشروع القرن» ونادى بانفراد أمريكي بالهيمنة على مقدرات العالم من خلال استخدام وتوظيف القدرات العسكرية لتعظيم المكاسب على كافة الصُعُد.

وقد قدمت أحداث سبتمبر فرصة ذهبية للإدارة الأمريكية لتحقيق هذه الهيمنة، فإذا كانت التنافسية الاقتصادية لم تجعل الولايات المتحدة القطب الأعظم فإن التنافسية العسكرية تجعلها هذا القطب بلا منازع، وإذا كانت نهاية الحرب الباردة إيذاناً بتراجع البعد العسكري والأجندة الأمنية عموماً لصالح الإنماء الاقتصادي والمنافسة في الأسواق، فإن أحداث سبتمبر أعادت البعد العسكري إلى سابق عهده بل وأكثر، وخرجت الإدارة

الأمريكية من هذه الأحداث بأن العالم قد أخذ يدخل حرباً جديدة هي الحرب ضد «الإرهاب»، وأنه في هذه الحرب ينقسم العالم إلى معسكرين: معسكر الإرهاب أو معسكر الشر، والمعسكر المضاد للإرهاب أو معسكر الخير، وأنه على جميع دول العالم أن تعلن موقفها في الانتماء إلى أي منهما، وأن الولايات المتحدة تقود المعسكر الأخير ولها وحدها دون سواها الحق في تحديد الإرهاب ومصادره واختيار أسلوب التعامل معه بما في ذلك حقها في شن حرب استباقية لإجهاض الأعمال الإرهابية في مهدها.

وكشفت الأحداث عن حقيقة مهمة، وهي مدى تشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية الدولية المعاصرة من ناحية، ومدى هشاشتها من ناحية أخرى، فقد أدت الأحداث إلى تزايد النزعة العدائية تجاه بعض الدول التي تعتبرها واشنطن مؤيدة للإرهاب ومعادية لها، ومعظمها دول عربية وإسلامية.

ورغم أن أحداث سبتمبر كان لها تأثيراتها في مختلف أقاليم دول العالم، فإن إقليم الخليج، وفي القلب منه دول مجلس التعاون، كان الأكثر تأثراً بتداعيات هذه الأحداث، وذلك لعدة أسباب:

الأولى: اتهام الإقليم، وتحديداً دول مجلس التعاون، بأنه مصدر التطرف وتفريخ الإرهاب لأسباب ثقافية وأيديولوجية.

الثانية: أن دولتين من دول الإقليم، العراق وإيران، تم وضعهما من جانب الرئيس الأمريكي جورج بوش «الابن» – في أول خطاب له عن حالة الاتحاد بعد أحداث سبتمبر في الثامن والعشرين من يناير ٢٠٠٢ – على لائحة محور الشر بالإضافة إلى كوريا الشمالية، وقد تم استخدام القوة العسكرية ضد العراق في مارس ٢٠٠٣ والإطاحة بنظامه، أما العلاقات مع إيران فهي مرشحة للتصعيد على خلفية الفشل في التوصل إلى تسوية لأزمة الملف النووي الإيراني.

الثالثة: أن الأحداث وضعت دول المجلس أمام مأزق حقيقي واختبار صعب، ما بين الانضمام للحملة الأمريكية ضد «الإرهاب» – التي بدأت فصولها الأولى في أفغانستان ثم العراق– وبالتالي تقديم كل التسهيلات العسكرية واللوجستية اللازمة لها، وبين تنامي المطالب الشعبية الرافضة للوجود العسكري الأمريكي والأجنبي عموماً في المنطقة، وللسياسات الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط والتي تتسم بالازدواجية الواضحة.

الرابعة: أن الأحداث تسببت في تأزيم وتوتير العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة مع السعودية، بعد اتهام مسؤولين ومواطنين في هذه الدول بأنها

ضالعة في الهجمات على نيويورك وواشنطن تنفيذاً وتمويلاً وتخطيطاً، وما ترتب على ذلك من قيام الإعلام الأمريكي بشن حملة ضد هذه الدول، ومطالبته الإدارة الأمريكية بفرض إصلاحات سياسية وديمقراطية عليها؛ حتى لا تتكرر أحداث سبتمبر مرة أخرى وفي أي مناطق أخرى.

في ضوء هذه الحقائق، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لها تأثيرها الواضح على أمن دول مجلس التعاون، سواء في رؤية هذه الدول لطبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها، أو في السياسات والإجراءات أو الاستراتيجيات الأمنية المطلوبة للتعاطي مع هذه التحديات.

فقد وضعت الأحداث دول مجلس التعاون أمام وقائع جديدة وحقائق مؤلمة، وخلقت ما يمكن تسميته بمأزق الأمن الشامل، فاقتصادياً بدأت تثار فكرة تراجع الأهمية الاستراتيجية لنفط المنطقة، واتجاه الولايات المتحدة للبحث عن بدائل أخرى. وسياسياً تعرضت دول المجلس لضغوط لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية.وثقافياً صارت المنظومة الثقافية في هذه الدول، المدارس والمعاهد ومناهج التعليم، إلخ، في دائرة الاتهام الأمريكية والغربية بأنها مصدر التطرف وتفريخ الإرهاب في العالم أجمع.

وكانت نتيجة ذلك أن بدأت دول المجلس تعيد النظر في سياساتها واستراتيجياتها الأمنية، لتكون أكثر تركيزاً على قضايا الأمن الداخلي/ الوطني في إطار تعاطيها مع الحملة الدولية ضد «الإرهاب» العالمي، وهي المجالات التي كانت توضع في مراتب تالية على الأمن الدفاعي الإقليمي، بعد حرب الخليج الثانية– وبدأت تأخذ بالمفهوم الشامل للأمن وتركز على قضايا الإصلاح السياسي وتطوير الخطاب الديني وإصلاح النظام التعليمي.

الهدف من الدراسة:

دراسة انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون الخليجي من منظور شمولي، للتوصل إلى أبعاد الرؤية الأمنية لهذه الدول سواء من حيث طبيعة التهديدات (الإقليمية، الدولية، الداخلية)، أو بالنسبة لطبيعة الترتيبات الأمنية. وفي إطار ذلك يهدف الباحث إلى:

– تسليط الضوء على المتغيرات الجديدة التي طرأت على رؤية دول مجلس التعاون الأمنية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وخاصة المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والتعليمية .

– الاقتراب من مفهوم الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، باعتباره مفهوماً شاملاً متعدد الجوانب والأبعاد، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً وتربوياً، ومن ثم تحديد طبيعة التهديدات غير المباشرة للأمن القومي لهذه الدول، كالتهديدات ذات الطابع الاقتصادي أو الثقافي والإعلامي والسياسي التي أثارتها أحداث سبتمبر وسلطت الضوء عليها.

– دراسة الكيفية التي تعاطت بها دول المجلس مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو بمعنى آخر أسلوب إدارتها لهذه الأحداث باعتبارها أزمة، سواء على المدى القريب (بعد الأحداث مباشرة) أو على المدى المتوسط وهو ما يتضح في استراتيجيتها الأمنية والدفاعية.

الإطار الزمني للدراسة:

تركز الدراسة على تناول الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ وهنا تأتي أهمية الإشارة إلى أن تحديد هذه الفترة جاء لتحقيق مزيد من التركيز على القضية محل الدراسة، خاصة أن هذه الفترة - رغم قصرها الزمني - إلا أنها كانت كثيفة التفاعلات والتطورات التي شهدتها، كما أن هذا التحديد لا يعني التوقف عند هذه الفترة فقط، بل سيتم النظر في الفترات السابقة، كما ستتم مراعاة الأحداث والتطورات الحالية للوقوف على ما تشهده من تحولات، وما تفرزه من تداعيات.

منهجية الدراسة:

استعان الباحث في دراسته بمنهج تحليل النظم الإقليمية بوصفه مستوى تحليلياً متوسطاً بين تحليل النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدولة القومية أو مجموعة من الدول، ويساعد هذا المنهج على معرفة العلاقة بين طبيعة النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة – التي سعت إلى توظيف أحداث سبتمبر في تكريس انفرادها وتفوقها– والنظم الإقليمية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتبارها نظاماً فرعياً داخل النظام الإقليمي الخليجي)، وذلك لفهم حدود الترابط والتأثير والاختراق وتحليل أبعاد العلاقات في شقيها التعاوني والصراعي.

وتتألف الدراسة من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: إطار نظري عام، تناولت فيه الدراسة مفهوم الأمن القومي بصفة عامة، والتطورات التي لحقت به بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتعريف بمفهوم الأمن

الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي والأسس التي يرتكز عليها، ثم تستعرض تطور الرؤية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ مروراً بالغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ ونهاية بأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

**الفصل الثاني**: تناولت فيه الدراسة علاقة دول المجلس بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والكيفية التي تعاطت بها معها، بمعنى آخر الأدوات التي لجأت إليها في إدارتها للأزمة (الأحداث) سياسياً ودبلوماسياً وأمنياً ومالياً.

**الفصل الثالث**: تناول تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر في تشكيل رؤية دول المجلس الأمنية سواء بالنسبة لمخاطر البيئة الإقليمية بعد تحليل تأثير الأحداث في العلاقة مع كل من العراق وإيران وإسرائيل، والقضايا الأمنية التي تثيرها العلاقات مع هذه الدول وموقف دول المجلس منها، أو بالنسبة للبيئة الدولية وتحديداً لرؤية دول المجلس للعلاقات مع الولايات المتحدة والمستجدات التي طرأت عليها وتأثير ذلك في القضايا الأمنية والدفاعية بين الجانبين، أو بالنسبة للبيئة الداخلية التي صارت محل التركيز الرئيسي في الرؤية الأمنية لهذه الدول.

**الفصل الرابع**: تناول تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر في أمن دول المجلس بمفهومه الشامل سياسياً وأمنياً وثقافياً واقتصادياً وإعلامياً.

**الفصل الخامس**: تناول المتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها منطقة الخليج بعد أحداث سبتمبر، وكيف كان لهذه المتغيرات تأثيراتها الواضحة في الاستراتيجية الأمنية والدفاعية لدول مجلس التعاون.

**وأما الخاتمة**، فقد تناولت أهم النتائج التي تم توصل إليها، والتوصيات.

# الفصل الأول

## إطار نظري حول مفهوم الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة:

مفهوم الأمن القومي مفهوم حديث النشأة ارتبط في ظهوره بمفهوم الدولة القومية، وكغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية، لا يوجد إجماع واضح حول المقصود بظاهرة الأمن القومي، لا من حيث التعريف ولا من حيث المستهدفين بالأمن، ولا من حيث مصادر التهديد ولا من حيث سبل وأدوات بل واستراتيجيات تحقيق الأمن القومي[1].

ومفهوم الأمن القومي من أكثر المفاهيم قابلية للتغير والتطور، فالنظرة التقليدية التي سادت طيلة الحرب الباردة كانت تركز على الجوانب الدفاعية والعسكرية كأساس للدراسات الأمنية، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت نظريات جديدة تأخذ في اعتبارها المتغيرات التي شهدها النظام الدولي، خاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية عن تفسير بعض القضايا الأمنية وتحديد أسباب اندلاع بعض الصراعات والحروب، فصارت مفاهيم مثل حقوق الإنسان والثقافة والإصلاحات السياسية والديمقراطية لا تنفصل عن مفهوم الأمن القومي، بل إن دولاً ما انفكت ترفع شعارات مثل حقوق الإنسان وانتهاك الديمقراطية - ستاراً لأطماعها التوسعية - سواء للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ما أو كمبرر لخوض حرب ضد دولة أو مجموعة من الدول.

## المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي والتغيرات التي طرأت عليه بعد أحداث سبتمبر

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر محطة فاصلة بالنسبة لمفهوم الأمن القومي، إذ طرحت أبعاداً جديدة لم تكن مدرجة من قبل على أجندة المجتمع الدولي، وذلك بفعل حالة التدويل التي بدأت مشكلات الأمن تواجهها في بعض المناطق في ظل سياسة التدخل العسكري المباشر التي تتبعها الولايات المتحدة والتي وجدت تطبيقات جادة لها في جنوب آسيا، ثم الشرق الأوسط في سياق عمليات كبرى مثل حرب أفغانستان (٢٠٠١– ٢٠٠٢) والحرب العراقية حرب الخليج الثالثة (مارس ٢٠٠٣).

وتكشف هذه التدخلات عن أن الولايات المتحدة استغلت أحداث ١١ سبتمبر لإعادة

ترتيب أجندة الأمن الدولي بما يتناسب مع استراتيجيتها الكونية الرامية إلى السيطرة على العالم، فالحرب على أفغانستان كان أحد أهدافها تثبيت نفوذها في منطقة آسيا الوسطى والسيطرة على نفط بحر قزوين، والحرب على العراق كانت بهدف إعادة تشكيل النظام الشرق أوسطي، وجعل العراق –كما تدعي– نموذجاً للديمقراطية في الشرق الأوسط (الكبير) وفرض أنماط أو قوالب جامدة من الإصلاح السياسي على دول المنطقة.

ومن ثم فقد طرحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مفهوماً جديداً للأمن الدولي، سواء في شقه المتعلق بمصادر التهديد أو في شقه المتعلق بالترتيبات أو الاستراتيجيات الأمنية الجديدة، حيث حاولت الولايات المتحدة فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن، والذي يقوم بالأساس على «أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأن العالم كله معرض لاعتداءات إرهابية شبيهة بأحداث سبتمبر»، وشرعت في بناء تحالف دولي ضد «الإرهاب»، وقادت حملة ضد «الإرهاب» استخدمت فيها كل الوسائل بما فيها العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وكانت أحداث سبتمبر فرصة للولايات المتحدة لصياغة استراتيجيتها الأمنية الجديدة (استراتيجية الهجمات الوقائية)[٢] والتي تنطلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطراً أو تهديداً للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع، وبدأت تتصرف بمنطق القوة العظمى الوحيدة في العالم، وحاولت توظيف الأحداث من أجل تحقيق مصالح وفوائد ومنافع جديدة تساعدها على الاحتفاظ بموقعها المتميز على قمة النظام الدولي، وذلك من خلال السيطرة على المواقع الاستراتيجية المهمة بالقرب من القوى الدولية التي يمكن أن تكون مصدراً لتهديد المصالح الحيوية الأمريكية (روسيا، الصين، إيران)، وقد تحقق ذلك إلى حد بعيد في حربها على أفغانستان، وكذلك السيطرة على مواقع الطاقة المحتملة في المستقبل (بترول بحر قزوين)، مع إحكام السيطرة على مناطق النفوذ الأمريكي التقليدية (منطقة الخليج).

وفي إطار هذه الرؤية الأمريكية لأجندة الأمن العالمي أعادت الولايات المتحدة تعريف مفهوم السيادة، وذلك من أجل ملاحقة الإرهابيين والدول التي تحميهم، وإعطاء قيمة قليلة للاستقرار العالمي وذلك لحاجة الولايات المتحدة إلى تجاوز تفكير الحرب الباردة العقيم والاستعداد لترتيبات أمنية جديدة[٣]. وقامت بتحديد أولويات الخطر الذي يهدد أمن الدول والمجتمعات على النحو التالي: أولاً الإرهاب، وثانياً الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة في دول محور الشر، وثالثاً الخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في بعض البلاد الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعض الصراعات الإقليمية التي قد يؤدي

استمرارها إلى تهديد أمن المناطق التي تقع فيها أو الأمن الدولي على اتساعه[٤]

هذه الرؤى والتوجهات قادت إلى وجود مفهوم جديد للأمن ذي أبعاد وقضايا مختلفة، أثارت بدورها تساؤلات عديدة من قبيل: هل الأمن مرتبط بأمن الحدود أم أمن المواطنين أم أمن المصالح الأمريكية؟، وهل الأمن يكون لكل دولة على حدة بمعزل عن الدول الأخرى أم أنه أمن جماعي يفترض نوعاً من الاعتماد المتبادل؟، وهل التهديدات للأمن تأتي من الخارج أم من الداخل؟

لقد اكتشفت الولايات المتحدة أنها تواجه تهديداً من نوع جديد يستهدف الكيان والوجود الأمريكي عبر استخدام أسلحة وهجمات غير متوقعة بهدف تحقيق خسائر مادية وبشرية جسيمة ويصل بالخطر إلى قلب واشنطن ونيويورك، والمواطن الأمريكي لأول مرة مما استدعى مواجهته بهجوم ساحق وحرب شاملة من طرف الولايات المتحدة تعبئ فيها كل إمكانياتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، مما يجعل هذه الحرب ممتدة ومتنوعة الوسائل وهي تتطلب إعادة تقييم القوى النسبية التي تهدد الولايات المتحدة[٥].

وأدى ذلك إلى تدويل قضايا الأمن في ظل سياسة التدخل العسكري المباشر التي تتبعها الولايات المتحدة، وأصبح هناك توجه أمريكي للتواجد في كل المناطق الاستراتيجية في العالم، وبما يحقق مصالحها الحيوية، وكانت نتيجة ذلك تقليص أهمية المدخل الإقليمي لترتيبات الأمن ذاته لصالح «المدخل الدولي» المرتبط بسياسة الدولة العظمى في العالم، وليس ذلك المدخل التقليدي المرتبط بالمعاهدات الدولية، فتراجعت فكرة أن تقوم دول إقليم معين أو تتمكن في واقع الأمر من ترتيب أوضاعها الإقليمية أمنياً كمدخل رئيسي كما كان سائداً خلال التسعينيات، إذ أصبحت الترتيبات الأمنية تقوم على أسس لا ترتبط بالضرورة بأولويات أمن الإقليم وإنما بتوجيهات القوى العظمى ومصالحها بالأساس[٦]. والمثال البارز على ذلك الجدل المثار حول طبيعة الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣، حيث تستأثر الولايات المتحدة بعملية صياغة الترتيبات الأمنية في هذه المنطقة، وتتجاهل القوى الإقليمية فيها، الأمر الذي خلق حالة من عدم اليقين والتوجس لدى هذه القوى بشأن «السياسة الإقليمية» للولايات المتحدة وأهدافها الحقيقية.

وقد أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر قضايا أمنية جديدة، أهمها:

١- إدخال الفاعلين غير الرسميين ضمن نطاق عملية ترتيب الأوضاع الأمنية على المستوى الإقليمي، فقد كان مفهوماً قبل ذلك بوقت طويل أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن هناك فاعلين غير حكوميين تجاوزت قدراتهم إمكانيات كثير

من الدول في ظل وجود أمثلة كثيرة حول التدخلات السياسية لتلك القوى غير الحكومية في الشؤون الداخلية للدول وفي علاقاتها البينية أيضاً، وكان التطور الواضح في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر هو تجاوز الواقع الدولي لتلك المنظمات التقليدية الضخمة المالية أو الإجرامية أو ذات التأثيرات المعنوية (الشركات دولية النشاط، عصابات الجريمة المنظمة، الكنيسة الكاثوليكية) باتجاه ظهور فاعلين جدد ذوي أهداف سياسية تمارس عملياتهم تأثيرات استراتيجية، فيما يتصل بمضمون واتجاهات قضايا الأمن كمنظمة القاعدة بامتداداتها التنظيمية أو السياسية أو المالية داخل أقاليم عديدة، والجماعات الإرهابية الأخرى التي تمارس العنف المنظم[٧].

٢- إدخال القضايا الأمنية غير التقليدية التي كان اصطلح على تسميتها «الأبعاد غير العسكرية» للأمن ضمن جدول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمية، فقد كانت هناك قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك أو استخدام القوة العسكرية بالضرورة، إضافة إلى تلك القضايا غير العسكرية التي تكتسب أهمية أمنية عند وصول أوضاعها أو تأثيراتها إلى مستويات حرجة والتي كانت تدخل ضمن نطاق كل تعريفات الأمن الشامل. فبالإضافة إلى الخطر الذي يمثله الإرهاب والجماعات الأصولية والراديكالية، سلطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الضوء على البيئة الثقافية وكيف يمكن أن تشكل بطريقة غير مباشرة تهديداً للمصالح الأمريكية بزعم أنها تشجع على التطرف والإرهاب من وجهة نظر الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية الأخرى.

وهو ما أدى إلى ازدياد حدة «الاستقطاب الثقافي» في أنحاء العالم، فصار الإسلام يحتل الخط الأمامي على الأجندة العالمية، فقبل ذلك، كانت اهتمامات الأمن القومي منصبة على المعاني المادية الخالصة، أما بعد الأحداث، فتحولت المعاني المادية إلى معان ثقافية فأضحت قضايا (الثقافة، الهوية، المعايير) هي الموضوعات المسيطرة على القضايا الأمنية.

حتى التعليم الإسلامي صار عدواً للولايات المتحدة، وهو ما أكده مدير المخابرات الأمريكية السابق جورج تنيت بقوله: «إن النظام التعليمي له أعظم الأثر في أي مجتمع؛ خاصة على المدى الطويل، فالتعليم الأساسي والثانوي في بعض مناطق العالم الإسلامي، كثيراً ما يسيطر عليه تفسير معين للإسلام، يُعلم الناس على أنه دين كره وعدم تسامح، ومن ثم فالمتخرجون من هذه المدارس يوفرون الأساس أو الخط الأمامي لدى الكثير من الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تعمل في العالم الإسلامي».

وقد نقلت مجلة (US News) في الذكرى الرابعة لأحداث سبتمبر عام ٢٠٠٥، عن مسؤول كبير في مجلس الأمن القومي قوله: «إن استراتيجية البيت الأبيض في المستقبل

القريب سوف تركز أكثر على التطرف الإسلامي وليس الإرهاب، وهناك اقتراح بتسميتها «بالحرب على التطرف» بدلاً من «الحرب على الإرهاب، فالإرهاب هو الوسيلة وليس العدو، أما العدو فهو التطرف الإسلامي».

٣- تغيير النظم تحت ستار الحرب ضد «الإرهاب»: أصبح تغيير النظم «المارقة» من وجهة نظر واشنطن أحد أهداف الاستراتيجية الأمريكية، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر دعا تيار المحافظين (الجدد) في الإدارة الأمريكية- الذي يمثله كل من وزير الدفاع الأمريكي «رامسفيلد» ونائبه «وولفويتز» ومستشارة الأمن القومي «كوندوليزا رايس» إلى ضرورة العمل على تغيير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعم الإرهاب بشكل مباشر أو التي يمثل مجرد وجودها دعماً غير مباشر للإرهاب من خلال عدائها للحرية والديمقراطية، وتحقق ذلك بالفعل في حالتي أفغانستان حيث تم إقصاء حركة طالبان، والعراق حيث تمت الإطاحة بنظام صدام حسين[٨].

وكشفت الممارسات الفعلية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عن استخدام مفرط للقوة العسكرية الأمريكية وتهديد للأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب؛ لذلك عمدت إلى سياسة الانتشار العسكري والتي بدأت باليمن والفلبين وتحقيق الانفتاح العسكري في كل من ماليزيا وإندونيسيا والسودان والصومال وغيرها لضمان امتداد المظلة العسكرية الأمريكية إلى معظم المناطق التي يتوقع انتشار تنظيم القاعدة فيها.

والمشكلة أن الولايات المتحدة تلجأ إلى استخدام القوة خارج نطاق القانون الدولي، بل إنها في أحيان أخرى تطوع القانون الدولي ليتناسب مع المرامي والأهداف الأمريكية وبما يؤدي إلى حماية مصالحها، وتفسر ذلك بأن الإطار الحالي لتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية لم يعد ملائماً للتطورات الدولية الراهنة في عالم الألفية الثالثة، وخاصة بعد أن فشل هذا الإطار في التصدي للدول «المارقة» التي تشجع الإرهاب وتحمي الجماعات الإرهابية أو ترتكب الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان ضد شعوبها، وترى ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على تجاوز الإطار القانوني القائم حالياً على النحو الذي يطلق يدها في التعامل مع هذه الدول من خلال استخدام للقوة المسلحة لا تحده القيود التي ينطوي عليها ميثاق الأمم المتحدة[٩].

مما سبق يمكن القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أعادت طرح الأمن من منظور جديد، كان في جوهره انعكاساً للرؤية الأمريكية للإرهاب وكيفية مواجهته، وكانت نتيجة ذلك ازدياد حدة الاستقطاب في العالم وتفاقم مشكلات الأمن وعدم الاستقرار، فالحرب على الإرهاب لم تؤد إلى انتفاء أو تراجع العمليات الإرهابية في العالم، والحرب على

أفغانستان عام ٢٠٠١ ثم العراق عام ٢٠٠٣ لم تؤد إلى خلق بيئة إقليمية مواتية أكثر استقراراً، ناهيك عن تعرض الكثير من دول المنطقة لأزمات أمنية.

### المبحث الثاني: مفهوم الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون

يعتبر مفهوم الأمن الجماعي إحدى صور تحقيق الأمن القومي لمجموعة من الدول، وأبسط تعريف للأمن الجماعي بأنه «الضمان الذي تكفل به جماعة من الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها، وتلجأ في سبيل ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة لمنع أي اعتداء على إحداها أو عليها مجتمعة»[١٠].

وهناك من[١١] يرى أن الأمن الجماعي هو شكل من أشكال التعاون الدولي يمكن أن يؤدي تحت ظروف معينة إلى الاندماج أو التكامل، فمجمل تجارب التحالفات والتجمعات الدولية قد ارتكزت على صورة أو أخرى من صور الأمن الجماعي (مثال ذلك جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة).

ويصف بعض الكتاب الأمن الجماعي لمجموعة من الدول ترتبط معاً بنظام اندماجي دون إقليمي في إطار نظامي إقليمي فرعي بالأمن دون الإقليمي، مثل الأمن دون الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي[١٢]. التي ارتبطت ببعضها بروابط معينة ضمن رقعة جغرافية محددة تربطها روابط وصلات معينة.

وفي معناه العام ينصرف أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تلك الحالة من الاستقرار التي يجب أن تشمل منطقة الخليج العربي كلها بعيداً عن أي تهديد سواء من الداخل أو من الخارج، وهذا يعني «قدرة هذه الدول على تأمين وحماية قدراتها وإمكانياتها ومكتسباتها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والمعنوية في ظل الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، والقدرة على منع أو صد التهديدات الإقليمية تجاهها، والتغلب على التحديات التي تعوق مسيرة التنمية بها على اختلاف أنواعها»[١٣].

وبهذا يرتكز أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المبادئ والأسس التالية[١٤]:

– إحساس دول المجلس فرادى أو بوصفها جماعة إقليمية منظمة بالأمن والطمأنينة وعدم التعرض لأخطار التهديد.

– ضمان الاستقرار الداخلي، ومنع إثارة ما من شأنه تعكير صفو الأمن الداخلي، ذلك أن

تعرض أي دولة من دول المجلس لعدم الاستقرار الداخلي قد ينعكس سلبياً على أمن بقية الدول الأعضاء واستقرارها.

– انعدام مصادر التهديد الخارجية، وهي المصادر التي تأتي من خارج الدولة سواء من جانب دول الجوار (العراق وإيران) أو كيانات دخيلة على المنطقة (إسرائيل) أو من جانب أطراف دولية. ويرتبط بما سبق، عدم المساس بالحدود والسيادة الإقليمية لدول مجلس التعاون من جانب هذه الدول.

– ضرورة التساند والتكامل بين دول مجلس التعاون في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا بدوره يتطلب النظر إلى هذه الدول على أنها تمثل جسداً واحداً، والتساند بين دول المجلس يعني تكتيل الجهود والقدرات الدفاعية والهجومية وغيرها التي تمتلكها دول المجلس من أجل تكامل قدراتها في مواجهة أي خطر قد تتعرض له فرادى أو مجتمعة، وكذلك التصدي لكل ما من شأنه تعريض أمنها وسلامتها الإقليمية، وكيانها الذاتي للخطر.

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية: فمن دون المراعاة الحازمة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية يصبح من غير الممكن تأمين حق أي شعب سواء أكان كبيراً أم صغيراً في اختيار طريق التطور الذي يرتضيه، وحل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجهه بإرادته المستقلة، وكذلك من دون المراعاة الحازمة لهذا المبدأ يصبح من المستحيل إقامة علاقات ثقة وتعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

ويعتبر عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس دعامة أساسية من دعامات أمنها الجماعي والفردي، وهذا يشمل عدم السماح لأي جهة بالتدخل في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنظمة التي ارتضتها دول المجلس لنفسها، وكذلك احترام أساليب الحياة وطرق المعيشة التي تنتهجها دول مجلس التعاون. ويقوم هذا المرتكز على أساس منع أي خطر قد تتعرض له دول المجلس من الداخل ومن الخارج .

– نبذ استخدام القوة : إن نبذ استخدام القوة في العلاقات بين الدول هو المبدأ الرئيسي الذي يمكن أن يقام عليه الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون ولكل مناطق العالم، ولا ينصب تجريم استخدام القوة في العلاقات الدولية على القوة المسلحة فقط، بل يشمل أيضاً تحريم كل أشكال الضغط الاقتصادي والسياسي وغيرها، وكما هو معروف فإن استخدام القوة المسلحة ضد حرية الدول والشعوب يعتبر خرقاً لمبادئ القانون الدولي المتعارف عليها، ويتطلب تحقيق الأمن الجماعي لدول المجلس نبذ كافة أشكال استعمال القوة أو التهديد بها في مجال العلاقات الدولية بدول المجلس[١٥].

- اعتبار الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، بل إن بعض مرتكزات الأمن الجماعي لدول المجلس تشكل في الوقت ذاته مرتكزات للأمن القومي العربي، والأمن القومي العربي يشكل العمق الاستراتيجي لأمن الخليج في الوقت نفسه.

مما سبق، يتضح أن مفهوم الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي يتسم بالشمول لكافة الأبعاد- وهو ما تتبناه هذه الدراسة- حيث يأخذ في الاعتبار كافة الأبعاد ذات الصلة بمفهوم الأمن، كالقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والدفاعية[١٦]. وهو بهذا يعني: «تأمينها من الأخطار التي تهددها في الداخل ومن الخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، والمتمثلة في الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة».

وتتسم قضايا الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي - ولمنطقة الخليج بصفة عامة- بالتعقد الشديد؛ نظراً للعديد من الاعتبارات التي ترجع إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول سواء بالنسبة للعوامل المتعلقة بمواردها من النفط والغاز الطبيعي والفائض الكبير من الموارد المالية الذي يتوافر لدولها خاصة في الفترات التي تشهد ارتفاعاً في أسعار النفط كما هي الحال الآن، أو للعوامل المتعلقة بالموقع الاستراتيجي الهام بالنسبة لحركة التجارة الدولية والتي لم تعد تقتصر على تجارة النفط، وإنما صارت تشمل مجمل جوانب هذه الحركة نتيجة للتطور الاقتصادي الكبير الذي تشهده القارة الآسيوية سواء في الصين أو الهند أو دول شرق وجنوب شرق آسيا، والتي صارت تحظى بأهمية متعاظمة ومتصاعدة في نطاق الاقتصاد الكوني .

فإذا ما أضفنا إلى هذه الاعتبارات الجوانب السياسية المرتبطة بالتطورات التي يشهدها النظام الدولي خلال هذه المرحلة، التي تتسم ببدء تبلور قوى دولية كبرى جديدة كالصين والهند واليابان والاتحاد الأوروبي وبدء روسيا سعيها لاستعادة جانب من قوتها كدولة كبرى، خاصة بعد ما حصلت على المقعد الثامن بين الدول الصناعية الكبرى، فإن منطقة الخليج تدخل في دائرة الصراع الدولي بين القوى الكبرى باعتبار أن التحكم في هذه المنطقة ومواردها من شأنه أن يساعد القوة العظمى الرئيسية حتى الآن وهي الولايات المتحدة الأمريكية في ضبط وتوجيه مسار تطور القوى الكبرى الأخرى التي ترى أنها تهدد مصالحها الحيوية والاستراتيجية الكونية، وعلى الجانب الآخر، فإن القوى الكبرى الأخرى تسعى إلى تقوية روابطها بدول المنطقة باعتبارها المنطقة التي تمتلك إكسير الحياة اللازم لاستمرار حركتها في الصعود على سلم القوة العالمية، ومن ثم فهذه المنطقة تدخل في نطاق مناطق المصالح الحيوية لهذه القوى الصاعدة .

من ناحية أخرى، فإن لهذه المنطقة قضاياها الأمنية الخاصة سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الداخلي، فهذه المنطقة لم يتوافر لها نظام إقليمي مستقر يحقق لدولها الاستقرار والأمن اللازم منذ الانسحاب البريطاني من شرق السويس وحتى الآن، ومن ثم تتسم تفاعلاتها الاقليمية بغلبة الطابع الصراعي وتوافر عناصر التهديد المتبادل بدرجات متفاوتة، هذا بالإضافة إلى التوترات الداخلية التي تشهدها دول المنطقة، والتي يرى بعض المحللين أنها تمثل أحد مصادر التهديد الأساسية للأمن في هذه المنطقة، وإذا ما أضفنا العوامل المرتبطة بالعولمة والتي ينتج عنها تهديدات أمنية جديدة ذات إطار متعدد الجوانب والأبعاد كالإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة والقرصنة الفكرية والمعلوماتية، وتجارة المخدرات وغيرها والتي تمتد آثارها إلى مختلف مناطق العالم تبعاً لوزنها النسبي وأهميتها في سياق التفاعلات الكونية، فإنه يمكن القول إن منطقة الخليج من أكثر مناطق العالم تعرضاً لهذه التهديدات الجديدة[١٧].

**المبحث الثالث: تطور الرؤية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي**

يعتبر مفهوم أمن الخليج من المفاهيم القابلة للتغيير والتطور، ويتأثر بدرجة واضحة بأي متغيرات إقليمية أو دولية جديدة سواء من حيث طبيعة مصادر التهديد أو بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات الأمنية المرتبطة به.

ويرجع ذلك بالأساس إلى تعدد الأطراف المعنية به، فإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست هناك العراق وإيران القوتان الإقليميتان في النظام الإقليمي الخليجي، والولايات المتحدة وبعض القوى الدولية الأخرى كروسيا واليابان والصين، ومع تعدد الأطراف تتعارض الرؤى والمصالح، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه حتى لو كانت على حساب الأطراف الأخرى. كل هذا أدى إلى تفاقم معضلة الأمن لدى دول المجلس، وجعلها تحتل مكانة رئيسية في أولوياتها الداخلية والخارجية.

ولعل السمة التي تميز أمن مجلس التعاون الخليجي عن غيره من المنظمات الإقليمية هي تجدد وتنوع مصادر التهديد التي تواجه أعضاءه باستمرار؛ فمنذ نشأة المجلس في عام ١٩٨١ تواجه دوله تحديات عديدة، ولا تكاد تنتهي أزمة، إلا وتتولد أخرى، فخلال العقد الأول من عمره شهدت منطقة الخليج حرباً واحدة هي الحرب العراقية– الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، ومنذ بداية عقد التسعينيات وحتى العام ٢٠٠٣ شهدت المنطقة حربين، حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، وحرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣)، كما كانت معنية أكثر من غيرها بالحرب الدولية ضد «الإرهاب» التي بدأت فصولها الأولى في أفغانستان في السابع من

أكتوبر ٢٠٠١، وهذا يؤشر على مدى عدم الاستقرار الأمني الذي تتسم به منطقة الخليج العربي، وكأنه سمة ملازمة لها سواء بفعل قوى إقليمية (العراق أو إيران) أو بفعل قوى دولية متآمرة (الولايات المتحدة) أو نتيجة لتعارض مصالح القوى الدولية مع مصالح القوى الإقليمية في المنطقة.

وكان لكل أزمة من هذه الأزمات تداعياتها الأمنية على دول المجلس، فالحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت ثمانية أعوام كان لها تأثيرها الواضح في تشكيل الإدراك الأمني لدول المجلس في هذه المرحلة، فالموقف الخليجي من هذه الحرب استند إلى مبدأ ثابت وهو «أن أمن الخليج لا يصونه سوى أبنائه، عرب وإيرانيين، وأن الخطر الحقيقي لهذا الأمن يكمن في القوى الأجنبية الطامحة إلى استغلال المنطقة، ويفترض هذا المنطق أن هناك وحدة في المصالح بين جميع أبناء الخليج»، غير أن سلامة هذا المنطق تقتضي الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو تهديد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وحرية القرار في كل دول الخليج، مع احترام حقوق الجوار.

وبدأ الموقف الخليجي من الحرب العراقية- الإيرانية منذ القمة الخليجية الخامسة يتطرق إلى شروط التسوية، فلم يقف عند المطالبة بتسوية سلمية للحرب، ولكنه أثنى على موقف العراق المتجاوب، وأدان موقف إيران الرافض لتلك التسوية، غير أن هذه الإدانة تراوحت بين درجات متعددة أدناها مطالبة إيران بالتجاوب مع الجهود السلمية، وأقصاها السعي للضغط عليها في الأمم المتحدة وخارجها لتحقيق هذا الهدف، وهكذا ظل الموقف الخليجي مرناً إزاء إيران، ولم يغلق يوماً باب الرغبة في الوساطة مهما يكن الأمل فيها وفي نتائجها ضعيفاً.

وحرصت دول المجلس على منع مضاعفات الحرب وخاصة فيما يتعلق بتهديد الملاحة الدولية في الخليج ومضيق هرمز؛ ولذلك اتجهت إلى تعزيز قدراتها الدفاعية، وتأكيد مبدأ الدفاع الجماعي، والسعي إلى خلق مصلحة للقوى العظمى في المساعدة على إنهاء الحرب، وبذلك أدى استمرار الحرب إلى واحدة من النتائج التي ظلت تحذر منها دول المجلس، وهي الاندفاع الأجنبي العسكري صوب الخليج.

ولم تكتف دول المجلس بالتعبير عن موقفها من الحرب والقضايا المرتبطة بها، بل أبدت استعدادها للتوسط، والمساعدة في أية تسوية سلمية كلما كان ذلك ممكناً، كما أن دبلوماسية المجلس ذهبت بهذا الموقف إلى كل المحافل والمنظمات الدولية تروج له وتسعى إلى تبني الآخرين له[١٨].

وبنهاية حرب الخليج الأولى تطلعت دول المجلس - التي عانت من ويلات هذه الحرب -

إلى مرحلة جديدة من الاستقرار والأمن، لكن آمالها تبخرت واصطدمت بطموحات (أطماع) العراق الإقليمية الذي خرج من الحرب بقوة عسكرية هائلة، وبدأ يثير المشاكل مع جيرانه من دول المجلس، تطورت إلى غزو الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، والذي شكل بدوره حلقة جديدة من حلقات عدم الاستقرار في المنطقة.

وبدأت دول المجلس تعيد النظر في بعض الثوابت والمسلّمات الأمنية، وأصبحت تركز على مخاطر البيئة الإقليمية على حساب الأخطار الداخلية، وقد اتضح هذا في مراجعة شاملة للبرامج والاستعدادات العسكرية وفي شكل تكثيف الميزانيات العسكرية لشراء الأسلحة وفي شكل اتفاقيات أمنية وعسكرية مع أطراف خارجية[١٩].

بل إن إخفاق النظام العربي ومؤسساته (الجامعة العربية، معاهدة الدفاع العربي المشترك) في حل الأزمة سلمياً، ونجاح الحل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة عمق الجدل الدائر حول علاقة أمن الخليج بالأمن القومي العربي، وكذلك الأمن الإقليمي والدولي، وبرزت نظرية أو رؤية أمنية جديدة لدول مجلس التعاون الخليجي، أكثر تقارباً مع الولايات المتحدة والقوى الغربية (التي ساهمت في تحرير الكويت)، وأكثر تعارضاً مع ثوابت الأمن القومي العربي، وظهر هذا في التوجهات التالية[٢٠]:

أ – أدى الغزو إلى ظهور بعض التوجهات الخليجية الرسمية والشعبية التي تدعو إلى الانغلاق على الذات والابتعاد التدريجي عن الرابطة العربية، التي تعج بالصراعات والخلافات والأزمات، وانعكس هذا سلباً على العلاقات العربية– العربية التي شهدت حالة من الانقسام لم تألفها من قبل، وأصبح الشك والتوجس والتوتر هو القاموس الذي يسم هذه العلاقات، وتنامى الاتجاه داخل بعض الدول العربية لحل مشاكلها ووضع ترتيبات أمنها بمعزل عن الدول العربية الأخرى حتى في إطار مجلس التعاون الخليجي.

ويعود ذلك إلى مواقف بعض الدول العربية من الغزو، مما أوجد نوعاً من المخاوف لدى حكومات وشعوب دول الخليج، باعتبار أن هذه المواقف وما ارتبط بها من مطالبة بتعديل وتوزيع الثروة في العالم العربي، أدت إلى خلق حالة من القلق حول مستقبل العلاقة مع العرب، بل وصوّر البعض هذا الموقف بأنه ابتزاز في الحاضر وفي المستقبل، وبالتالي فإنه من الأفضل أن يغلق كل حاكم أبواب دولته بقدر ما يستطيع، وأن ينظر إلى المصلحة الوطنية بعيداً عن موقف عربي عام.

ب– أصبح البحث عن معادلة أمنية مقبولة تضمن لدول الخليج الأمن والاستقرار، وتبتعد بها عن الصراعات العربية والحروب والتوتر يتطلب أن يكون البحث في هذه المعادلة خارجاً عن الدائرة العربية، وأن يتجه إلى الإطار الدولي، والذي يعتبره أغلب

الخليجيين بأنه هو الضمان الحقيقي للأمن. وقد أدى ذلك إلى أن أصبح الخليج من أكثر المناطق تدويلاً في العالم، وأصبحت الضمانة الأمنية الخارجية هي الأساس، وهي أوضاع تفرض نوعاً من الانكماش (الانغلاق) السياسي والاقتصادي والأمني في إطار ما يسميه البعض بالخليجية.

جـ - أسفرت حرب الخليج الثانية عن طرح مفهوم خليجي للأمن القومي يقوم بالدرجة الأولى على المنظور العسكري أي على القدرة الدفاعية، لهذا سارعت دول المجلس إلى عقد صفقات أسلحة أو عقد اتفاقيات حمائية وعسكرية، أو إصدار إعلانات أمنية مع الدول الأجنبية، أو الدخول في مفاوضات عسكرية فيما بينها لتحقيق نوع من الأمن الجماعي دون الإقليمي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر القوى الدولية إبراماً للاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في ضوء ما تتمتع به من قدرات عسكرية هائلة ونفوذ عالمي باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم بما جعلها أهم ضامن لأمن الخليج من وجهة نظر دول المجلس وأهم رادع لأية توجهات عدوانية إقليمية أخرى، كما رأت الولايات المتحدة في هذا الوضع الفرصة لتحقيق أهدافها في منطقة الخليج وتعزيز وجودها فيها، لذا فقد سارعت واشنطن عقب نجاحها في قيادة الائتلاف الدولي الذي تمكن من هزيمة القوات العراقية وإخراجها من الكويت مطلع عام ١٩٩١ إلى إيجاد ترتيبات أمنية في المنطقة وترسيخ وجودها من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية للحفاظ على أمن الخليج وحماية آبار البترول وطرق إمداداته بشكل جعل أمن المنطقة مرتهناً بالولايات المتحدة إلى حد كبير.

وظلت هذه التوجهات تشكل الرؤية الأمنية لدول مجلس التعاون طيلة عقد التسعينيات بشكل حفظ لها الأمن والاستقرار في مواجهة القوتين الإقليميتين العراق وإيران، نتيجة لسياسة الاحتواء المزدوج التي كانت تطبقها الولايات المتحدة، لكن الوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة أسهم في بروز بعض الجماعات المتطرفة التي تناصب الولايات المتحدة العداء، والتي لا تتوانى عن مهاجمة المصالح الأمريكية في المنطقة.

ومع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بدأت هذه الرؤية الأمنية في التغير، لتشمل قضايا جديدة ذات أبعاد أمنية لم تكن مدرجة من قبل، مثل علاقة الخطاب الديني والنظام التعليمي بظاهرتي التطرف، وعلاقة الجمعيات الخيرية بتمويل بعض الجماعات المتطرفة، ناهيك عن إثارتها لأسئلة تتعلق بطبيعة الترتيبات الأمنية ومستقبل العلاقات الدفاعية والعسكرية مع الولايات المتحدة. وهذا ما ستحاول هذه الدراسة البحث فيه بالتفصيل.

منذ أن تعرضت الولايات المتحدة للهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ودول

# الفصل الثاني

## علاقة دول مجلس التعاون بأحداث الحادي عشر من سبتمبر

مجلس التعاون تواجه مأزقاً ذا أبعاد وجوانب مختلفة سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية ألقت بتداعياتها وتأثيراتها المباشرة على كل منطقة الخليج والمنطقة العربية ككل؛ حيث وقعت الأحداث بينما كانت العلاقات الأمريكية الخليجية تشهد بعض مظاهر التوتر وعدم الاستقرار بسبب الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل والذي لم يتحرك لإثنائها عن المضي في سياساتها العدوانية ضد الفلسطينيين، ولهذا رفض العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز- حين كان ولياً للعهد- دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش لزيارة واشنطن قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ثم جاءت هذه الأحداث وما تلاها من تطورات لتضيف أسباباً أخرى للتوتر بين الجانبين الأمريكي والعربي[٢١].

ووجدت منطقة الخليج نفسها، وفي القلب منها دول مجلس التعاون، قريبة جداً من مراكز تخطيط السياسة العالمية في أعقاب هذه الأحداث، ومعنية بشكل أو بآخر بالحملة الدولية ضد «الإرهاب».

## المبحث الأول: الرؤية الأمريكية لأحداث ١١ سبتمبر

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة للإدارة الأمريكية، ولتيار المحافظين الجدد لتأكيد هيمنة الولايات المتحدة على السياسة العالمية باعتبارها القطب الأوحد، واحتكارها لعملية تحديد معايير السلوك والتعامل في مجال السياسة العالمية.

وفي ظل هذه الرؤية أيضاً لا تلتزم الولايات المتحدة بالمؤسسات والمنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وقد عبر عن ذلك «جون بولتون»[٢٢] أحد المسؤولين البارزين بوزارة الخارجية الأمريكية آنذاك بقوله: «لا يوجد شيء اسمه الأمم المتحدة، هناك الجماعة العالمية التي تقودها القوة الوحيدة الموجودة في العالم، وهي الولايات المتحدة، وذلك عندما تتوافق الحاجة إليها مع مصالحنا وعندما نجد آخرين ينخرطون معنا في الركب»[٢٣].

هذه التوجهات - وفقاً للعديد من المحللين[٢٤]- هي تعبير واضح عن النزعة الإمبريالية للإدارة الأمريكية، والتي تستند إلى المقومات التالية: (المحافظة على نظام القطب الواحد وذلك بالمحافظة على تفوقها العسكري ومنع الآخرين من اللحاق بها. تحليل جديد

للأخطار العالمية وكيفية مواجهتها بعد أحداث سبتمبر. زوال استراتيجية الردع وظهور استراتيجية الهجمات الوقائية. إعادة تعريف مفهوم السيادة وذلك من أجل ملاحقة الإرهابيين والدول التي تحميهم. التقليل من أهمية القواعد والمعاهدات الدولية والشراكات الأمنية، وذلك ناجم عن طبيعة الأخطار الجديدة. وأخيراً إعطاء قيمة قليلة للاستقرار العالمي، وذلك لحاجة الولايات المتحدة إلى تجاوز تفكير الحرب الباردة العقيم والاستعداد لترتيبات أمنية جديدة).

وبعد الأحداث، تحركت الولايات المتحدة في إدارتها للأزمة دولياً على عدة محاور متزامنة، كانت منطقة الخليج تشكل أهمية محورية في تنفيذها، هذه المحاور هي[٢٥]:

١ – التحرك العسكري الفردي المباشر لشن الحرب، حيث ينظر المحافظون «الجدد» بعين الشك إلى التحالفات الدولية والعمل الدولي المشترك أو التنسيق الدولي خاصة في العمليات العسكرية، ويرون أن الحلفاء قد يصبحون مصدراً للضرر أكثر منه للنفع، وكثيراً ما يشكلون قيداً على حركة الولايات المتحدة، كما أن الأحلاف والحفاظ عليها قد تصبح غاية في حد ذاتها وليست وسيلة يمكن أن تستخدم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم يؤمنون بأهمية التصرف بشكل فردي ودون الحاجة للحلفاء طالما أن ذلك يحقق مصالح الولايات المتحدة.

ولكنهم يبتعدون عن هذه السياسة في حال احتياجهم الشديد لحلفاء، ويسعون إلى إقامة تحالفات تكون في الأغلب مؤقتة، فالتحالفات التي دخلت فيها الولايات المتحدة من أجل مواجهة «الإرهاب» هي تحالفات من هذا النوع ومن أجل تحقيق أهداف محددة، كما أنها لم تشكل قيوداً على الحركة الأمريكية، لذا يطلق البعض على هذه الجهود الأمريكية اسم «تعدد أطراف بالقطعة»، أي بناء تحالفات والتصرف في إطار جماعي عندما تكون هناك مصلحة للولايات المتحدة في ذلك وعدم إعاقة حركتها، والتعامل مع كل حالة بحالة.

وأصبحت الولايات المتحدة تعطي للقوة العسكرية الدور الأساسي والمحوري في مواجهة «الإرهاب» فيما تتجاهل الأدوات والأساليب الأخرى، وتبنت ما يمكن تسميته بأجندة إنجيلية عسكرية، وهو ما ظهر في استراتيجية الأمن القومي التي تبنتها إدارة بوش عام ٢٠٠٢، واستراتيجية الهجمات الوقائية[٢٦]، وهذا ينبع من تكييفها لأحداث الحادي عشر من سبتمبر باعتبارها «حرباً» وليست مجرد عمليات «إرهابية»، وتخالف واشنطن في هذا الصدد آراء حلفائها في أوروبا ومنطقة الخليج والعالم وآراء العديد من الخبراء والمفكرين والسياسيين الذين يرون أن مواجهة الإرهاب في العالم لها جوانب عديدة سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية وتشريعية، وأن التركيز على جانب واحد من هذه الجوانب سوف يعني

أن المواجهة ناقصة وغير فاعلة[٢٧].

٢ – بناء تحالف دولي مضاد للإرهاب: ويرجع ذلك بالأساس إلى اعتقاد إدارة الرئيس بوش «الابن» أن الحكم عليها سوف يتم استناداً لمسألة مكافحة الإرهاب، وأن أي مسألة أخرى سوف تحتل المكانة الثانية، وقد حدد بوش ملامح مبدئه ضد «الإرهاب» في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ حين ذكر :«أن كل دولة في أي منطقة من العالم عليها أن تتخذ قراراً سواء أن تكون معنا أو تكون مع الإرهابيين، وأنه من الآن فصاعداً فإن أي دولة تستمر في توفير الحماية والمأمن للإرهاب سوف تعتبر نظاماً معادياً للولايات المتحدة»[٢٨].

٣ – التأكيد على اتساع نطاق الحرب لتشمل جميع دول العالم تقريباً، فقد تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب حالة الاتحاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٢ قائلاً: «إن القوات الأمريكية قضت على معسكرات الإرهاب في أفغانستان، ولكن لا تزال هناك معسكرات في عدد من الدول الأخرى، وأن تنظيمات إرهابية مثل «حزب الله والجهاد الإسلامي وجيش محمد» لا تزال تعمل في عدد من الدول، وأملي أن تقوم هذه الدول بتصفية الخلايا الإرهابية التي تهدد دولهم وتهدد الولايات المتحدة، ولكن بعض هذه الدول ليس لديها التصميم على مواجهة الإرهاب، وأحب أن أوضح بما لا يدع مجالاً للخطأ بأنهم إذا لم يتحركوا فسوف تتحرك الولايات المتحدة».

ويؤيد التيار المحافظ فكرة توسيع نطاق الحرب على «الإرهاب»، ففي الأيام الأولى للحرب في أفغانستان أرسل ٤٠ من رموزه رسالة إلى الرئيس بوش أثنوا فيها على استخدام الأداة العسكرية في أفغانستان، ودعوا الرئيس بوش إلى توسيع نطاق الحرب ليشمل الإطاحة بصدام حسين والنظر في استخدام إجراءات ملائمة للرد على سوريا وإيران إذا لم يسحبا تأييدهما لمقاتلي تنظيم حزب الله. وبالفعل كان العراق المحطة الثانية في الحرب الأمريكية ضد «الإرهاب»، حيث قامت الولايات المتحدة بغزو العراق في مارس ٢٠٠٣ وإسقاط نظام صدام حسين.

وكان واضحاً تركيز إدارة بوش على استخدام لغة الحرب المؤثرة لتمنح نفسها قوة إضافية تكتسبها الحكومات خلال أوقات الحرب لاعتقال أو حتى قتل المشتبه فيهم دون محاكمة، كما حدث مع معتقلي جوانتانامو[٢٩].

ويمكن تفسير هذه التوجهات المتشددة انطلاقاً من سيطرة هاجس الأمن على الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق في تاريخها، بحيث غدا على قمة أولويات السياسة الأمريكية في الداخل والخارج، حتى لو جاء ذلك على حساب الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان[٣٠]، وهذا ما يتضح من الإجراءات المقيدة للحرية في الداخل والتوسع في

المساعدات العسكرية لبعض الدول ذات السجل السيئ في مجال حقوق الإنسان بشهادة الولايات المتحدة ذاتها والعديد من المنظمات المعنية، كما تعكس هذه التوجهات في جانب منها أيضاً النفوذ الذي تمارسه شركات السلاح وجماعات المصالح المرتبطة بها على عملية صنع القرار داخل الولايات المتحدة، حيث تحتوي الإدارة الأمريكية على عسكريين أكثر من أي إدارات أخرى سابقة، ويكفي أن كلاً من وزير الخارجية السابق «كولن باول» ونائب الرئيس «ديك تشيني» من كبار العسكريين السابقين.

٤ – شن حرب اقتصادية ومالية ودبلوماسية شاملة إلى جانب الحرب العسكرية، وذلك من أجل إسقاط بعض النظم. وفي إطار هذه الحرب هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الدول والمنظمات والجمعيات والأشخاص الذين يشتبه في علاقتهم بتمويل الإرهاب من قريب أو بعيد .

هذه الرؤية الأمريكية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر انعكست بشكل واضح على علاقات الولايات المتحدة بدول العالم أجمع، وأقاليمه المختلفة، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، والنظام الإقليمي الخليجي بصفة خاصة، ودول مجلس التعاون بصفة أخص. لأن هذه المنطقة كانت تشكل أهمية محورية في الحملة الأمريكية ضد «الإرهاب»، وخاصة بالنسبة للاستفادة من التسهيلات العسكرية واللوجستية التي يمكن لدول المنطقة تقديمها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب[٣١].

## المبحث الثاني: العلاقة بين دول مجلس التعاون وأحداث الحادي عشر من سبتمبر

باتت منطقة الخليج بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في قلب المواجهة، خاصة بعد تصاعد الاحتمالات من انتقال المرحلة الثانية من الحرب ضد «الإرهاب» إلى العراق أو إيران بعد الانتهاء من الحرب على حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١[٣٢]، وما كان يعنيه ذلك من احتمال امتداد هذه المواجهة لتشمل تنظيمات وأعمالاً سياسية ومالية تقوم بها بعض الجماعات والمؤسسات الخيرية في المنطقة[٣٣].

و كانت دول المجلس معنية، أكثر من غيرها من دول العالم، بأحداث سبتمبر وبالحملة الأمريكية ضد «الإرهاب» وذلك نظراً لعدة اعتبارات، أهمها[٣٤]:

١ – ما أثير عن علاقتها بالأحداث تنفيذاً وتمويلاً؛ فالمتهم الرئيسي في هذه الأحداث (التسعة عشر الذين نفذوا العملية) حسب اللائحة الأولية التي نشرها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي كانوا يحملون الجنسية الخليجية (السعودية تحديداً)، وقائد تنظيم

القاعدة أسامة بن لادن (كان يحمل الجنسية السعودية) والمتحدث باسم تنظيم القاعدة (سليمان أبو غيث كان يحمل الجنسية الكويتية)، كما أن معظم الأفغان العرب الذين تم أسرهم خلال العمليات العسكرية في أفغانستان (أكتوبر ٢٠٠١) هم من شباب دول مجلس التعاون الخليجي[٣٥].

وكانت نتيجة ذلك تصاعد الاتهامات لنظام الحكم السعودي بأنه يدعم الجماعات الإسلامية المتطرفة، أو أنه على الأقل يتساهل مع الإرهاب[٣٦]، وتصاعدت مع ذلك الحملة التي يشنها الإعلام الأمريكي والصهيوني ضد المملكة، ووصلت بعض التحليلات الأمريكية والإسرائيلية إلى درجة عالية من التطرف حين أشارت إلى ضرورة أن تتجه الولايات المتحدة إلى ضربها واستهدافها عسكرياً، باعتبارها البلد الذي خرج منه منفذو الأحداث، وباعتبارها مركزاً من مراكز ولادة التطرف الإسلامي في العالم، بل إن أحد التحليلات أشار إلى أن الأولوية كان ينبغي أن تعطى لضرب السعودية بدلاً من الوقوع في المستنقع الأفغاني، وكان هناك تحريض واضح من الكثير من الصحف الأمريكية والإسرائيلية للإدارة الأمريكية في هذا الشأن[٣٧].

وأدى تركيز الحملة الموجهة في واشنطن على مسألة التمويل السعودي للمدارس الدينية في العالم الإسلامي والعربي للإيحاء بأنها تدعم الاتجاه الأصولي المتطرف[٣٨]، وتركيز الاشتباه فيهم بشأن العلاقة مع ابن لادن رغم أن غالبيتهم من الدارسين في الجامعات الأمريكية، أدى إلى توتر في العلاقات السعودية – الأمريكية، لدرجة دفعت وزير الداخلية السعودية الأمير نايف بن عبد العزيز إلى استنكار أن تقتصر أسماء المشتبه فيهم على العرب والسعوديين، بينما كان هناك ستمائة راكب على الطائرات الأربع المختطفة والغريب أنه ليس هناك جنسية أخرى غير العرب في قائمة المشتبه فيهم[٣٩].

ونتيجة لما سبق، فقد تنامى الاعتقاد في العديد من الأوساط الأمريكية الرسمية وغير الرسمية، وفي العديد من الدول الأوروبية بأن دول مجلس التعاون أصبحت مصدراً للتطرف وتفريخ الإرهابيين، بل وتحول النظام الإقليمي الخليجي في التفكير الاستراتيجي الأمريكي من نظام يصدر النفط الخام إلى نظام يصدر الإرهاب العابر للقارات، ولذا لم يعد أمن الخليج يعني فقط الحفاظ على تدفق النفط، بل أيضاً يتضمن تجفيف منابع العنف والإرهاب الذي أصبح يمثل الخطر الاستراتيجي الجديد على أمن الولايات المتحدة وأمن الخليج معاً[٤٠].

٢ – علاقة دول المجلس بحركة طالبان: حيث كانت دولتان من دول المجلس (السعودية والإمارات) من ضمن ثلاث دول في العالم تقيم علاقات مع نظام طالبان في أفغانستان

المتهم بتوفير المأوى والتدريب لمنفذي الهجمات.

ومن ناحية ثانية فقد ساد اعتقاد في الولايات المتحدة بأن نسبة كبيرة من مقاتلي طالبان والقاعدة كانوا ينتمون إلى جنسيات خليجية، ويشير أحد التقارير[٤١] في هذا الخصوص إلى أن الهجرة الثانية[٤٢] إلى أفغانستان من منطقة الخليج والجزيرة العربية بدأت قبل أشهر من تفجيرات نيويورك وواشنطن، خصوصاً من السعوديين والكويتيين، فقبل الأحداث بشهرين فقط ثار جدل داخلي في الكويت حول هجرة مجموعة شباب كويتيين إلى أفغانستان، وفي يوليو ٢٠٠١ ترددت أخبار حول مجموعة من الشباب الكويتيين المتدينين كانت تعمل على تشكيل جبهة معارضة للحكومة ليس من أهدافها الوصول إلى سدة الحكم وإنما أعلنت أنها ستتخذ من أفغانستان مقراً لها، وقد غادر بعض أعضاء المجموعة البلاد بطرق غير مشروعة بعد أن قدموا استقالاتهم من وظائفهم. وقد تردد أن أعضاء هذه المجموعة واجهوا ضغوطاً شديدة من السلطات الأمنية في الكويت أعاقتهم عن تشكيل هيئات إسلامية تدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تمهيداً لإقامة دولة دينية على أحكام الشريعة. وحسب هذه التقارير فإن أسامة بن لادن كان يسعى إلى إقناع هذه المجموعة بالدخول في تنظيم القاعدة الذي يتزعمه، وكان من بين أعضاء هذه المجموعة «سليمان أبو غيث» الذي ظهر فيما بعد كمتحدث رسمي باسم التنظيم في أفغانستان.

وتردد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن هناك ما بين ٦٠ إلى ١٠٠ كويتي ضمن معسكرات القاعدة في أفغانستان، وهذا لا يعني أن هؤلاء كانوا يعرفون عن خطة تنفيذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإنما احتمال توقعهم بأن هناك مواجهة ثانية كبرى هذه المرة مع الولايات المتحدة على أرض أفغانستان[٤٣]. وكشفت تقارير أخرى[٤٤] عن أن المئات من السعوديين قاتلوا إلى جانب حركة طالبان ضد الولايات المتحدة في أفغانستان في العام ٢٠٠١، وأن أكثر من ثلث المعتقلين في سجن «جوانتانامو» هم مواطنون سعوديون.

٣ – دور دول المجلس في الحملة ضد «الإرهاب»: خاصة في ظل التواجد العسكري الأمريكي المكثف فيها، وما كان يعنيه هذا من احتمال استخدام هذا التواجد في الحملة ضد أفغانستان في ضوء قرب منطقة الخليج منها، وأيضاً كونها وسط العالم الإسلامي مسرح الحرب الأمريكية ضد «الإرهاب» في مراحله اللاحقة، وهذا جعلها والبحار المحيطة بها نقطة الحشد والانطلاق للقوات الأمريكية[٤٥]. وقد أصبحت منطقة الخليج تعج بالبوارج وحاملات الطائرات، وأصبحت القواعد العسكرية فيها عامل المساعدة اللوجستي الأول للحملة الأمريكية على أفغانستان، وأصبحت الكويت مقر قيادة العمليات البرية في

أفغانستان، فقد وصلها بعد أسابيع من بدء الحملة قائد الجيش الثالث الأمريكي «بول ميكولاشيك» بالإضافة إلى ضباط من فرنسا وبريطانيا، واستقبلت سلطنة عُمان ٢٣ ألف جندي بريطاني وحاملة طائرات و٢٤ سفينة حربية لإجراء مناورات مشتركة، اشتركت هذه القوات في الحملة على أفغانستان[٤٦]. كل هذا يؤكد أهمية الدور الذي قامت به دول المجلس في الحملة ضد «أفغانستان» والإطاحة بحركة طالبان هناك؟

٤ – تعرض دول المجلس – وخاصة السعودية– لحملة في وسائل الإعلام الأمريكية والغربية في محاولة لإيجاد صلة بين هذه الدول والإرهاب العالمي، سواء عبر تشجيع التطرف وتفريخ الإرهابيين من خلال المناهج والعقائد والمنابر الخليجية أو عن طريق التمويل عبر الجمعيات الخيرية والمؤسسات الإغاثية الخليجية[٤٧]، وبالتالي التكهن باحتمال استهدافها بشكل أو بآخر في إطار الحملة الأمريكية ضد «الإرهاب» سواء سياسياً أو اقتصادياً، وخاصة في ضوء تأكيد الرئيس الأمريكي وغيره من المسؤولين الأمريكيين على أن الحرب ضد «الإرهاب» لن تتوقف عند حدود أفغانستان، ولكنها سوف تشمل دولاً ومنظمات أخرى تدعم الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية .

ففي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر قامت جهات أمريكية، رسمية وغير رسمية، بتسريب تقارير عن المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون– تزعم فيها علاقتها بمنفذي هذه الأحداث بشكل أو بآخر أو تتهمها بالإرهاب سواء من جهة العلاقة بتنظيم القاعدة أو جهة التمويل لبعض الجماعات – إلى الإعلام الذي يقوم بحملة واسعة لنشر ما جاء في هذه التقارير ليس في الولايات المتحدة وحسب، بل في العديد من الدول الغربية أيضاً، والتي غالباً ما تنبري وسائل إعلامها للمشاركة في هذه الحملة .

وانبرى الإعلام الأمريكي للترويج لهذه المزاعم بدعم وتشجيع من التيار اليميني المحافظ والمتعصب المتحالف مع اللوبي الصهيوني مستغلاً أحداث سبتمبر وتداعياتها في إشعال نار الكراهية ليس ضد السعودية وحدها وإنما ضد سائر الدول العربية والإسلامية، من خلال محاولة إيجاد علاقة ما بين السعودية والإرهاب، ووصف الإسلام بالعنف والتطرف ودمغ العرب جميعاً بالجهل والحماقة والتخلف. ولهذا لم يكن غريباً أن يمتلئ الإعلام الأمريكي والبريطاني والغربي عموماً والإسرائيلي أحياناً بمئات المقالات الحافلة بالمغالطات عن الوهابية التي نظرت إليها على أنها «هرطقة» خطيرة بتعاليم منافية للإسلام، أو رأت أنها وثيقة الصلة بأحداث ١١ سبتمبر، أو تحدثت عن مراكز وهابية في كل أنحاء العالم، وتحميل الوهابية مسؤولية التطرف الإسلامي حيثما وجد[٤٨].

٥ – اتهام الثقافة الخليجية بنشر التطرف وتفريخ الإرهابيين في العالم: فبعد أحداث

الحادي عشر من سبتمبر شنت وسائل الإعلام الأمريكية والغربية هجوماً على المنظومة الثقافية في دول مجلس التعاون (المدارس والمعاهد والنظام التعليمي)، لدورها غير المباشر في أحداث سبتمبر[٤٩]. وقد انعكست هذه الرؤية للتعليم الديني والتعليم بصفة عامة في السياسات الأمريكية تجاه المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الضغوط على الحكومات فيما يختص بإصلاح النظام التعليمي.

وقد أثارت الاتهامات التي وجهت إلى الثقافة الخليجية جدلاً داخل دول مجلس التعاون بين الأوساط الأكاديمية والثقافية، فبعض الكتابات الخليجية بدأت تتطرق إلى ما جاء فيها، وتعترف بتنامي ظاهرة التطرف، مرجعة ذلك إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، أبرزها[٥٠]: وفود أعداد كبيرة من الحزبيين الإسلاميين من مختلف البلاد العربية والإسلامية، والتي كانت لهم حظوة سهلت لهم التمكن من توجيه التعليم، فقد تولوا رسم خطط التعليم العام، ووضعوا مناهجه، وتجاوزوا ذلك إلى الجامعات والكليات فوضعوا كثيراً من مناهجها بحسب توجهاتهم الحركية ابتغاء تخريج أفواج من المعلمين الذين ينتمون إلى التيار الحركي نفسه، وامتد أثر هؤلاء إلى المجتمع خارج التعليم، ونتج عن ذلك انتشار كتب الإخوان المسلمين ومجلاتهم، وكادوا يستحوذون هم وتلاميذهم على وسائل الإعلام المختلفة . وتم التركيز على المظاهر الخارجية للتدين. وكان من أبرز القضايا التي استحوذت على الاهتمام، قضية المرأة وتحريم الغناء والموسيقى والتصوير والتطيب، وغيرها من القضايا، ونتج عن ذلك إصابة المجتمع بما يشبه «الوسوسة» عن كثير من هذه القضايا، وصنف الناس باستخدام خطاب تحريضي إلى ملتزم يظهر بهيئته خاصة، وغير ملتزم لا يظهر بتلك الهيئة، وسيادة الخطاب الجهادي خاصة بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان، والذي اتسم أغلبه بالحديث عن الشهادة في سبيل الله ومجاهدة الكفار والمخالفين، وعن المعجزات التي كانت تتحقق على أيدي المجاهدين والكرامات التي تظهر على أيديهم.

وحسب هؤلاء، فقد أسهمت هذه العوامل وغيرها في «أدلجة» المجتمعات الخليجية بصفة عامة، ثم تسربت هذه الأدلجة إلى المدارس، واستغلت المناهج في هذا السبيل والمناهج الدينية خاصة، وسمح هذا للمعلمين الايديولوجيين بتثويرها وإعطائها تأويلات ترتبط بالواقع المؤدلج، ومن هنا يتبين أن المناهج لم تكن السبب المباشر في التطرف لكنها كانت من الأدوات التي استخدمت في الأدلجة والتجييش، والدليل على ذلك أن أكثر المتطرفين لم ينهوا تعليمهم وهو ما يدفع عن المدارس عموماً والمناهج بصورة خاصة هذه التهمة .

ولكن على الجانب الآخر، فإن العديد من الكتابات الخليجية[٥١] لم توافق على اتهام

الثقافة الخليجية بالتطرف وما أشيع من معلومات حول علاقة الوهابية بتشجيع التطرف وتفريخ الإرهاب، معتبرة أنها تأتي ضمن حملة منظمة تقودها جماعات الضغط اليهودية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، الذي قام باستغلال موجة المشاعر السائدة بعد الأحداث لتشويه صورة العرب وإلصاق تهم الإرهاب والعنف بهم[٥٢].

واعتبرت هذه الكتابات[٥٣] أيضاً أن التعصب موجود في الولايات المتحدة وإسرائيل، وهناك العديد من الجماعات والمنظمات الإرهابية في الدولتين تؤمنان باستخدام العنف، ولا علاقة لذلك بمناهج التعليم، فهل من قام بتفجير المبنى الفيدرالي في «أوكلاهوما» هو نتاج مناهج التعليم في بلاده؟ وهل عصابات المافيا المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية هي نتاج مناهج التعليم فيها؟ إلى آخره من مظاهر العنف المنتشرة في المجتمعين الأمريكي والإسرائيلي؟ فلماذا لا نطالب بتغيير المناهج التعليمية في الدولتين قبل المطالبة بتغيير المناهج التعليمية أو إلغاء المدارس الدينية في المملكة؟[٥٤].

## المبحث الثالث: دول مجلس التعاون والتعاطي مع أحداث ١١ سبتمبر

فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ضغوطاً عديدة على دول مجلس التعاون، وباتت في مأزق لا تحسد عليه، فهي من ناحية مطالبة بالتعاون مع الولايات المتحدة في حملتها ضد «الإرهاب» لنفي الاتهامات التي لحقت بها، وهي من ناحية ثانية كانت واقعة تحت ضغط شعبي يرفض السياسات الأمريكية.

ولمواجهة هذا المأزق، اتخذت دول المجلس حزمة من الإجراءات والسياسات، تنوعت ما بين السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والأمني، وذلك على النحو التالي:

١ – سياسياً : إدانة الأحداث، والتأكيد على رفض الإرهاب بمختلف أشكاله، فقد أجمعت دول مجلس التعاون الست على إدانة الهجمات التي تعرضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وشكل الموقف الذي اتخذه وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم الاستثنائي الذي عقد في مدينة جدة السعودية في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠١ إزاء الإرهاب أول رد فعل خليجي جماعي، حيث ناقش الدعوة الأمريكية إلى بناء تحالف دولي ضد الإرهاب من منظور موضوعي ينطلق من المصلحة الخليجية والعربية والإسلامية العامة. وقد أكد البيان الختامي على عدة نقاط رئيسية، أبرزها[٥٥]:

– دعم دول المجلس وتعاونها الكامل مع الجهود الدولية الهادفة إلى تحديد مرتكبي الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة، وهو ما حمل رسالة ضمنية مفادها رفض فكرة العقاب الجماعي العشوائي.

- استعداد دول المجلس لتقديم العون لواشنطن ولكن بشكل لا يضر بمصالحها.

وانطلق الموقف الأولي لدول المجلس إزاء أحداث ١١ سبتمبر من عدة اعتبارات، أهمها: ضرورة أن تكون الحملة الأمريكية ضد الإرهاب متزنة بدافع العدالة وليس الانتقام، وضرورة عدم الإعلان عن أية اتهامات لأشخاص أو جهات بالمشاركة في تنفيذ أو دعم الهجمات التي حدثت أو غيرها من الأعمال الإرهابية قبل التأكد من صحة المعلومات والتحقيقات في شأن هذه الأعمال حتى تكون الصورة واضحة، وحتى لا تثير مشاعر العداء والاستفزاز ضد دول وشعوب لا علاقة لها بمثل هذه الأعمال الإجرامية والتي كثيراً ما شجبتها وأدانتها وتصدت لها بكل الوسائل[٥٦].

هذه الدعوة إلى وجوب التروي وعدم الاندفاع في توجيه الاتهامات كانت تعكس مخاوف خليجية مفرطة لتركيز الولايات المتحدة في اتهاماتها على أسامة بن لادن والأفغان العرب وتنظيم القاعدة ومعهم حركة طالبان، الأمر الذي كان يعني مزيداً من الضغوط على دول المجلس في حال قيام واشنطن بشن حرب على أفغانستان؛ لأنها ستكون مطالبة باتخاذ مواقف شديدة الحساسية، حيث لا تريد التورط في تقديم مساندة لوجستية للأعمال العسكرية الأمريكية ضد أي دولة إسلامية[٥٧].

وشددت دول المجلس على نفي التقارير التي تم تسريبها في وسائل الإعلام الأمريكية والغربية بأنها مصدر التطرف وتفريخ الإرهابيين على مستوى العالم أجمع، فعلى الصعيد الرسمي أكد العديد من القادة الخليجيين أن دول المجلس كانت ضحية للإرهاب، وتعرضت للعديد من الاعتداءات. وعلى الصعيد غير الرسمي، حاول العديد من المثقفين نفي هذه التهم، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك في اتهام الولايات المتحدة بأنها وراء ظهور جماعات التطرف في العالم، ومن ثم تحميلها بطريقة- غير مباشرة- مسؤولية أحداث الحادي عشر من سبتمبر[٥٨]، فمثلاً رفض الليبراليون السعوديون المحاولات الغربية لإلقاء اللائمة على الوهابية لوقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لافتين إلى إن السعوديين الذين انضموا إلى ابن لادن تعلموا تجاربهم من خلال محاربة السوفييت في أفغانستان، وأن واشنطن ولندن هما من سوّق ودعم الأصولية في العالم، فالأفكار اللاهوتية التي تسيطر على العقل المسيحي المتطرف لتبرير تحالفهم . وفي الكويت اتفق كثير من المثقفين والأكاديميين مع هذه الرؤية، وذهبوا إلى أن الولايات المتحدة استخدمت التطرف لفترات طويلة وغضت الطرف عن تناميه المتسارع وتشعبه على مستوى خريطة العالم، عندما كان هذا التطرف مناسباً لها، فقد قررت الولايات المتحدة في وقت ما أن تستعين بمثل هذا التطرف في حربها ضد الاتحاد السوفييتي «السابق».

٢ – دبلوماسياً: قطع العلاقات مع حركة طالبان: قامت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ ثم السعودية في ٢٥ سبتمبر بقطع علاقاتهما الدبلوماسية مع حركة طالبان بسبب رفض الأخيرة لمساعيهما لحضها على التجاوب مع مطالب مجلس الأمن الدولي بتسليم ابن لادن كرد فعل سريع منهما، حاولا به نفي أي صلة لهما بالإرهاب.

وعزت السعودية قرارها إلى الأسباب التالية[٥٩]:

– استمرار حركة طالبان في استخدام أراضيها لإيواء وتسليح وتشجيع عدد من المغرر بهم من كل الجنسيات، وبشكل خاص من المواطنين السعوديين للقيام بعمليات إرهابية إجرامية تروع الآمنين والأبرياء وتخالف كل شرع وعقيدة وتنشر الذعر والدمار في العالم وتشويه سمعة المسلمين.

– رفض حكومة طالبان تسليم هؤلاء المجرمين للعدالة، أو الكف عن إيوائهم، ومواصلة تدريبهم وتحريضهم، وجعل أراضيها ملجأ وملاذاً ومركزاً لجذب واستقطاب وتدريب وتجنيد الإرهابيين.

إلا أن هناك من يرى أن السعودية اضطرت للإقدام على هذه الخطوة حتى لا يبدو موقفها متهاوناً مع حركة طالبان، خاصة بعد أن قطعت الإمارات علاقتها الدبلوماسية مع طالبان، وأبدت باكستان مساعدتها العسكرية للولايات المتحدة، وأن الأسرة الحاكمة السعودية كانت ممزقة بين رغبتها في دعم واشنطن والاستجابة لمخاوف الكثير من المسلمين في العالم الإسلامي من أن تكون الولايات المتحدة تخطط لشن حملة صليبية جديدة[٦٠].

لكن الثابت أن قرار المملكة لم يكن مفاجئاً، وخاصة أن العلاقات بين الجانبين السعودي والأفغاني كانت شبه مجمدة قبل أحداث سبتمبر بعامين، بعد أن فشلت جهود الرياض في إقناع الحركة بتسليم زعيم تنظيم القاعدة لمحاكمته في الولايات المتحدة أو إبعاده من البلاد على أقل تقدير، وفي إطار هذه الجهود قدمت الرياض لحركة طالبان عروضاً مغرية من بينها استعادة مقعد أفغانستان في منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة والحصول على مساعدات مالية ضخمة[٦١].

٣ – الترحيب بتشكيل التحالف الدولي ضد «الإرهاب» والانضمام إليه، فقد أكدت قمة مجلس التعاون الخليجي الثانية والعشرين التي انعقدت في مسقط يومي ٣٠–٢٠٠١/١٢/٣١ على دعم التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للقضاء على الإرهاب، والاستعداد الكامل للتعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة هذه الظاهرة، كما دعت القمة إلى عقد مؤتمر دولي لوضع قواعد دولية لمحاربة الإرهاب[٦٢].

لكن مع ذلك، فقد أعربت معظم دول المجلس عن اعتقادها بأنه من الضروري أن تكون

معالجة الولايات المتحدة للأزمة متوازنة وموضوعية، بحيث لا تقتصر معالجة الإرهاب على الأدوات العسكرية والمالية والاقتصادية، ولكنها يجب أن تتضمن أيضاً تعديل السياسة الأمريكية، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة معالجة التحيز الأمريكي السافر لـ«إسرائيل»، والاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة بهدف إنهاء العداء للولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي أو على الأقل تخفيف حدته، وضرورة عدم الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي، وهو ما تسعى إليه «إسرائيل».

٤ – عسكرياً : التعاون مع الولايات المتحدة في حملتها ضد أفغانستان: في الوقت الذي كان الموقف الخليجي الذي تبناه المجلس إزاء الحرب ضد «الإرهاب» يقتضي التشاور والتنسيق لاتخاذ موقف جماعي موحد، فقد بدأت بعض دول المجلس في اتخاذ مواقف انفرادية، تخالف الموقف العام للمجلس بخصوص المشاركة في الحرب على «الإرهاب»، وتقديم مساعدات لوجستية في الحرب ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان.

ورغم أن دول المجلس أعلنت في البداية أنها لن تقدم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة في أفغانستان[٦٣]، إلا أنها سرعان ما تراجعت عن موقفها، واتضح فيما بعد أن بعض هذه الدول كانت قاعدة لانطلاق الطيران الأمريكي، أو عن نقل مركز قيادة العمليات العسكرية الأمريكية إليها[٦٤] .

وفسرت دول المجلس مشاركتها في العمليات ضد أفغانستان باعتبارها تنفيذاً وامتداداً لما هو متفق عليه في إطار المعاهدات الدفاعية المبرمة بين الجانبين بعد حرب الخليج الثانية، والتي يتم في إطارها تقديم تسهيلات عسكرية اعتيادية[٦٥].

فالاتفاقيات الأمنية والمعاهدات الدفاعية تتضمن في بعض بنودها العمل في أوقات الأزمات وتعريض أمن أحد طرفيها للخطر ما لا يستلزم إبرام اتفاقيات جديدة عند كل قرار بتحريك قوات أو إعداد مسرح العمليات أو توجيه مسار السفن في البحار والخلجان، وهي أمور تبدو في مثل هذه الظروف إجرائية واعتيادية تتخذها القيادات العسكرية الأدنى وليس القيادات السياسية، ولا تكون هناك حاجة إلا إلى الخدمات المساعدة وقت الطوارئ وبحسب ما يستجد على مسرح الأحداث، وهذا بدوره يفتح الباب للتساؤل عن طبيعة التسهيلات العسكرية وفق الاتفاقيات الموقعة مع دول المجلس؛ لأن الحديث عن استخدامها في حال تهديد الأمن والخطر يفتح الباب لاستخدامها في كل وقت وفي أي ظرف من دون الحاجة إلى اتفاقيات أو قرارات جديدة.

٥ – التعاون الأمني والاستخباري مع الولايات المتحدة، والقيام بحملة اعتقالات في صفوف العناصر الإسلامية المتشددة، فقد قامت الكويت بإسقاط الجنسية عن سليمان أبو

غيث الناطق باسم تنظيم القاعدة بقرار من مجلس الوزراء، وشنت حملة اعتقالات واسعة، وتم وضع أكثر من مائة شخص في قائمة الممنوعين من السفر. وفي السعودية جرت حملة اعتقالات وتحقيقات لمن يشتبه في علاقتهم مع ابن لادن، وأعلنت السلطات أنها لن تسمح لأحد بالذهاب لأفغانستان، وأنها تتعاون مع واشنطن في تبادل المعلومات. وأعربت سلطنة عمان عن خوفها من رد فعل ضدها؛ لأن تستقبل في أراضيها قوات بريطانية تشارك في الحرب على «أفغانستان»، وقامت بمنع بعض المظاهرات الطلابية.

وقامت دول المجلس بمنع سفر مواطنيها الراغبين في الانضمام إلى الجهاد في أفغانستان، بل كانت هذه المسألة نقطة حوار مهمة في جولة وزير الدفاع الأمريكي «دونالد رامسفيلد» إلى دول المنطقة قبل بدء الحرب على أفغانستان، إذ كانت هناك خشية من أن تمثل دول الخليج مدداً بشرياً لتنظيم القاعدة وأن تتكرر دعوات الجهاد والتطوع إلى أفغانستان، لأن التقارير بشأن وجود خليجيين منخرطين في تنظيم القاعدة كان أمراً واضحاً، وقد كشف عن عدد من السعوديين يتجاوز الألف وأعداد من الدول الخليجية الأخرى منخرطين في صفوف التنظيم[٦٦].

ولهذا حرصت دول المجلس على التجاوب مع المطالب الأمريكية، واتخذت المظاهر التالية[٦٧]:

– استدعاء المئات ممن اشتركوا في أعمال جهادية في أفغانستان أو البوسنة والشيشان والتحقيق معهم بحثاً عن صلة لهم بتنظيم القاعدة، بل ووضع بعضهم على قوائم الممنوعين من السفر حال الإفراج عنهم.

– القبض على مجموعات شبابية خليجية كانت تستعد لمغادرة الخليج إلى باكستان وأفغانستان للمشاركة في الجهاد ضد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة .

– شن حملة تطهير واسعة استهدفت ترحيل أعداد مختلفة من الجنسيات العربية والآسيوية منهم عدد كبير من الأفغان والباكستانيين.

– تبادل المعلومات حول بعض العناصر والجماعات الإرهابية[٦٨].

لكن مع ذلك، فإن هذا التعاون كان في حدود، حيث رفضت بعض دول المجلس إشراك محققين أمريكيين مباشرة في التحقيقات التي تجريها مع الخلايا التي يتم القبض عليها من تنظيم القاعدة، خصوصاً إذا ما كانوا من مواطني الدولة باعتبار ذلك اختصاصاً سيادياً، ولكنها كانت تطلع الجانب الأمريكي على نتائج التحقيقات، كما أنه لم يثبت أن دولة من دول المجلس أتاحت لعناصر الاستخبارات الأمريكية ملاحقة عناصر القاعدة واغتيالهم داخل أراضيها.

**٦ – التعاون المالي والاقتصادي : وأخذ هذا جوانب عديدة، منها[٦٩]:**

– التجاوب مع قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٢) والذي يدعو جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية وغير الأعضاء إلى التعاون في جهود مكافحة تمويل الإرهاب باتخاذ سلسلة من الإجراءات المحددة لمنع تمويل أو مساعدة الإرهاب أو الإرهابيين أو توفير ملاذ لهم، فضلاً عن التعاون الدولي والتنسيق في مجال تبادل المعلومات بموجب أحكام القوانين الوطنية والدولية، كما يفرض على الدول اتخاذ سلسلة من الإجراءات ضد الجمعيات الأهلية لاحتواء عمليات تحويل أموال لمنظمات إرهابية في الخارج بغرض تجفيف منابع تمويل الإرهاب. وقد استجابت دول المجلس لهذا القرار من خلال القيود التي باتت تفرض على منظمات وجمعيات العمل الأهلي.

– اتخاذ المصارف المركزية الخليجية تعليمات – مرفقاً بها القوائم الأمريكية المتلاحقة للأفراد والتنظيمات الإرهابية المحظورة – إلى كل المصارف العامة والخاصة وشركات الاستثمار الخليجية والأجنبية الموجودة على أرض خليجية بمراقبة تحويل أي أرصدة مالية أو مساعدات مادية من هؤلاء الأشخاص أو الجهات إلى تنظيم القاعدة أو العكس[٧٠].

– إصدار قوانين جديدة لغسل الأموال، والتخلي عن السرية التقليدية التي تفرضها المصارف على حسابات عملائها فيما يتصل بأموال العمل الخيري أو الجهات التي تشتبه السلطات في علاقتها بجهات دولية متهمة بالإرهاب، فضلاً عن إعادة تنظيم عمل الجمعيات الخيرية والقواعد التي تحكمها[٧١].

هذه الإجراءات التي اتخذتها دول المجلس شكلت فيما بعد الملامح العامة لاستراتيجيتها الأمنية، كما سيرد إيضاحه في الفصل الخامس.

# الفصل الثالث

# تاثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر في رؤية دول المجلس الأمنية

أفرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر متغيرات جديدة، كان لها تأثيرها في تشكيل رؤية دول المجلس الأمنية، أهمها[٧٢]:

١ – حدوث تحول في خصوصية العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، وخاصة مع المملكة العربية السعودية، حيث بدأت هذه العلاقات تشهد نوبات من التوتر تثار بين الحين والآخر، وخاصة مع تنامي الضغوط الأمريكية على هذه الدول من أجل تقديم تسهيلات لوجستية وعسكرية لها في الحملة ضد «الإرهاب»، وقد تراوحت هذه الضغوط ما بين مطالبتها بتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية، أو إعادة النظر في منظومتها الثقافية والتعليمية أو مالية بالتجاوب مع الحملة الدولية لتجفيف منابع الإرهاب.

٢ – وضع الولايات المتحدة لكل من العراق وإيران كطرفين في «محور الشر» مع كوريا الشمالية، الأمر الذي كان يحمل معه العديد من المخاطر والتحديات على دول مجلس التعاون من جراء أي مواجهة محتملة في المستقبل ضد أي من هاتين الدولتين. وهو ما حدث بالفعل حين أقدمت الولايات المتحدة على غزو العراق في مارس ٢٠٠٣، ثم اتبعت بعد ذلك سياسة تصعيديه إزاء إيران.

وما يحدث الآن من تداعيات لاستمرار الاحتلال الأمريكي للعراق، والاحتمالات الصعبة لأزمة البرنامج النووي الإيراني تضع أمن دول مجلس التعاون الخليجي أمام تحديات غير مسبوقة لأسباب كثيرة، من أهمها أن هذه التحديات والأخطار الإقليمية تعكس نفسها بقوة على الأوضاع الداخلية في دول المجلس، وبالتحديد على استقرار النظم السياسية الحاكمة.

٣ – اتجاه الولايات المتحدة إلى تكريس وجودها العسكري في منطقة الخليج، وتوظيف هذا الوجود في الضغط على دول المنطقة، خاصة إيران، فضلاً عن أن هذا الوجود غير المسبوق أثار معارضة شعبية واسعة داخل دول المجلس، وبدأت بعض الأوساط غير الرسمية تشكك في جدوى الترتيبات الأمنية في المنطقة، وتدعو إلى ضرورة تبني خيارات جديدة لتحقيق الأمن.

هذه المتغيرات كان لها تأثيرها الواضح في تشكيل رؤية دول المجلس الأمنية سواء بالنسبة لطبيعة المخاطر والتحديات الإقليمية أو تلك النابعة من البيئة الدولية والمتمثلة بالأساس في العلاقات مع الولايات المتحدة والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، أو في تلك النابعة من البيئة الداخلية (مثل التطرف والإرهاب وغيره من القضايا). وكذلك بالنسبة لطبيعة السياسات والإجراءات الأمنية التي اتخذتها هذه الدول فيما بعد.

## المبحث الأول: رؤية دول المجلس لمخاطر البيئة الإقليمية

وتنصرف بالأساس إلى تصور وإدراك دول المجلس لطبيعة المخاطر التي تفرضها البيئة الإقليمية، المترتبة بالأساس على طبيعة علاقاتها بالأطراف محور التفاعلات معها في المنطقة سواء في أبعادها الصراعية أو التعاونية، وتحديداً مع كل من العراق وإيران و«إسرائيل».

وقد كان للموقف الذي اتخذته هذه الدول من أحداث سبتمبر والطريقة التي تعاطت به معها سواء في إدانتها أو التعاون مع الحملة الأمريكية ضد «الإرهاب»، أثره في تحديد رؤية دول المجلس لطبيعة العلاقات معها، بحيث يمكن القول إن هذا الموقف كان أحد المحددات الحاكمة لهذه الرؤية.

### ١) رؤية دول المجلس للأزمة العراقية:

في الوقت الذي شهدت فيه علاقات العراق مع دول مجلس التعاون تطوراً إيجابياً في عام ٢٠٠٠ وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠١- كانت أبرز مؤشراتها طرح القمة العربية التي عقدت في الأردن في مارس ٢٠٠١ صيغة توفيقية للمصالحة، وقدمت الكويت فيها بعض التنازلات مثل عدم تمسكها بضرورة اعتذار النظام العراقي عن عدوانه عام ١٩٩٠، وهو ما اعتبر مؤشراً إيجابياً على تغير الموقف الكويتي- جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتكون أحد أسباب التوتر في العلاقات بين الجانبين، لا سيما في ضوء اختلاف موقفهما منها، فالعراق اختار أن يكون ضد الولايات المتحدة وضد الحرب على «الإرهاب»، ولم يندد بالأحداث التي اعتبرها انتقاماً مشروعاً تجنيه الولايات المتحدة لسياساتها الخاطئة، وأظهر قدراً من الارتياح لما أصابها[٧٣].

كما دان النظام العراقي الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان في السابع من أكتوبر ٢٠٠١ واعتبرها إرهاباً تمارسه القوة العظمى، كما انتقد مواقف الحكومات

العربية وموقف منظمة المؤتمر الإسلامي لعدم إدانتها لهذه الحرب وعدم مطالبتها بوقفها، وقد تقدم بطلب رسمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي يحثها فيه على اتخاذ هذا الموقف[٧٤].

وقد هُيئت هذه المواقف لكي يبرز اسم العراق من اللحظات الأولى كدولة لها دور ما في التخطيط والتنفيذ لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبدأت الإدارة الأمريكية تفكر بشكل جدي في تغيير النظام العراقي، وبرز اتجاهان داخل الإدارة الأمريكية، بدأ أولهما يدفع في اتجاه شن حملة عسكرية ضد العراق دون انتظار لنتائج الحرب ضد طالبان وتنظيم القاعدة، ويعتبر نائب وزير الدفاع الأمريكي «بول وولفويتز» آنذاك وبعض أعضاء الكونجرس من أبرز رموز هذا التيار، حيث كانوا يرون ضرورة استغلال الظروف الراهنة لتوجيه ضربات قاصمة للنظام العراقي بغض النظر عن ثبوت صلته بهجمات سبتمبر من عدمه، حيث إنه مطلوب معاقبة هذا النظام على أساس سياساته ومواقفه السابقة، وهكذا فإن هذا التيار أراد توظيف أحداث سبتمبر لتصفية الحساب مع النظام العراقي[٧٥]. أما الاتجاه الثاني، والذي مثله وزير الخارجية الأمريكي «كولن باول» فقد كان يرى ضرورة قصر الحرب خلال المرحلة الأولى على أفغانستان، وذلك على أساس أن استهداف دولة عربية في الوقت الراهن – حتى لو كان العراق – من شأنه التأثير في مواقف الدول العربية وزيادة حالة السخط لدى الرأي العام العربي وترسيخ القناعة بأن الحرب ضد «الإرهاب» تستهدف العرب والمسلمين، وهو أمر يحرص مسؤولون أمريكيون وغربيون على نفيه، كما أن ضرب العراق سيكون له تداعياته السلبية في الحملة الأمريكية ضد «الإرهاب»، حيث إن هناك دولاً مثل ألمانيا وفرنسا وروسيا وتركيا وإيران قد أعربت عن الرفض أو التحفظ بشأن استهداف العراق بالحرب.

إلا أن الشيء المؤكد أن هذا الخلاف بين الاتجاهين ليس في استهداف العراق من حيث المبدأ ولكن في توقيت هذا الاستهداف ومسوغاته، بدليل أن العراق كان المحطة الثانية بعد أفغانستان – كما أثبتت تطورات الأحداث – حيث شرعت الإدارة الأمريكية بعد الانتهاء من حربها في أفغانستان في إثارة الملف العراقي مرة أخرى، وبدأت تمهد لذلك بإثارة قضية مفتشي الأسلحة وضرورة عودتهم إلى العراق لممارسة مهامهم بعد أن كانت تجاهلته على مدى أكثر من عامين؛ وذلك في محاولة لإثبات أن العراق غير ملتزم بقرارات مجلس الأمن، وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستمهد لضربه بإثارة موضوع امتلاكه لأسلحة دمار شامل، وأنه ليثبت عكس ذلك فإن عليه أن يسمح بدخول مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، وأنه إذا استمرت بغداد في رفض عودة المفتشين فإن الإدارة

الأمريكية ستتخذ من هذا الأمر ذريعة لضرب العراق لإرغامه على تنفيذ قرار مجلس الأمن، وبمقتضى هذه الذريعة تستطيع واشنطن أن تضمن تأييد بعض الدول لموقفها وتحييد مواقف دول أخرى، وتحجيم معارضة دول ثالثة باعتبار أن عدم امتثال العراق للشرعية الدولية هو السبب الرئيسي لذلك[٧٦]. وحتى في حال عدم العثور على أدلة مقنعة تؤكد تورط العراق في أحداث ١١ سبتمبر، ستشن إدارة بوش حملة عسكرية ضد نظام صدام حسين تشبه الحملة التي شنتها على حكومة طالبان في أفغانستان»[٧٧].

في هذه الفترة، كانت علاقات دول المجلس تشهد تطورات إيجابية في العراق، كانت أبرز مؤشراتها[٧٨]:

– التوصيف الذي أطلقته القمة الإسلامية في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ على العلاقة مع العراق والذي خلا من التعابير التي اعتادت عليها البيانات السابقة مثل (الغزو والعدوان) وحل مكانها تعبير مختلف هو (الحالة بين الكويت والعراق). وفي البيان الختامي لقمة مسقط ديسمبر ٢٠٠١ ركزت دول مجلس التعاون بصورة كبيرة على قضية «أمن واستقرار منطقة الخليج» حيث أشار البيان إلى شرطين أساسيين لتحقيق هذا الهدف، الأول: تنفيذ العراق للالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. والثاني: ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

– وخلال قمة بيروت العربية في مارس ٢٠٠٢ تبنت دول مجلس التعاون الخليجي مواقف مرنة إزاء العراق بشكل ساهم في توصل القمة إلى عدة قرارات مهمة سواء فيما يتعلق بوضع أسس المصالحة بين العراق والكويت، أو فيما يتعلق بتعزيز الموقف العربي الرافض للحرب ضد العراق، وشهدت الجلسة الختامية تطورات جديدة بما شهدته من مصافحة بين ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية «عزة إبراهيم»، وذلك في أول اتصال مباشر بين مسؤولين عراقيين وسعوديين منذ حرب الخليج الثانية، كما شهدت هذه القمة أول مصافحة بين مسؤول كويتي بمستوى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ «صباح الأحمد» وبين مسؤول عراقي بثقل نائب الرئيس العراقي عزة إبراهيم منذ عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من تأكيد الأول أن هذه المصافحة تأتي في إطار البروتوكول ولا تنطوي على أي من الأبعاد والمعاني التي ذهبت إلى تفسيرها بعض وسائل الإعلام، إلا أن هذه المصافحات تنطوي على دلالات سياسية لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال خاصة بالنظر إلى الظروف الإقليمية والدولية التي سبقت انعقاد القمة بأيام قليلة[٧٩].

– أكدت قمة الدوحة نهاية عام ٢٠٠٢ على رفض منطق استخدام القوة ضد العراق، في ضوء الإدراك التام من دول المجلس لحقيقة الأهداف من هذه الحرب المحتملة وخطورة تداعياتها، حيث أكد البيان الختامي للقمة تمسكه بقرار قمة بيروت العربية الخاص بالعراق، والذي يرفض أي عمل عسكري ضد أي دولة عربية بما فيها العراق ويعتبره تهديداً لأمنها القومي، وحث العراق على التعاون الإيجابي مع مفتشي الأسلحة الدوليين الذين دعاهم إلى ضرورة أن يراعوا في أداء مهامهم الحياد والموضوعية والمهنية وعدم افتعال الأزمات، ودعت القمة المجتمع الدولي إلى العمل على مساعدة الجانبين العراقي والمفتشين على إنهاء المهمة في أسرع وقت ممكن وبما يؤمن رفع الحصار عن العراق وإنهاء معاناة شعبه، مؤكدة موقفها الثابت من ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية[٨٠].

– وكان التطور الأبرز في موقف كل من الكويت والسعودية، فالأولى أصبحت تؤكد على أن العداء ليس للعراق ولكن للنظام العراقي، كما تم فتح ملف العلاقات الكويتية – العراقية ومستقبل هذه العلاقات من جانب مؤسسات وشخصيات رسمية كويتية وبحث سيناريوهات هذه العلاقات ومن بينها التعامل مع عراق صدام حسين . أما الثانية فأصبحت تقبل التعامل الرسمي مع رموز النظام العراقي سواء في الاجتماعات التي تعقد تحت غطاء جامعة الدول العربية أو حتى في مناسبات غير رسمية على غرار مشاركة وزير العدل العراقي في مأدبة عشاء على شرف الأمير نايف بن عبد العزيز أقامه السفير السعودي في تونس بمقر إقامته[٨١].

وكانت الرؤية الخليجية إزاء الأزمة العراقية في هذه الفترة محكومة بعدد من التطورات التي شهدتها المنطقة، أبرزها[٨٢]: انهيار عملية السلام والتهديدات «الإسرائيلية» للعرب، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) وما تبعها من تزايد الدعوات إلى التضامن العربي وحل المشاكل العربية البينية وفي مقدمتها المشكلة بين الكويت والعراق. فضلاً عن تزايد الرغبة العربية عامة والخليجية خاصة في الاستفادة من السوق العراقية الواعدة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء الذي وقعته بغداد مع الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، ورغبة دول المجلس في تخفيف معاناة الشعب العراقي. ناهيك عن إدراكها أن التداعيات المترتبة على ضرب العراق ستكون شديدة الوطأة عليها، متمثلة في احتمال اندلاع احتجاجات ومظاهرات شعبية قد تصاحبها أعمال عنف موجهة ضد المصالح الأمريكية والغربية بها مما يزيد من حدة الاحتقان وعدم الاستقرار في الداخل.

هذه التطورات الإيجابية في علاقات العراق مع دول مجلس التعاون لم تلق ترحيباً من جانب الولايات المتحدة، وبدأت تعمل على إجهاضها بشتى السبل والوسائل للعودة بها إلى دائرة التوتر مرة أخرى، وفي سبيل ذلك حاولت إيجاد صلة للعراق بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، واتهامه بدعم الإرهاب الدولي والارتباط بتنظيم القاعدة وتقديم الدعم المادي والمعنوي له، وامتلاكه أسلحة دمار شامل[٨٣].

كما شككت في نواياه تجاه الكويت، وقللت من فاعلية إعلان بيروت وبنوده الخاصة بالحالة العراقية– الكويتية، معتبرة : «أن العراق لم يقدم أبداً دليلاً على أي نوايا حقيقية باحترام سيادة الكويت، وأنه يمتلك سجلاً يبعث على الأسف من عدم احترام التزاماته الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي»، وهو الأمر الذي اعتبره العديد من المحللين[٨٤] أنه يعكس رغبة أمريكية في إفشال الجهود العربية الرامية إلى تحقيق المصالحة بين العراق من جانب والكويت والسعودية من جانب آخر، والعمل على بقاء العزلة العربية والدولية المفروضة على بغداد حتى يتسنى لها تنفيذ خططها بشأنه.

ومنذ الربع الأخير من العام ٢٠٠٢ بدا أن واشنطن مصممة على تنفيذ مخططاتها، إذ أعلنتها صراحة أنها ستمضي قدماً في تنفيذ قرارها بمواصلة الحرب، ودعت المجتمع الدولي إلى مواجهة ما وصفته بـ «الخطر والتهديد» الذي يشكله الرئيس صدام حسين، بل وحثت الأمم المتحدة على ضرورة القيام بالمسؤوليات المناطة بها في حفظ السلام والأمن الدوليين وسرعة اتخاذ قرار يضمن إيجاد صلة بين ضربتها الوشيكة وعدم التزام العراق بمقررات الشرعية الدولية، فقد حدد الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠٢/٩/١٣ الشروط التي يجب على العراق أن يلتزم بها وإلا تعرض لهجوم عسكري حاسم، واتهم العراق بدعم الإرهاب والسعي إلى تطوير قدراته النووية[٨٥].

وكانت مجمل تفاعلات البيئة الإقليمية والدولية منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٢ وحتى مارس ٢٠٠٣ تدفع كلها في اتجاه الحرب، حيث كان واضحاً أن الولايات المتحدة قادرة على حشد العديد من المواقف خلفها، متذرعة في ذلك بحجة أن نظام صدام حسين يمثل خطراً على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، بزعم سعيه إلى امتلاك أسلحة التدمير الشامل، أو علاقته بتنظيم القاعدة والإرهاب الدولي من ناحية ثانية، أو استمرار تهديداته لجيرانه من ناحية ثالثة، ولذا نجحت في تضخيم الخطر العراقي في المرحلة التي سبقت الحرب مباشرة، وإن كان قد اتضح فيما بعد زيف هذه الادعاءات والمزاعم، إلا أنه تبين أنها وظفتها بذكاء كمبرر لشن الحرب والإطاحة بنظام صدام حسين.

وفي ظل عدم قدرة المجتمع الدولي بمؤسساته المختلفة على لجم الجموح الأمريكي نحو الحرب، أدركت دول المجلس أنها لن تستطيع التأثير في الولايات المتحدة لإثنائها عن شن الحرب على العراق.

ونتيجة لما سبق، وجدت دول مجلس التعاون نفسها في تنازع مستمر بشأن موقفها في حال ضرب العراق، وما سيطلب إليها الإسهام به في الحرب بما يستتبع ذلك من استقبالها لمزيد من الوجود العسكري الأمريكي، والمشاركة في الحرب ضد دولة في جوارها مباشرة، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات لن تكون بمنأى عنها.

ولذلك، فقد كان عليها الموازنة بين علاقاتها مع الولايات المتحدة والالتزامات المفروضة عليها وفقاً للاتفاقيات الدفاعية والأمنية معها، وبين معارضة الشعوب في العالمين العربي والإسلامي للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وكانت محاولة هذه الدول لتحقيق التوازن محفوفة بالمخاطر[٨٦].

ومع اندلاع الحرب الأمريكية على العراق في مارس ٢٠٠٣ بدأت دول المجلس تقر بالتعاون مع الولايات المتحدة وتقديم التسهيلات والدعم العسكري لها، وذلك وفقاً للاتفاقيات الدفاعية التي أبرمتها معها بعد حرب الخليج الثانية.

٢) رؤية دول المجلس للعلاقات مع إيران :

شهدت علاقات إيران مع دول مجلس التعاون انفراجة ملحوظة بعد حرب الخليج الثانية، تزايدت وتيرتها بعد وصول الرئيس الإيراني الإصلاحي محمد خاتمي إلى السلطة في عام ١٩٩٧، كانت أبرز مؤشراتها التوقيع على عدد من الاتفاقيات الأمنية، كالاتفاق بين السعودية وإيران والذي تم توقيعه في ١٥/٤/٢٠٠١، والذي ينص على التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات، ومحاصرة ظاهرة الانتقال غير القانوني على حدود الدولتين ومكافحة الإرهاب بشتى صوره وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية في البلدين، فيما يتعلق بتبادل المعلومات والخبرات الأمنية وفي متابعة العصابات الإجرامية ومواجهة كافة أشكال الجريمة المنظمة[٨٧].

كما وقعت إيران وقطر اتفاقاً بمقتضاه تزود الأولى الثانية بالمياه العذبة بواسطة أنبوب ما بين ضفتي الخليج بتكلفة ١٣ مليار دولار، وموافقة مجلس الوزراء الكويتي في منتصف يونيو ٢٠٠١ على توصيات وزارة الكهرباء والمياه بشأن مشروع نقل المياه العذبة من إيران إلى الكويت بتكلفة تصل إلى ملياري دولار، من خلال خط أنابيب يصل طوله إلى ٣٣٠ كم على الأراضي الإيرانية ونحو ٢١٠ كم تحت مياه الخليج ويقدر إنتاج المشروع

الذي يتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٠٥ بنحو ٢٠٠ مليون جالون من المياه يومياً[٨٨]

ومن مظاهر التقارب الأخرى، تبادل الزيارات الثنائية لمسؤولين بين إيران وباقي دول مجلس التعاون وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية بما فيها مستوى القمة، وتفعيل اللجان المشتركة بين الجانبين، وزيادة حجم التبادل بين الطرفين ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٠١، وإعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات دخول إلى إيران.

ولم تؤد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى حدوث أية تغيرات في رؤية دول المجلس لطبيعة العلاقة مع إيران، إذ استمرت نفس الرؤية السابقة يطغى عليها الجانب التعاوني، وذلك لعدة أسباب:

أ) تشابه موقفي الجانبين من أحداث سبتمبر، سواء من حيث الإدانة الواضحة أو المشاركة فيما بعد في الحملة ضد «أفغانستان»، والحملة ضد «الإرهاب» بصفة عامة، فقد أدانت طهران بشكل واضح هذه الأحداث، وأكدت رفضها للإرهاب بكل صوره وأشكاله، ولم يتوقف رد الفعل الإيراني على مجرد إدانة هذه الأحداث وإنما تعدى ذلك إلى تقديم بعض الدعم الميداني للولايات المتحدة في حربها ضد طالبان وتنظيم القاعدة، حيث وافقت في أكتوبر ٢٠٠١ على المساهمة في إنقاذ أي قوات أمريكية تتعرض لمشاكل في المنطقة، كما سمحت للولايات المتحدة باستخدام أحد موانئها لشحن القمح إلى مناطق الحرب في أفغانستان، وشاركت في الدعم العسكري لقوات التحالف الشمالي حتى سيطرت على كابول[٨٩]. ونتيجة لذلك، تحسنت صورة إيران وتعزز موقفها التفاوضي وارتفع رصيدها السياسي وانهزم عدوها اللدود في كابول، وكسبت أصدقاء جداً على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبرزت كطرف مهم يحسب له حساب في الاعتبارات الدولية[٩٠].

ب) تقارب مواقف الجانبين بالنسبة لمعالجة القضايا الإقليمية، وخاصة إزاء الأزمة العراقية والقضية الفلسطينية، وأخذ هذا شكل التشاور والتنسيق، حيث أكدا دوماً على معارضة أي هجوم أمريكي محتمل ورفض الحرب على العراق؛ وأعربا عن تخوفهما من إمكانية تطبيق الحملة الأمريكية ضد «الإرهاب» عليهما بصورة أو بأخرى، فقبولهما بالإطاحة بالنظام العراقي يعني أن هذا السيناريو قد يتكرر ضد دول أخرى طالما أن الاستراتيجية الأمريكية باتت تعتمد التدخل المباشر بدلاً من استراتيجية الردع بواسطة الوكلاء[٩١]. كما أكد الجانبان على الحقوق الفلسطينية ودعم الانتفاضة، والدعوة إلى قبول «إسرائيل» قرارات مجلس الأمن والتمييز بين الارهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال

والتأكيد على دور الأمم المتحدة وعلى المبادرة الدولية في محاربة الإرهاب.

وكان الموقف السعودي أكثر تقارباً مع الموقف الإيراني، ربما لأن الدولتين تعرضتا لحملة إعلامية مشابهة في وسائل الإعلام الأمريكية، حتى إن وزير التجارة السعودي قد أعلن أثناء زيارته إلى طهران في فبراير ٢٠٠٢ أن الحملة الأمريكية على إيران وضمها إلى محور الشر سيعزز التقارب الإيراني – الخليجي والعربي بشكل عام[٩٢].

جـ) السياسة الإيرانية «البراجماتية» في التعاطي مع الضغوط الأمريكية: فرغم تحول موقف واشنطن بعد انتهاء حرب أفغانستان، وقيام الرئيس جورج بوش «الابن» في يناير ٢٠٠٢ بوصف إيران بأنها دولة من دول محور الشر، وبدء الإدارة الأمريكية حملة لمحاصرتها سياسياً وتضييق الخناق عليها دبلوماسياً، واتهامها بأنها ضالعة في تمويل الجماعات الإرهابية، وأنها تعمل على تصنيع الأسلحة النووية وتطوير قدراتها الصاروخية بعيدة المدى، والتي تهدد بها حلفاء واشنطن في المنطقة[٩٣] فإن إيران تعاملت بواقعية مع هذه الضغوط والاتهامات[٩٤]، وقامت باعتقال الفارين من تنظيم القاعدة في أفغانستان، وسلّمت بعضهم إلى السعودية، وتباحثت سراً وعبر قنوات غير رسمية مع الولايات المتحدة، بل وألمحت إلى إمكان تعاونها في الملف العراقي في المستقبل مع واشنطن[٩٥].

ونتيجة للعوامل السابقة، واصلت دول مجلس التعاون تعاونها الأمني والدفاعي مع إيران – والذي كانت قد بدأته قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر – في المجالات التالية:

أ- التعاون الدفاعي: حيث وقعت إيران مع الكويت اتفاقاً دفاعياً (غير مسبوق) في شهر أكتوبر ٢٠٠١ ينص على : «تبادل وجهات النظر بين كبار المسؤولين العسكريين في البلدين في القضايا الدفاعية والأمنية الإقليمية والدولية، وتبادل الخبراء العسكريين للاطلاع عن كثب على الإمكانيات العسكرية والتقنية القابلة للتبادل بين البلدين والاستفادة من الإمكانيات التدريبية القابلة للتبادل في المجالات العسكرية والفنية». وقام وزير الدفاع الإيراني بزيارة إلى قطر في يناير ٢٠٠٢ وذلك على الرغم من قيام الولايات المتحدة آنذاك بتجهيز قاعدة «العديد» الأمريكية بها.

وهذا يؤكد المنهج البراجماتي الإيراني في التعاطي مع أمن الخليج، والذي يركز على نقاط الالتقاء المشتركة مع دول المجلس بغض النظر عن الارتباطات الأجنبية لهذه الدول، ففي ظل المعرفة الإيرانية بحقيقة الوجود العسكري الأمريكي في كل من الكويت وقطر تم إبرام المذكرة الدفاعية مع الكويت، وهذا يعني، أن إيران لم تعد تتعامل مع الوجود الأجنبي

في الخليج بالحساسية نفسها، بل لم تجد غضاضة في تكرار الدعوة إلى «منظومة أمنية خليجية» برغم علمها التام بالوجود العسكري الأمريكي في الجوار الخليجي[٩٦].

ب- التعاون الأمني: وقعت إيران وقطر في أكتوبر ٢٠٠٢ مذكرة تفاهم أمني تتناول التعاون في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وتبييض الأموال وتهريب العملات والآثار وتزوير الوثائق، بالإضافة إلى التعاون مع الشرطة الدولية والحيلولة دون تسلل الأجانب.

واتجه الجانبان كذلك إلى تفعيل وتطبيق الاتفاقيات والمذكرات الأمنية التي تم إبرامها في السابق قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بعد أن اكتسبت أهمية مضاعفة خصوصاً مع بروز مشكلات التسلل عبر الحدود والمياه من إيران أو باكستان أو أفغانستان وازدياد تهريب المخدرات بطريقة لم تعهدها المنطقة في السنين الماضية.

بيد أن التعاون بين الجانبين يثير بدوره الملاحظات التالية[٩٧]:

الأولى: عدم وجود إطار جماعي للأمن الداخلي الوطني بين دول المجلس ككل وإيران- ومع أن الجانبين يرتبطان باتفاقيات أو مذكرات أمنية ثنائية- وربما العائق أمام ذلك ليس فقط أن هناك مشكلات أخرى في العلاقات الثنائية بين كل دولة وإيران (مثل مشكلة الجزر الثلاث التي ستظل عائقاً أمام أي هيكل خليجي مشترك للأمن الإقليمي الداخلي أو الأمن الإقليمي الدفاعي)، وإنما أيضاً أن الاتفاقيات الجماعية للأمن الداخلي في حاجة إلى شفافية أكبر وتبادل المعلومات في إطار جماعي أوسع، وهذا المستوى الجماعي للأمن الداخلي يصعب تصوره تقريباً وإن كان المجال مفتوحاً كلما تقاربت مضامين ومفاهيم الأمن.

الثانية: يطغى التعاون الأمني على الجوانب الدفاعية والعسكرية في علاقات دول المجلس مع إيران، ويرجع ذلك إلى كون هذه الدول لم تعان من طهران عسكرياً بقدر ما عانت منها أمنياً.

الثالثة: وجود نوع من التعارض الجزئي بين الموقف الجماعي الذي تعبر عنه دول مجلس التعاون في القمم والاجتماعات المشتركة، وبين الموقف الذي تتخذه كل دولة على حدة إزاء العلاقات مع إيران والتعاون معها، ففي الوقت الذي يأتي فيه الموقف الجماعي للمجلس أكثر تشدداً كما تظهره البيانات الختامية للقمم الخليجية[٩٨]، والذي يؤكد على أن تطور العلاقات مع إيران لن يكون على حساب قضية الجزر أو دعم الإمارات فيها، بل ويشدد على أن هذه القضية قضية خليجية وليست إماراتية فقط، ويؤكد دعم مجلس التعاون كمؤسسة ومنظمة عربية إقليمية لحق الإمارات في الجزر، فإن السياسات المنفردة

التي تتبعها بعض دول المجلس إزاء التقارب مع إيران تتعارض في بعض الأحيان مع الموقف الجماعي، بل وتتسبب في إحداث توترات في العلاقات بين الإمارات وتلك الدول التي تتقارب مع إيران.

٣) رؤية دول المجلس للعلاقة مع «إسرائيل»:

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في وقت تصاعدت فيه حدة الانتقادات التي وجهتها دول مجلس التعاون للممارسات «الإسرائيلية» ضد الشعب الفلسطيني من ناحية، ومواصلة دول المجلس لسياساتها الداعمة لانتفاضة الأقصى التي اندلعت في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٠ من ناحية ثانية[٩٩]. وفي ظل تململ خليجي من السياسة الأمريكية إزاء عملية السلام وموقفها المنحاز لـ «إسرائيل» من ناحية ثالثة[١٠٠].

هذا الموقف الرسمي والشعبي المتعاطف مع القضية الفلسطينية والداعم لانتفاضة الأقصى مثل بدوره مأزقاً لدول المجلس بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك نظراً للاعتبارات التالية:

١ – الاتفاق الأمريكي – «الإسرائيلي» على وضع جماعات المقاومة الفلسطينية ضمن الجماعات الإرهابية، واستغلال الطرفين ذلك في الضغط على دول المجلس لوقف مساندتها ودعمها لانتفاضة الأقصى والقضية الفلسطينية بصفة عامة.

٢ – حاولت «إسرائيل» توظيف أحداث سبتمبر في الربط بين المقاومة الفلسطينية والحملة الأمريكية ضد «الإرهاب»، وواصلت سياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني وقياداته بشكل مكثف، وشرعت في تدمير السلطة الفلسطينية. ويعود هذا في جزء كبير منه إلى نجاح «إسرائيل» في تقديم نفسها كحليف رئيسي في الحرب ضد «الإرهاب»، وأصبحت إحدى أدوات تنفيذ أهداف الاستراتيجية الأمريكية الكونية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر في مواجهة ما تسميه واشنطن بالتطرف الإسلامي، وفي هذا الصدد تحرص «إسرائيل» دوماً على أن تقدم نفسها على أنها عنصر أساسي في هذه الاستراتيجية، ولديها الخبرة والحافز والقدرة على التحرك[١٠١].

٣ – قاد اللوبي اليهودي في واشنطن الحملة الإعلامية ضد دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وساعد على تأجيجها، وتركزت هذه الحملة ضد ثقافة شعوب المنطقة ومناهج التعليم والتربية التي تدعمها الحكومات الخليجية إلى الدرجة التي صيغت من خلالها فكرة أن الخليج يصدر النفط والإرهاب معاً[١٠٢].

هذا المأزق متعدد الأبعاد فرض على دول المجلس أن تتعاطى مع القضية الفلسطينية بمنظور مختلف، ينفي عنها ما تروجه وسائل الإعلام الغربية من كونها تصدّر التطرف والإرهاب إلى الخارج، وترفض التسامح والتعايش مع الآخر من ناحية ثانية، وتقدم الدعم لبعض الجماعات الإرهابية – من منظور واشنطن – كحماس والجهاد الفلسطينيتين من ناحية ثالثة. وجاءت الاستجابة الخليجية في التحركين التاليين[١٠٣]:

التحرك الأول: المبادرة السعودية لتسوية الصراع العربي – «الإسرائيلي»، والتي تقدم بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز (حين كان ولياً للعهد) من أجل تسوية الصراع العربي – «الإسرائيلي» والتي عرض من خلالها قبول الدول العربية بالتطبيع الشامل مع «إسرائيل» في مقابل انسحاب الأخيرة بشكل كامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وتحولت هذه المبادرة خلال قمة بيروت ٢٠٠٢ إلى مبادرة عربية.

ومثلت المبادرة مفاجأة على المستوى الخليجي والعربي والعالمي، وكادت أن تضاهي في أهميتها بالنسبة للقضية الفلسطينية قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ وإن لم تختلف عنهما في جانب عدم الانتقال إلى حيز التنفيذ الفعلي[١٠٤].

إلا أن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» «أرييل شارون» رفض هذه المبادرة، حيث كان يدرك أن الهدف من ورائها هو إحراجه وإرباكه والتأثير في مكانته القيادية أمام الناخبين في «إسرائيل»، إضافة إلى ذلك أن المبادرة لم تحدد الآليات اللازمة لتنفيذها، وما هو العقاب الذي سوف يوجهه العرب إلى الكيان الصهيوني في حال عدم قبوله بالمبادرة السلمية.

وهناك من يرى أن مبادرة السلام التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية جاءت في إطار التعاطي الخليجي مع أحداث ١١ سبتمبر، ولكي تنأى دول المجلس عن نفسها قدر الإمكان عن شكوك التورط في ممارسات العنف والإرهاب، بعد أن عززت هذه الأحداث من حرج الرياض؛ وذلك نظراً لأن معظم المتهمين في الهجمات كانوا سعوديين، الأمر الذي ولّد الحاجة إلى أن تقوم هذه الدول بمبادرة ما من أجل أن تدرأ عن نفسها الاتهامات التي روّجها ولا يزال الإعلام الصهيوني والأمريكي بأنها ضالعة في الإرهاب.

لكن هناك من[١٠٥] يرى أن المبادرة كانت بمثابة دليل أو مرشد تستطيع الولايات المتحدة من خلاله رسم سياسة منصفة لها في الشرق الأوسط؛ حيث إن هذه المبادرة لم تتعلق بفلسطين كمكان، ولكنها كانت توازن بين متطلبات الداخل السعودي من ناحية، وحاجة المملكة لاستمرار التحالف مع الولايات المتحدة من ناحية ثانية، ففي واشنطن تهدف المملكة إلى رسم صورة عن نفسها باعتبارها صانعة للسلام، وتقوم بدور مهم في الدفاع

عن المصالح الأمريكية في المنطقة، لكن في الداخل تستطيع السعودية أن تصف المبادرة بـأنها بمثابة إنذار للأمريكيين، والتحذير من مغبة العواقب المترتبة على استمرار السياسات المنحازة لـ «إسرائيل».

بيد أن السعودية طرحت من خلال العاهل السعودي الراحل الملك فهد – حينما كان ولياً للعهد في عام ١٩٨١ – مبادرة لتسوية الصراع مع «إسرائيل»، ما يعني معه أن اهتمام المملكة بالقضية الفلسطينية وتسويتها ملمح ثابت ودائم في السياسة السعودية.

التحرك الثاني : عدم استجابة دول المجلس للدعوات التي نادى بها البعض بضرورة استخدام النفط كسلاح في إطار استراتيجية الإكراه بغرض إجبار الدول المستوردة على الضغط على حكومة «إسرائيل» من أجل وقف العنف الذي تمارسه تجاه الفلسطينيين؛ حيث يرى هؤلاء أنه بموجب سلاح النفط يتوجب على الدول النفطية استغلال الميزة المقارنة التي تمتلكها في صادرات النفط إلى الأسواق الدولية في إطار دبلوماسية خليجية تهدف إلى التعامل مع المستجدات الأمنية العميقة في الأراضي الفلسطينية من خلال الضغط على المجتمع الدولي ودفعه نحو الالتفاف إلى المصالح والمطالب الوطنية الفلسطينية[١٠٦].

إلا أن دول المجلس رفضت فكرة استخدام النفط كسلاح سياسي للضغط على الولايات المتحدة و«إسرائيل»[١٠٧]، وذلك على أساس أن النفط يعتبر مورداً أساسياً لعملية البناء والتنمية في هذه الدول، ويجب ألا يتم تسييسه لأنه ملك الشعوب، ومكون أساسي لعملية التنمية.

فضلاً عن أن استخدام النفط كسلاح سياسي ينطوي على مخاطرة حقيقية؛ لأن النفط عامل مؤثر وفاعل بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا ينبغي ربطه بقضية محددة، مثل القضية الفلسطينية، وسيكون لقرار إيقاف صادرات النفط العربي في حال اتخاذه آثاراً مدمرة بالنسبة للمجتمع الدولي، وبالتالي فإنه سوف يمثل عقاباً جماعياً يشمل أغلبية أعضاء الأسرة الدولية ممن ليس لهم صلة مباشرة في الصراع الدائر في المنطقة، كما أن عقاباً شاملاً من مثل هذا النوع سوف يحول المجتمع الدولي بأسره إلى عدو بالنسبة للعرب والمسلمين، وسوف يفتقد هؤلاء بالتالي التعاطف الدولي الذي نجحت الانتفاضة الثانية في اكتسابه.

كما تحمل فكرة استخدام سلاح النفط مخاطرة أن يختزل الرد العربي على سلوكيات «إسرائيل» العدوانية إلى توظيف عنصر واحد فقط من بين عناصر القوة المتاحة لدى العرب والمسلمين، وأن يقتصر تحميل عبء تنفيذ هذا الرد على الدول الخليجية بحكم أنها

تحتفظ بالنصيب الأكبر من الاحتياطي النفطي العالمي، الأمر الذي يفتقد العدالة والفاعلية في اقتسام تكاليف المواجهة مع «إسرائيل» من قبل الولايات المتحدة، كما أن هذا الخيار يتسم بعدم الواقعية نظراً للتغيرات التي طرأت على السوق النفطية العالمية خلال العقود الثلاثة من عام ١٩٧٣ وحتى الآن، حيث دخل منتجون جدد إلى السوق مثل النرويج وروسيا والمكسيك، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حصة الإنتاج العربي في السوق، مما يعني أن بإمكان هذه الدول الجديدة إضافة إلى منتجين تقليديين في أوبك غير معنيين بالقضايا الأمنية العربية مثل فنزويلا وأنجولا إبداء الاستعداد لسد أي نقص في إمدادات النفط إلى السوق العالمية قد ينشأ عن أي قرار لخفض أو حظر الصادرات النفطية[١٠٨].

لكن ذلك لا يعني تجاهل الدور السياسي الذي يلعبه النفط في التأثير في مواقف القوى الكبرى وحملها على اتخاذ سياسات ومواقف متوازنة ومعتدلة من القضايا العربية، وهذا رهن توافر عوامل أخرى، أهمها تحقق إجماع عربي – عربي، وما يرتبط بذلك من توحيد الموقف السياسي في مخاطبة القوى الكبرى.

وعلى أية حال تكشف المبادرة السلمية التي تقدمت بها السعودية ودعوة بعض الأوساط غير الرسمية إلى استخدام النفط كسلاح سياسي عن القيود التي تفرضها الاعتبارات المادية والسياسية المتعلقة بتوافر عناصر القوة القومية لدى دول مجلس التعاون على نطاق النفوذ الدولي المتوفر لدى هذه الدول، وفرص نجاحها في التأثير في الساحة الدولية. فانخفاض القدرات العسكرية التي تمتلكها دول مجلس التعاون وضآلة إمكانياتها السكانية نسبياً مقارنة مع دول الجوار العربية وغير العربية واعتماد اقتصادياتها على مبيعات النفط في الأسواق الدولية والتي تستلزم بدورها العمل على صيانة الاستقرار الأمني الإقليمي، جميع هذه المعطيات تحرم العواصم الخليجية من مجرد التفكير في أية استراتيجيات عسكرية تفوق حدود قدراتها الفعلية، وتدفعها بالتالي إلى بلورة استجاباتها في صورة مبادرات دبلوماسية.

## المبحث الثاني: رؤية دول المجلس للعلاقة مع الولايات المتحدة والوجود العسكري في المنطقة

أدت أحداث الحادي عشر إلى حدوث تحول واضح في خصوصية العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، على خلفية التطورات التي صاحبت هذه الأحداث، والتي أوجدت ظلالاً من الشك حول العلاقة بين الجانبين.

وعلى خلفية هذه التطورات أُثيرت عدة تساؤلات حول مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، هل يتجه إلى تراجع أم تصاعد؟ وما هي التكلفة التي ستتحملها دول المجلس جراء ذلك؟ خاصة بعد أن بدأت أوساط شعبية في دول المجلس تشكك في فعالية نظام الأمن الإقليمي الخليجي، وترفض الإبقاء على ما تسميه بالأمن المستورد، وعادت دعوة أن «أمن الخليج مسؤولية أصحابه» كأحد الخيارات المطروحة لتحقيق أمن الخليج تفرض نفسها على الساحة الخليجية.

أولاً: بالنسبة للعلاقات الدفاعية مع الولايات المتحدة: اكتسبت الاتفاقيات الدفاعية التي أبرمتها دول المجلس مع الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية أهمية مضاعفة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، خاصة أن الحرب في أفغانستان أكسبت هذه الاتفاقيات مفاهيم جديدة أخرجتها عن أهدافها التي كانت تعتقد فيها دول المجلس عند إبرامها – والخاصة بمواجهة تحديات الأمن الخليجي في مواجهة قوى إقليمية مثل العراق وإيران– فلم تعد هذه الاتفاقيات في خدمة الاستراتيجية الأمريكية في الفضاء الخليجي فقط، لكن أصبحت مسخرة في خدمة الحملة الدولية ضد «الإرهاب» أيضاً، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن أحداث سبتمبر أدت إلى وجود علاقة ما من الارتباط الفعلي بين أمن الخليج والأقاليم الجيو سياسية والجيو اقتصادية في الفضاء الآسيوي وفي أوراسيا، الأمر الذي وضع دول المجلس أمام خيارات أصعب؛ لأن بيئة صناعة القرار السياسي والعسكري لتلك الدول تختلف عن بيئة صناعة القرار السياسي والعسكري لباقي الدول التي ترتبط بها الولايات المتحدة باتفاقيات عسكرية وأمنية مثل الفلبين أو اليابان أو تركيا[١٠٩].

ولعل الغموض الذي أثير بخصوص نوعية التسهيلات التي قدمتها دول مجلس التعاون إلى الولايات المتحدة في حرب أفغانستان ناتج عما سبق، حيث إن استخدام القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في المنطقة يحتاج إلى قرارات صعبة وتقديرات براجماتية للمصالح، وهذه التقديرات لا تبني دول المجلس سياساتها عليها وحدها، وإنما تستند في تقديراتها على أسس ومعايير مختلفة تضع نصب عينيها الشرعيتين السياسية والدينية في العالم الإسلامي خصوصاً في المملكة العربية السعودية.

فشرعية نظم الحكم في المملكة هي شرعية دينية تقوم على الدعوة السلفية، ولذلك فإن استخدام الولايات المتحدة للأراضي السعودية في الانطلاق نحو أفغانستان يعتبر في نظر شرائح واسعة نوعاً من العلاقة المرفوضة مع نظام يرفع راية الدين كأساس لشرعيته السياسية، في ذات الوقت يتعاون فيه لضرب دولة إسلامية[١١٠].

ولهذا لم تأت مواقف دول مجلس التعاون موحدة إزاء التسهيلات التي يمكن تقديمها للولايات المتحدة في الحملة ضد «الإرهاب»، وخاصة حربها ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، فبينما وافقت كل من البحرين والكويت[١١١] ترددت كل من سلطنة عُمان والإمارات، بينما تحفظت السعودية ورفضت بشكل واضح منح واشنطن تسهيلات عسكرية في حملتها العسكرية على أفغانستان[١١٢].

وقد شجع هذا التباين في مواقف دول المجلس واشنطن على توجيه الانتقادات الحادة لمواقف السعودية تحت دعوى أنها لم تتعاون على نحو كامل مع الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان[١١٣]. في الوقت ذاته قامت الولايات المتحدة بمكافأة الدول التي تعاونت معها في الحملة ضد «أفغانستان»؛ إذ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن نيته وضع البحرين والكويت في فئة «الحلفاء المهمين غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي»، وبمقتضى قانون المساعدات الخارجية الأمريكي، فإن هذا التصنيف سوف يسمح لهما بالمشاركة بشكل كامل في تدريبات عسكرية ومميزات أكبر في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية[١١٤].

ثانياً: بالنسبة لرؤية دول المجلس لطبيعة الوجود العسكري: أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر التساؤل داخل الأوساط غير الرسمية والشعبية في دول المجلس عن جدوى الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، وبدأت تدعو إلى تطبيق المبدأ القائل بأن «أمن الخليج مسؤولية أبنائه في المقام الأول»، هذا في الوقت الذي استمرت فيه الرؤية الرسمية – باستثناء السعودية – تؤكد على أهمية الوجود العسكري الأجنبي باعتباره الضمانة الرئيسية لأمنها.

ومن المتوقع أن يشهد المستقبل استمرار النظرة أو الرؤية المزدوجة لدى دول مجلس التعاون تجاه الولايات المتحدة، إذ سوف تستمر نظرتها الشعبية متحفظة تجاه تعاظم الدور العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، بينما سيستمر الإدراك الرسمي لجدوى هذا الدور في ضوء المخاوف الأمنية التي تنتابها من نوايا دول الجوار[١١٥].

ثالثاً: بالنسبة لعلاقات دول المجلس بالولايات المتحدة، كانت السعودية أكثر دول المجلس التي توترت علاقاتها بواشنطن، كونها تُعامل في وقت واحد على أنها الجاني والضحية ومحور الصراع، فالمتهمون في أحداث سبتمبر كما حددتهم واشنطن أغلبهم من المواطنين السعوديين، الأمر الذي كان له تأثيره السلبي في صورة السعودية، وانعكس هذا بدوره على طريقة معاملة السلطات الأمريكية للمواطنين السعوديين في الولايات المتحدة

الذين باتوا يواجهون بالشك والريبة أينما حلوا، وتم توقيف عدد كبير منهم وترحيل بعضهم.

وفي الوقت ذاته فإن السعودية كانت ضحية لأن الجناة المعلن عنهم من جانب الولايات المتحدة لا يستهدفونها وحدها فحسب، بل النظام السعودي نفسه وتحالفاته، ويدعون حرصهم على تحرير الأراضي السعودية من النفوذ والوجود العسكري الأمريكي[١١٦].

وهكذا فإن الوجود الأمريكي الذي قصد به تعزيز أمن السعودية أصبح عبئاً مزدوجاً على أمنها، وذلك بالنظر إلى الاعتبارين التاليين:

الأول: لأنها أصبحت في حد ذاتها مصدر تهديد لهذا الوجود.

الثاني: لأنها أصبحت تفرض على المملكة أعباء إضافية في سبيل توفير الأمن لها.

ويرى «شكوت أرمسترونغ» – وهو صحفي أمريكي– أن الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة الذي بدأ كدعامة عسكرية لمنع غزو السوفييت في المنطقة، أصبح التزاماً غير مريح. ويعتقد محللون أمريكيون أن الوجود المستمر لحوالي ٥٠٠٠ جندي أمريكي في السعودية بعد حرب الخليج الثانية واستخدام قاعدة الأمير سلطان الجوية في الخارج لمراقبة وقصف جنوب العراق قد أدى إلى إحداث اضطراب في التوازن القائم داخل هيكل القوى السعودية، خاصة أن اتهامات ابن لادن بأن القوات الأمريكية هي قوات صليبية تحتل الدولة التي بها أقدس الأماكن الإسلامية قد وجدت استقبالاً وترحيباً من جانب بعض الدوائر الدينية السعودية[١١٧].

ونتيجة لذلك كله، أصبحت السعودية في موقف شديد الصعوبة، فهي تتهم من قبل طائفة من مواطنيها بالتفريط في السيادة، بينما تتهم من قبل الولايات المتحدة والغرب بالتمسك بالسيادة أكثر من اللازم، وتتهم من جانب الإعلام الأمريكي بتنشئة الإرهاب، ونشر التطرف[١١٨]. ونشرت إحدى الصحف الأمريكية[١١٩] اليمينية المتنفذة في أوائل يناير ٢٠٠٢ مقالاً حمل عنوان (التهديد السعودي) أشارت فيه إلى: «أن الحرب على الإرهاب ستبقى ناقصة ما لم تتم معالجة قضايا الإرهاب الأصولي والتخريب والكراهية الصادرة من السعودية التي لعبت دوراً في تقويض الأنظمة العلمانية ونشر التطرف في العالم الإسلامي وإعادة حقوق الإنسان إلى الوراء».

التوتر في العلاقات السعودية– الأمريكية استمر طيلة الأعوام التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واتخذ مظاهر مختلفة كالتلويح بقانون محاسبة السعودية في

الكونجرس الأمريكي، أو بممارسة ضغوط على النظام السعودي لتبني مواقف معينة إزاء القضايا الإقليمية (عملية السلام، الأزمة العراقية)، ناهيك عن محاولة تسريب تقارير صحفية حول احتمال استهداف المملكة في الحملة الأمريكية ضد الإرهاب بزعم دعمها للجماعات المتطرفة، أو حتى السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل، فقد كشفت صحيفة «نيويورك تايمز»[١٢٠] عن أن الرئيس «جورج بوش» أبلغ رئيس الوزراء «توني بلير» قبل شهرين من حرب العراق، بمخاوفه من أن انتشار أسلحة الدمار الشامل لا تقتصر على العراق فقط ولكنها تمتد لتشمل السعودية وإيران وكوريا الشمالية.

وقد انعكس التوتر في العلاقات الأمريكية مع السعودية على انخفاض نسبة المسافرين من المواطنين السعوديين إلى الولايات المتحدة، وذلك بالمقارنة بما كان سائداً قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد كشفت وزارة الأمن الداخلي الأمريكي في تقريرها السنوي الخاص بالهجرة، والذي نشرته في شهر يونيو ٢٠٠٥، عن تقلص عدد السعوديين المسافرين إلى الولايات المتحدة كل عام، منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أي خلال السنوات الأربع الماضية، إذ لم يسافر سوى ٢٢ ألفاً و٢٣٥ سعودياً إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤، مقارنة بـ٨٣ ألفاً و٧٦١ سعودياً في عام ٢٠٠١، كما أظهر التقرير أن تأثير هذا التقلص التدريجي كان كبيراً بشكل ملحوظ في الجامعات الأمريكية، وفي المرافق الطبية الأولية. فعلى سبيل المثال انخفض عدد الطلاب السعوديين في الجامعة الأمريكية بواشنطن، من ١٠٠ إلى ٣١ طالباً منذ عام ٢٠٠٠، حسبما قال «جايسون شفرين» المتحدث باسم الجامعة، وانخفض عدد المرضى السعوديين في المستشفيات المرتبطة بجامعة هارفارد ببوسطن، وذلك عما كان عليه في السابق، حسبما قالت «لزلي ماكاريللي»، مديرة العلاقات الحكومية الدولية لـ «شركاء العناية الصحية»، والذي يمثل المستشفيات المرتبطة بهارفارد.

وقد وصف «تشاس فريمان»، السفير الأمريكي الأسبق في السعودية خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، هذا التقلص في عدد السعوديين المسافرين إلى الولايات المتحدة بأنه «انهيار استراتيجي» للنظام، الذي كانت تنتفع منه المواقع السياحية الأمريكية والجامعات والمستشفيات.

إزاء هذا التوتر في العلاقات مع المملكة العربية السعودية بدأت الولايات المتحدة تركز على بعض دول المجلس الأخرى مثل: (قطر والبحرين وسلطنة عُمان)[١٢١]، على ضوء خبرة هذه العلاقات خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان ضد حركة طالبان وضد تنظيم القاعدة، حيث أدركت واشنطن مدى التردد والعزوف الرسمي السعودي لدعم الجهود الأمريكية ومدى الرفض الشعبي السعودي لأي تعاون مع الولايات المتحدة.

وإذا انتقلنا إلى العلاقات غير الرسمية فإن السمة الجديرة بالملاحظة هي تنامي الغضب الشعبي في جميع دول المجلس إزاء الولايات المتحدة: فقد أسهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في إيجاد قطاعات شعبية واسعة لم تعد تشاطر واشنطن الإحساس المسيطر بأن هذه الأحداث غيرت وجه العالم، وبأنه تم استهداف الولايات المتحدة بشكل شبه كامل بسبب قوتها السياسية ونجاحها الاقتصادي، وبدأت هذه القطاعات تشكك في نوايا واشنطن وأهداف سياساتها إزاء المنطقة، ومثال ذلك أن قطاعات واسعة بدأت تدرك أن طالبان وتنظيم القاعدة هما من صنع الولايات المتحدة، وأن السياسات الأمريكية إزاء دول المنطقة هي المسؤولة إلى حد بعيد عن تنامي موجة التطرف في العالم العربي، وتحديداً في منطقة الخليج، ولهذا السبب جزئياً لن يكون هناك أي دعم شعبي لامتداد نطاق الحرب ضد الإرهاب إلى العراق أو أي مكان آخر، إذ لا تملك الولايات المتحدة المصداقية التي تخولها في إقناع دول المنطقة بأنها تلاحق الإرهاب حقاً، وبأنها لا تدعم «إسرائيل» من خلال الضغوط السياسية المحلية.

ويرجع تنامي الكراهية للولايات المتحدة في جزء منه- حسب العديد من المحللين[١٢٢]- إلى العلاقة الوثيقة التي تربطها بـ «إسرائيل»، فالولايات المتحدة في نظر بعض الجماعات المتطرفة قوة دولية شريرة يجب مقاومة تدخلها في العالم الإسلامي بكل الوسائل الممكنة، وعلى الرغم من معارضة الأغلبية العظمى للعرب والمسلمين لأساليب تنظيم القاعدة، إلا أن العالمين العربي والإسلامي يشهدان كراهية وعداءً شديدين للولايات المتحدة، وهو ما يفسر تردد الدول العربية في تقديم المساندة للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب وصعوبة قبول الدول الإسلامية المجاورة لأفغانستان السماح للقوات العسكرية الأمريكية بالاستخدام غير المشروط لأراضيها.

وعلى الرغم من قيام غالبية الحكام العرب والمسلمين سريعاً بإدانة تلك الهجمات ورفضهم لدعوة أسامة بن لادن لشن حرب جهادية مقدسة ضد الولايات المتحدة، إلا أن الرأي العام العربي والإسلامي قد ظل مناهضاً بشدة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل من الصعب على الحكومات العربية المعتدلة تقديم المساندة الكاملة للحملة الأمريكية ضد الإرهاب، بل أكدت في الوقت ذاته أن تلك الحملة يمكن أن تزيد من عدد المتعاطفين مع تنظيم القاعدة[١٢٣].

وكان لافتاً تنامي المشاعر المناوئة للولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية خلال الأشهر القليلة التي سبقت أحداث سبتمبر بسبب سياسات الرئيس جورج بوش المؤيدة لـ «إسرائيل» والمضايقات التي بدأ يتعرض لها المسلمون داخل الولايات المتحدة،

وأخذ الأصوليون يستخدمون هذه القضايا لإثارة الجماهير، فقد أظهر استطلاع للرأي أن ١٦٪ فقط من السعوديين يقيّمون الولايات المتحدة بشكل إيجابي، وكان السبب الرئيسي لذلك هو إحجام الإدارة الأمريكية عن كبح جماح العدوان «الإسرائيلي» ضد الفلسطينيين[١٢٤].

ومن المؤشرات التي يمكن رصدها على تدني شعبية الولايات المتحدة في دول مجلس التعاون على المستوى الشعبي نتائج استطلاعات الرأي التي أجريت عقب أحداث سبتمبر، لقد أظهر استطلاع للرأي نشرته إحدى الصحف القطرية[١٢٥] أن أغلبية مواطني قطر يرفضون الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج، حيث أكد ٧٦٪ من المشاركين في الاستطلاع رفضهم للوجود الأجنبي، بينما أعلن ١٤٪ تأييدهم له، فيما قال الباقون إنهم لا يعلمون بهذا الأمر. وفي استطلاع آخر في الكويت نشرت نتائجه إحدى الصحف[١٢٦] في شهر نوفمبر - أي بعد أحداث سبتمبر بشهرين- عبر ٨٢٪ عن معارضتهم للعمليات العسكرية في أفغانستان، مقابل ١٣٪ فقط أيدوها، و٥٪ لم يُبدوا رأياً، واعتبر ٤٢٪ أن أسامة بن لادن مجاهد، في مقابل ٣٤٪ قالوا إنه إرهابي، ولم يعبر ٢٤٪ عن رأي محدد، ورأى ٦١٪ أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تسببت في الاعتداءات التي استهدفت واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر، بينما لم يوافق ٣١٪ على هذا الرأي، ولم يعبر ٨٪ عن رأي محدد، واعتبر ٦٥٪ ممن شملهم الاستطلاع أن الهجمات على الأمريكيين كانت مقبولة.

من العرض السابق، يمكن استنتاج عدة ملاحظات حول رؤية دول المجلس لطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة، هي:

الأولى: وجود تباين بين دول المجلس فيما يتعلق بحدود التعاون العسكري والأمني مع الولايات المتحدة، فبينما اتجهت السعودية إلى تقليص هذا التعاون اتجهت كل من البحرين وقطر والكويت إلى تعزيز هذا التعاون.

الثانية: وجود تعارض ما بين الرؤية الرسمية والشعبية، فبينما يدرك الموقف الرسمي لأهمية العلاقة مع الولايات المتحدة واستمرار الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة باعتباره الضمانة الرئيسية للأمن، فإن الموقف الشعبي يرى ضرورة الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن بدلاً من الضمانة الخارجية.

الثالث: وجود مسافات ما بين حدود إدراك كل من دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة للتهديدات وأنواع هذه التهديدات وكيفية مواجهتها.

## المبحث الثالث: رؤية دول المجلس لمخاطر البيئة الداخلية

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى إدخال القضايا الأمنية غير التقليدية التي كان اصطلح على تسميتها «الأبعاد غير العسكرية» للأمن ضمن جدول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمية، فقد كانت هناك قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك أو استخدام القوة العسكرية بالضرورة، إضافة إلى تلك القضايا غير العسكرية التي تكتسب أهمية أمنية عند وصول أوضاعها أو تأثيراتها إلى مستويات حرجة والتي كانت تدخل ضمن نطاق كل تعريفات الأمن الشامل.

فبالإضافة إلى الخطر الذي يمثله الإرهاب والجماعات الأصولية والراديكالية، سلطت أحداث سبتمبر الضوء على البيئة الثقافية في الدول العربية والإسلامية وكيف يمكن أن تشكل بطريقة غير مباشرة تهديدًا للمصالح الأمريكية بزعم أنها تشجع على التطرف والإرهاب من منظور واشنطن، وهذا يفسر الاتجاه الأمريكي في التعامل مع المنطقة انطلاقاً من هذه الزاوية، وممارسة ضغوط على هذه الدول لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية، وإثارتها لقضايا داخل هذه الدول بزعم أنها ذات أبعاد أمنية[١٢٧]، فالتعاملات البنكية والأعمال الخيرية تم تشديد الرقابة عليها تحت إشراف لجان ومسؤولين ومحققين أمريكيين، والمدارس الدينية والمناهج التعليمية وخطباء المساجد تمت إثارتها أيضاً، وهناك إجراءات تم استحداثها من أجل عصرنتها، ومؤسسات الأمن والاستخبارات تم تكثيف التواصل بينها وبين الأجهزة الأمنية الأمريكية، وتم تبادل معلومات حساسة بخصوص التيارات والجماعات والخلايا التابعة لتنظيم القاعدة التي تم القبض عليها أو تلك العناصر التي لها نزعات متطرفة.

لهذا كله، دفعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر دول مجلس التعاون إلى الأخذ بالمفهوم الشامل للأمن، بمعنى أن الأمن لا يقتصر فقط على الجوانب العسكرية- وهي النظرة التي سادت بعد حرب الخليج الثانية- وإنما يشمل كذلك جوانب أخرى اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية قد تنطوي على مصادر تهديد للأمن والاستقرار الداخلي، وانعكس ذلك في تصور هذه الدول لطبيعة التهديدات التي قد يتعرض لها أمنها الوطني، وذلك على النحو التالي:

١) التطرف والإرهاب: حيث دفعت الأحداث دول المجلس إلى دراسة العوامل المؤدية إلى تنامي التطرف سواء كانت داخلية مثل مناهج التعليم والخطاب الديني السائد في هذه الدول، أو خارجية مثل تأثير الجماعات الراديكالية الخارجية في بعض الجماعات

والشباب في هذه الدول، سواء كانت هذه الجماعات تتبنى العنف وتدعو إلى مهاجمة المصالح الأمريكية مثل تنظيم القاعدة والجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد، أو تطرح مشروعاً سياسياً مثل جماعة الإخوان المسلمين.

٢) تحدي الإصلاح السياسي: سلطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الضوء على قضية الإصلاح السياسي في العالم العربي، وبدأت العديد من المؤسسات الغربية – الأمريكية– تحديداً تدعم جهود الإصلاح في هذه الدول، وتركزت هذه الجهود بالأساس على المساعدة في التدريب والمساندة المؤسسية للنظم الانتخابية والتشريعية والممارسات القضائية ومؤسسات المجتمع المدني[١٢٨].

فقد فرضت أحداث سبتمبر ضغوطاً على دول مجلس التعاون لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية، خاصة بعد أن بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى منطقة الخليج باعتبارها قلب الإرهاب ومصدر الأفكار المتطرفة في العالم الإسلامي ودول الجوار، وأن الحل الأمثل لاحتواء هذا الخطر – من وجهة نظر واشنطن– هو تنفيذ برامج شاملة للإصلاح السياسي والديمقراطي والثقافي، بيد أن المشكلة هي تعارض وجهات نظر الجانبين ورؤيتهما حول آليات تنفيذ هذا الإصلاح ووسائله.

وبناء على ما سبق، باتت عمليات الإصلاح والتطوير الديمقراطي تشكل مكانة متقدمة في رؤية دول المجلس الأمنية، وذلك على أساس أن تطوير النظم السياسية باتجاه الديمقراطية والإصلاح السياسي هو شرط ضروري لزيادة قدرة هذه النظم على التعامل مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، لتحقيق الأمن القومي بمفهومه الواسع، ومن ثم فهناك علاقة ارتباطية بين التطور باتجاه الديمقراطية وبين تحقيق الأمن القومي لدول العالم كافة، سواء على مستويات الأمن الداخلي أو على مستوى صنع المخاطر والقدرة على التصدي لها، أو القدرة على التعامل مع المخاطر والفرص التي يفرزها الواقع السياسي المعاصر في إطار العولمة[١٢٩].

فمفهوم الأمن القومي المعاصر لم يعد يعتمد تحقيقه بالأساس على القوة العسكرية فحسب، وإنما على عناصر أخرى للقوة قد تزيد في أهميتها في كثير من الأحيان عن أهمية القوة العسكرية، ومن ثم فإذا كانت هناك محددات تحول دون تحقيق توازن القوى بين الدول العربية والأطراف الإقليمية الأخرى على مستوى القوة العسكرية بحكم معطيات الواقع الدولي، فإن هناك فرصاً متاحة لتحقيق هذا التوازن الضروري للأمن القومي عبر عناصر أخرى للقوة كالقوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والبشرية، وهذه العناصر

لا يمكن أن تتوفر إلا من خلال الآليات الديمقراطية وتبني إصلاحات سياسية.

وقد تصاعدت الضغوط الأمريكية على دول مجلس التعاون من أجل إدخال إصلاحات سياسية وثقافية (تعليمية)، بعد أن أقنعت تيارات اليمين المحافظ: (اليمين المسيحي المتطرف واليمين الجديد العلماني والمسيحية البروتستانتية المتشددة) قطاعات متزايدة من النخب الأمريكية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بأن الحرب على الإرهاب تقتضي إحداث تلك التغييرات والتحول من استراتيجية التعامل مع الأمر الواقع إلى رفضه والعمل على تغييره بما يتوافق ومصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية.

٣) مصادر التهديد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣٠]: فالتهديدات الاقتصادية تكاد تكون متشابهة، فهي ناتجة عن احتمال تدني أسعار النفط الذي يصيب الموازنات العامة بخلل شديد ويفرض نهج سياسات اقتصادية تقشفية قد تدفع بدورها إلى ظهور مشكلات وتهديدات اجتماعية مثل البطالة وغيرها، وترتبط المشكلات والتهديدات الاجتماعية والسياسية بهذه التطورات الاقتصادية السلبية التي تفرض تراجعاً حتمياً في معطيات دولة الرفاه الاجتماعي، وإن كانت التهديدات السياسية تجد لها روافد من مصادر إقليمية ودولية أخرى. أما التهديدات الداخلية الاجتماعية والسياسية فترتبط بالأداء السياسي وقصور التجربة الديمقراطية، إضافة إلى احتمال تنامي مطالب الشيعة السياسية في بعض دول المجلس الأخرى (البحرين، السعودية) بسبب ضعف تمثيلهم السياسي في مؤسسات الدولة.

مؤدى ما سبق، أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر دفعت دول المجلس إلى تبني رؤية أمنية شاملة، تأخذ في اعتبارها مصادر التهديد المختلفة، الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية، وهي رؤية تختلف عن تلك التي تبنتها بعد حرب الخليج الثانية، والتي كانت تركز بالأساس على مصادر التهديد الإقليمية، وما ارتبط بها من اهتمام زائد بالنواحي العسكرية والدفاعية على حساب المجالات الأخرى.

# الفصل الرابع

# تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر في أمن دول مجلس التعاون

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر انعكاساتها الواضحة على أمن دول مجلس التعاون، فقد كانت في قلب الأحداث وعايشت عن قرب بعض فصولها، وتعرضت دولها لحملات إعلامية مكثفة، بغرض حملها على تبني إصلاحات شاملة.

وأخذاً بالمفهوم الشامل للأمن الذي تتبناه الدراسة، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لها انعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون بأبعاده المختلفة (السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإعلامية).

## المبحث الأول: التحديات الأمنية

أفرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر العديد من التحديات الأمنية على دول مجلس التعاون سواء من حيث الاستقرار وسلامة الجبهة الداخلية، أو من حيث العلاقة بين الحكومات والقوى السياسية والمجتمعية، والعلاقة بين القوى والتيارات السياسية نفسها، ويمكن إجمال هذه التحديات في التالي:

١- تعرض دول المجلس لحالة من عدم الاستقرار الداخلي تمثلت في المظاهرات والاحتجاجات، وذلك نتيجة لمواقفها من الحرب على أفغانستان وتقديمها لمساعدات عسكرية ولوجستية في هذه الحرب، حيث كان لهذا الموقف تداعياته على الداخل، فقد شهدت بعض هذه الدول- خصوصاً البحرين والكويت والسعودية- احتجاجات شعبية على الحرب[١٣١]، الأمر الذي أدى بدوره إلى ازدياد حدة العداء الشعبي ضد الولايات المتحدة.

٢- تعرض دول المجلس لموجة متصاعدة من أعمال العنف بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر[١٣٢]، بعضها جاء احتجاجاً على الحملة الأمريكية ضد أفغانستان والبعض الآخر ارتبط بالحرب الأمريكية ضد العراق، ففي المملكة العربية السعودية، وقع حادث انفجار عبوة ناسفة في السوق التجارية بمدينة الخبر يوم السادس من أكتوبر ٢٠٠١، أسفر عن مقتل اثنين أحدهما أمريكي وإصابة أربعة، وتعرضت العاصمة الرياض في مايو ٢٠٠٣ لسلسلة من التفجيرات استهدفت عدداً من المجمعات السكنية التي يقطنها الأجانب

وأسفرت عن سقوط ٣٤ قتيلاً بينهم ٧ أمريكيين. وفي نوفمبر من نفس العام تعرضت نفس المدينة لانفجار ضخم بأحد المجمعات السكنية أسفر عن مقتل ١٨ شخصاً.

وتعرضت مدينة الرياض لهجوم ثالث في إبريل ٢٠٠٤ استهدف مبنى الإدارة العامة للمرور وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة أكثر من ١٤٨ آخرين. وشهدت مدينة ينبع في الأول من مايو ٢٠٠٤ هجوماً إرهابياً على إحدى المنشآت النفطية أسفر عن مقتل أمريكيين وبريطانيين وأحد أفراد الحرس الوطني.

وامتداداً للتوترات الأمنية إلى باقي دول المجلس، ازدادت في الكويت حوادث عنف متكررة ضد الوجود الأمريكي، كان أهمها حادث «فيلكا» نهاية عام ٢٠٠١، والذي أسفر عن مقتل أحد عناصر المارينز وإصابة آخر، ونفذه شخصان تبين لاحقاً أنهما ينتميان لجماعة إسلامية متشددة قريبة من تنظيم «القاعدة».

وتعددت عمليات إطلاق النار على القوات الأمريكية في الكويت، لدرجة أن وزير الخارجية الكويتي آنذاك (أمير الكويت الحالي) الشيخ صباح الأحمد حذر مما أسماه طابور خامس للقاعدة في بلاده. وفي نوفمبر من عام ٢٠٠٢ ضبطت أجهزة الأمن ثلاثة أشخاص اعترفوا بتمويل ناشطين إسلاميين في اليمن بمبالغ مالية من أجل إنشاء معسكر للجهاد. كما تبنت جماعة كويتية غير معروفة تطلق على نفسها اسم «الدعوة والجهاد» يوم ٢٠٠٣/١/٢٧، عملية الكمين المسلح الذي راح ضحيته أمريكي وأصيب آخر بجراح قرب معسكر الدوحة في الكويت، وفي ديسمبر عام ٢٠٠٤ أعلنت جماعة «مجاهدي الكويت» مسؤوليتها عن حادثي إطلاق النار في «حولي» و«أم الهيمان»، وأشار بيان صدر عن الجماعة إلى أن المصالح الأمريكية في الكويت ستكون هدفاً لعملياتها. فيما شهد شهر يناير ٢٠٠٥ اشتباكات بين رجال الشرطة الكويتية ومسلحين يشتبه في انتمائهم إلى التيار الجهادي، كان من بينهم بعض السعوديين، وأسفرت عن توقيف عشرات المطلوبين وتقديم عدد منهم إلى المحاكمة، واعتقال الزعيم الروحي المفترض للخلايا الإسلامية الناشطة «عامر العنزي».

وكانت تلك الاشتباكات هي الأولى من نوعها في الكويت بهذا الحجم، فوجود سعوديين ضمن المهاجمين اعتبر من المؤشرات على أن التوتر في المنطقة بدأ يتحرك بسرعة لينتشر فيها بشكل متسع، لاسيما أن التحقيقات أظهرت أن المجموعات المسلحة التي نفذت هذه العمليات على علاقة مباشرة بجماعة الأصولي الأردني في العراق «أبو مصعب الزرقاوي»- الذي تم اغتياله منتصف العام ٢٠٠٦ بواسطة غارات أمريكية- وبخلايا

«القاعدة» في السعودية، وأن من بين أهدافها مهاجمة الأمريكيين في الكويت والاشتباك مع قوات الأمن الكويتية في حال الضرورة. وهو ما أكده العثور على مخابئ كبيرة للأسلحة في منطقة أم الهيمان المحاذية للقاعدة العسكرية الأمريكية.

وكان لتواجد عناصر إرهابية في الجنوب الكويتي الغني بالنفط مؤشراً على شكل وطبيعة الاستراتيجية الجديدة لهذه الجماعات، حيث توعدت مجموعة تطلق على نفسها اسم «كتائب الشهيد عبد العزيز المقرن» الحكومة الكويتية بما وصفته بـ «حرب عظيمة» ما لم تغادر القوات الأمريكية الكويت، في حين توجهت جماعة أخرى تطلق على نفسها اسم «كتائب أسود الجزيرة» برسالة إلى الشعب الكويتي بلهجة متشددة تدعوه فيها إلى «مساعدة المجاهدين والابتعاد عن أماكن الكفار»، كما توجهت إلى علماء المسلمين داعية إياهم إلى «أن يكونوا في الصفوف الأولى مع المجاهدين».

ودلالة على انتشار الإرهاب بشكل متزايد في منطقة الخليج العربي، تعرضت قطر في التاسع عشر من شهر مارس ٢٠٠٥ لهجوم بسيارة مفخخة استهدف مسرحاً تابعاً لمدرسة بريطانية في الدوحة، وأسفر عن مقتل بريطاني وإصابة نحو ١٦ آخرين، وذلك في أول هجوم من نوعه يستهدف مصالح غربية في قطر، وهو الهجوم الذي تبنته على الفور جماعة مجهولة أطلقت على نفسها اسم «تنظيم جند الشام»، حيث بثت بيانين متتاليين على الإنترنت، توعدت خلالهما بشن هجمات أخرى ضد كنائس وقواعد عسكرية في المنطقة.

٣- تنامي التيارات المتطرفة: ما من شك في أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من تطورات كان لها تأثيراتها المباشرة في التوجهات والقوى المتطرفة بمختلف توجهاتها في دول مجلس التعاون من حيث علاقاتها بالحكومات وعلاقة الأخيرة بها، وعلاقاتها ببعضها بعضاً وبغيرها من القوى والتيارات السياسية فضلاً عن العالم الخارجي[١٣٣].

وفي الوقت الذي تحدث فيه البعض عن نهاية المتطرفين بعد أحداث سبتمبر، حذر فيه البعض الآخر من مرحلة جديدة مما أسماه «التطرف الإسلامي» كرد فعل على اتهام الإسلام بالإرهاب[١٣٤] وملاحقة التيارات الإسلامية في العالم، وساعد على ذلك عدة عوامل:

الأول: إدانة كل التيارات الإسلامية لمهاجمة أفغانستان والعراق بعد ذلك، وهو الأمر الذي دفع ببعض التيارات المعتدلة إلى أن تسلك نهج العنف والتطرف انتقاماً لضرب المسلمين في أفغانستان.

الثاني: الفتاوى العديدة التي صدرت من بعض علماء المسلمين مؤكدة على تحريم تأييد واشنطن في حربها ضد دولة إسلامية وبعض هذه الفتاوى أعلن تأييده للجهاد ضد الولايات المتحدة.

الثالث: أن التسهيلات العسكرية واللوجستية التي قدمتها دول المجلس للولايات المتحدة في حربها على أفغانستان والعراق أوجدت نوعاً من التناقض بينها وبين الرأي العام الخليجي، والذي بات معادياً للولايات المتحدة، وخاصة في ظل السلوك الأمريكي في التعامل مع أسرى «طالبان» و«القاعدة» في قاعدة «جوانتانامو» وسجن أبو غريب في بغداد، وكذا في ظل تقارير تحدثت عن إساءة معاملة المسلمين في الولايات المتحدة، مثل التقرير السنوي لمجلس العلاقات الإسلامية – الأمريكية «كير» والذي نُشر يوم ٢٠٠٤/٥/١ والذي أكد على أن أكثر من ٦٠ ألفاً من مسلمي أمريكا تضرروا من حالات التمييز ضدهم، والتي تصاعدت عقب هجمات ١١ سبتمبر من ٣٦٦ حادثة عام ٢٠٠١ إلى نحو ١١٢٥ حادثة عام ٢٠٠٢، هذا فضلاً عن ١٥١٦ حالة تهديد استهدفت ٢٢٠٠ شخص بسبب انتمائهم الديني والاثني.

وكمؤشر على تنامي نفوذ الجماعات المتطرفة أعلنت دول مجلس التعاون في الأعوام القليلة التي أعقبت أحداث سبتمبر في مرات مختلفة القبض على خلايا وعناصر تابعة لتنظيم القاعدة خصوصاً في السعودية والكويت وسلطنة عُمان[١٣٥].

وعلى أية حال، فإن ظهور الجماعات المتطرفة وحركات العنف في منطقة الخليج وإن كان انعكاساً أو نتيجة لمجمل التطورات التي شهدتها المنطقة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنه من جانب آخر يعد إفرازاً لعوامل داخلية ذات أبعاد اجتماعية وتاريخية وثقافية واقتصادية، وقد كشفت الدراسات التي أجريت على الشباب المسلح الذي تأثر بأفكار «القاعدة» عن تأثرهم بمشكلات ثقافية واجتماعية ناجمة عن الصدمة من المؤثرات والتطورات الإقليمية والدولية، خصوصاً بعد أن وجدوها تنتقل إلى بلادهم وتتراءى أمامهم، إلى جانب مشكلات البطالة وصعوبة التكيف مع المجتمع .

وباتت تلك الحركات حقيقة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها على الصُعُد المحلية والإقليمية والدولية، فضلاً عن أن تنامي وانتشار هذه الحركات بات ينتقل من دولة خليجية إلى أخرى، متخطياً الحدود السياسية والخصوصيات المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي تتميز بها كل دولة عن شقيقتها.

٤ – تصادم بعض دول المجلس المحتمل مع تنظيم «القاعدة»، بسبب إقدامها – في إطار

تعاطيها مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتجاوب مع المطالب الأمريكية – إلى اتخاذ إجراءات، مثل[١٣٦]:

(أ) استدعاء المئات ممن اشتبه في مشاركتهم في أعمال جهادية في البوسنة أو الشيشان أو أفغانستان، والتحقيق معهم بحثاً عن صلة لهم بتنظيم القاعدة، بل ووضع بعضهم على قوائم الممنوعين من السفر حال الإفراج عنهم.

(ب) القبض على مجموعات شبابية خليجية كانت تستعد لمغادرة الخليج إلى باكستان وأفغانستان للمشاركة في «الجهاد ضد التحالف» الذي تقوده الولايات المتحدة.

(جـ) شن حملة تطهير واسعة استهدفت ترحيل أعداد مختلفة من الجنسيات العربية والآسيوية منهم عدد كبير من الأفغان والباكستانيين.

وقد تصاعدت وتيرة هذا التصادم في أعقاب الحرب الاستباقية الثانية التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق في مارس ٢٠٠٣ دون غطاء شرعي، وظهر هذا في العمليات الإرهابية التي تعرضت لها بعض دول المجلس بعد هذه الحرب كما سبقت الإشارة .

٥– استغلال «إسرائيل» لأحداث سبتمبر في الربط بين دول المجلس وبعض الجماعات المتطرفة، وتقديم نفسها للولايات المتحدة كحليف رئيسي لمحاربة هذه الجماعات، وكان لهذا انعكاساته السلبية في أكثر من زاوية:

أ– اتهام «إسرائيل» للسعودية ودول أخرى بتقديم الدعم المادي لجماعات المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي) وعائلات منفذي العمليات الفدائية في محاولة لتصوير هذه الدول بأنها تدعم الإرهاب الدولي[١٣٧].

ب– في ظل الحديث عن مقاومة الأصولية الإسلامية في آسيا سوف يبرز الدور «الإسرائيلي» بقوة بالقرب من الخليج، خاصة أن «إسرائيل» قد دأبت على تقديم نفسها للولايات المتحدة على أنها عنصر أساسي في مقاومة المد الأصولي الإسلامي في آسيا الوسطى. وقد كشفت بعض التقارير بالفعل عن أن ضباطاً «إسرائيليين» قد وصلوا إلى قيرغيزستان وأوزباكستان لمساعدتهما في مواجهة أي تحركات أصولية مناوئة لهما من الداخل[١٣٨].

جـ– اتهام «إسرائيل» لبعض دول المجلس بأنها مصدر غير مباشر لتمويل بعض الجماعات الأصولية في آسيا، وأن هناك بعض الجماعات الخيرية الخليجية على اتصال بهذه الجماعات الأصولية ما يعني تعرض هذه الدول لضغوط أمريكية.

### المبحث الثاني: التحديات الإعلامية (تشويه صورة دول المجلس في الغرب)

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تتعرض دول المجلس لحملة إعلامية في الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية، تحاول تصويرها باعتبارها مصدر التطرف وتفريخ الإرهاب في العالم، وكانت المملكة العربية السعودية أكثر هذه الدول تعرضاً لهذه الحملة التي سارت في عدة اتجاهات، هي[٢٢٩]:

الاتجاه الأول: يحاول إيجاد صلة بين المملكة بطريقة غير مباشرة والإرهاب، ويربط أنصار هذا الاتجاه بين الوهابية والتطرف الديني وعدم التسامح، فجميع المتطرفين من المسلمين الوهابيين، ومن هنا تأتي بذور الإرهاب التي توجد في التعاليم الوهابية، ويأتي في هذا السياق ما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية في عددها الصادر في ٢٠٠٢/٢/٢ حين قالت: «إن السعودية من خلال دعمها للمؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية في باكستان وفي العالم الإسلامي ساهمت بشكل حيوي في نمو تنظيم القاعدة». واقترحت الصحيفة على الإدارة الأمريكية ضرورة بحث هذه القضايا مع السعودية وحثها على المضي قدماً نحو الإصلاح وإعادة النظر في السياسة التعليمية والاهتمام بقضايا التعبير والحرية والاهتمام بمراعاة حقوق المرأة.

الاتجاه الثاني: حاول إيجاد علاقة بين المال السعودي (والخليجي) وبين تمويل التطرف والإرهاب، سواء بتوجيه الاتهامات إلى أعضاء في الأسرة السعودية أو بعض الجمعيات الخيرية السعودية أو بعض الشركات السعودية، ويندرج في هذا الإطار ما كتبه «جيم هوجلاند» في صحيفة «بوسطن جلوب» في عددها الصادر في ٢٠٠٢/١٢/٢ حيث قال: «إذا كانت التبرعات النقدية وسيلة للعيش داخل السعودية وخارجها، فإنه يساء استخدامها بشكل أو بآخر»، زاعماً أن تنظيم القاعدة وغيره من المنظمات الإرهابية يتلقى تمويلاً من داخل السعودية التي توزع أموالها في كافة أنحاء المعمورة، ودعا إلى تغيير سعودي داخلي مفاده وقف التعاون السعودي مع الوهابيين المتشددين الذين يستخدمون أموال الزكاة والصدقة في دعم الإرهاب في الشرق الأوسط ووسط آسيا.

٣ – وتماشياً مع هذا النهج نشر مجلس العلاقات الخارجية، مقره نيويورك، في ٢٠٠٢/١٠/١٧ تقريراً أكد فيه على: «أن المؤسسات الخيرية السعودية متورطة في تمويل الإرهاب، وأن إدارة الرئيس بوش لم تفعل ما يكفي داخل الولايات المتحدة لمنع التمويل الإرهابي، وأن المسؤولين السعوديين تهاونوا على مدار أربع سنوات في التعامل مع تمويل أثرياء سعوديين لأنشطة إرهابية»، ودعا المجلس إلى اتخاذ قرارات جديدة للحد من

التمويلات المقدمة للإرهابيين وتعيين مساعد خاص للرئيس الأمريكي تكون له السلطة والقدرة على تعزيز التعاون بين المؤسسات الأمريكية المختلفة وإقامة منظمة دولية جديدة للعمل على الحد من تمويل الإرهاب.

الاتجاه الثالث: حاول إيجاد علاقة بين المملكة وبعض جماعات المقاومة كحماس والجهاد الإسلامي، بزعم أن هذه الجماعات تقوم بعمليات إرهابية في محاولة لدمغ السعودية بالإرهاب، وذلك للتأثير في موقفها الذي يعتبر هذه الجماعات تمارس حقاً مشروعاً في المقاومة، وفي هذا السياق نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» تقريراً في عددها الصادر في ٢٠٠٢/٥/٦ عن لائحة الاتهام التي حملها رئيس الوزراء «الإسرائيلي» إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش والتي تتضمن اتهاماً للسعودية بتمويل الإرهاب، وعرضت الصحيفة لأقوال وزير الشؤون البرلمانية «الإسرائيلي» الذي اعتبر فيه: «أنه من الإجحاف السماح للسعودية بلعب دور رئيسي في العملية السلمية في الوقت الذي تدعم فيه عائلات الانتحاريين الفلسطينيين من خلال قنوات أخرى».

الاتجاه الرابع: حاول جاهداً التأثير السلبي في علاقات السعودية بالولايات المتحدة، وذلك من خلال التحريض على اتباع نهج أكثر صرامة ضد السعودية لحملها على الانصياع للرؤى والمواقف الأمريكية، ولهذا اتهمت وسائل إعلام يهودية وصهيونية الإدارة الأمريكية بالتساهل إزاء السعودية من أجل الحصول على مساندتها في حملتها ضد العراق، بل إن بعض هذه الوسائل أكد أن العراق لا ينبغي أن يكون الهدف الأول للحرب ضد الإرهاب، بل السعودية، داعية إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة بالشكل الذي يقلل من اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي حتى تكون أكثر قدرة على اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد الرياض حول قضايا مثل الإصلاحات ودعم الإرهاب.

وفي هذا الخصوص، قدم «ماكس سينجر» مؤسس المعهد المحافظ «هدسون» تقريراً في شهر أغسطس ٢٠٠٢ للبنتاجون يقترح فيه العمل على إنشاء جمهورية إسلامية مستقلة في شبه الجزيرة العربية إذا واصلت السعودية ما وصفه بدعم الإرهاب الراديكالي والجماعات المتطرفة. ويندرج ضمن هذا التوجه أيضاً التقرير الذي قدمه مجلس استشاري مستقل إلى وزارة الدفاع الأمريكية بداية شهر أغسطس ٢٠٠٢ حول مستقبل العلاقات مع السعودية أعده «لورنت موراويتش» المحلل في مؤسسة كوربوريشن والذي وصف فيه السعودية بأنها عدو للولايات المتحدة، وأوصى بأن يوجه المسؤولون الأمريكيون إنذاراً لها للتوقف عن دعم ما أسماه بالإرهاب، زاعماً: «أن السعوديين نشطاء على كل مستوى العمليات الإرهابية سواء على مستوى الكوادر أو على مستوى التنظير أو على مستوى التحرك، وأن

السعودية تؤيد أعداء الولايات المتحدة وتهاجم حلفاءها، وأنها تمثل نواة الشر، والمحرك الأساسي له، وأخطر خصم في الشرق الأوسط». وحث التقرير على ممارسة الضغط على الرياض لكي تتوقف عن تمويل الجهات الأصولية الإسلامية حول العالم، والتوقف عن إطلاق التصريحات المعادية للولايات المتحدة و«إسرائيل» داخل البلاد، بل محاكمة وعزل هؤلاء الذين يشاركون في الإرهاب ومن بينهم عناصر من أجهزة الاستخبارات السعودية، وإذا رفضت السعودية الالتزام بذلك فإنه يجب معاقبتها[١٤٠].

وبعد مرور أربعة أعوام على أحداث سبتمبر، طالب أحد أبرز قادة المحافظين الجدد ومستشار وزارة الدفاع السابق «ريتشارد بيرل» في خطاب ألقاه أمام تجمع صغير من المحافظين الجدد في معهد هدسون للدراسات بالعاصمة الأمريكية يوم ٢٠/١١/٢٠٠٥ بقطع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع السعودية «دون إبطاء»، مشيراً إلى أنه لا ينبغي خلط الأمور، حيث إن صعود التطرف والإرهاب ضد واشنطن ليس ناتجاً عن سياساتها، وإنما هو ناجم عن رعاية السعودية لهما (في محاولة لتعديل اتجاه متزايد الآن في أوساط الباحثين الأمريكيين الذين يرون أن دعم الولايات المتحدة لـ «إسرائيل» هو سبب الكراهية الحالية للسياسات الأمريكية في أغلب البلدان الإسلامية)، وأن الحكومة السعودية مسؤولة عن وقف هذه الأنشطة وقادرة على ذلك، ولكنها لا تفعل ذلك.

واعتبر بيرل أن أكبر فشل استخباراتي في تاريخ الولايات المتحدة هو الفشل في اعتبار السعودية خصماً أساسياً لواشنطن، وأن ذلك الفشل أهم من عدم القدرة على رصد التحضير لهجوم ١١ سبتمبر، ودعا إلى ضرورة التفكير في «إقلاق السعوديين» حتى يصبحوا مستعدين لقبول ما تريده واشنطن (كرر بيرل هذا المعنى مرتين وهو ما اعتبره المراقبون تهديداً للمساس باستقرار السعودية كوسيلة لابتزاز قياداتها).

ورغم مرور خمس سنوات على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا إن الإعلام الغربي الصهيوني لا يزال يبث سمومه في أكثر من اتجاه ويحاول بشتى السبل تشويه صورة دول المجلس، وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية، وتمثل ذلك في عدة مظاهر منها :

١- الاستمرار في إصدار الكتابات المغرضة عن السعودية والتي كان من بينها كتاب جيرالد بوزنر «أسرار المملكة»، وهو كتابه الثاني الذي يهاجم فيه المملكة (كتابه الأول بعنوان لماذا نامت أمريكا سنة ٢٠٠٣؟)، وكتاب لوران مورافيك (أمراء الظلام : الهجوم السعودي على الغرب) إلى جانب استمرار بعض الجهات الإعلامية والبحثية في توجيه الانتقادات للمملكة، والتي كان من أحدثها مقال الواشنطن بوست في ٢١/٥/٢٠٠٦ في

صفحة الرأي بعنوان «هذه هي المناهج السعودية» لنينا شاي مديرة مركز الحريات الدينية بمؤسسة «فريدوم هاوس» في واشنطن ادعت فيه أن مناهج التعليم في المدارس الحكومية السعودية - على عكس ما يدعيه المسؤولون السعوديون – مناوئة للغرب وتكفر أصحاب الديانات الأخرى من مسيحيين ويهود وغيرهم مفترضة أنه كان ينبغي بعد هجمات سبتمبر وتورط ١٥ سعودياً من بين ١٩ من مجمل الخاطفين – أن تتغير تلك المناهج[١٤١].

٢– رسم صورة مغلوطة عن أوضاع الحريات الدينية في المملكة العربية السعودية، حيث زعمت منظمة «فريدوم هاوس» الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في تقرير لها تحت عنوان «المنشورات السعودية التي تحوي إيديولوجية حقد في المساجد الأمريكية» نُشر يوم ٢٠٠٥/١/٢٨، زعمت أن السعودية «تنشر الحقد في مساجد الولايات المتحدة».

واعتبر التقرير أن الدعاية المدروسة للحكومة السعودية تعكس إيديولوجية «حقد استبدادية» يمكن أن تحث على العنف، وأن منشورات كهذه تمجد إيديولوجية «حقد لا مكان لها في أمة تقوم على حرية المعتقد والتسامح»[١٤٢].

وطالبت مجموعة من نواب مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر مارس ٢٠٠٥ إدارة الرئيس «جورج بوش» باتباع سياسة أكثر حزماً إزاء ما أسمته «انتهاكات المملكة العربية السعودية للحريات الدينية»، حيث دعت المجموعة المؤلفة من ١٥ سيناتوراً من الحزبين الديمقراطي والجمهوري في رسالة وجهوها إلى وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندوليزا رايس»، إلى التعامل بحزم وصرامة مع ما وصفوه بـ «الإيديولوجيا الدينية المتطرفة» التي تتبعها السعودية وتحديد العلاقات بين واشنطن والرياض على أساس ذلك. واعتبروا أن السعودية أعلنت تحالفها مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، ولكنها تواصل علانية دعم التطرف الديني في أنحاء العالم، وأن مثل هذا التصرف يغذي المشاعر المعادية للولايات المتحدة ويشكل أكبر تهديد لأمنها القومي، وانطلاقاً من ذلك فإنه من الضروري محاسبة السعودية لدعمها التطرف الإسلامي، ودعمها للإيديولوجيات الإسلامية «المتطرفة»[١٤٣].

٣– التهديد بتمرير قانون محاسبة السعودية: على مدار السنوات الخمس الماضية حاول الكونجرس الأمريكي تمرير قانون محاسبة السعودية المليء بالمغالطات والافتراءات، حيث نشرت مجلة «فورن بوليسي نوت» في عددها الصادر في ٢٠٠٥/١١/٨ تقريراً حول هذا القانون المشبوه أوضحت فيه محاولة منظمتي الويكلي استاندارد

والمنظمة الصهيونية لأمريكا WZO إحياءه بعد تكرر فشلها في تمريره، وكشفت المجلة عن أن محاولة إلصاق تهمة تشجيع المملكة للإرهاب لا تستند إلى أي أساس من الصحة وتفتقر إلى الأدلة والبراهين. وكشفت أيضاً عن أن أعضاء الكونجرس الذين يساندون هذا القانون لا تتمتع الولايات التي يمثلونها بعلاقات اقتصادية قوية مع المملكة أو حتى مع الدول العربية الأخرى، وكلهم بلا استثناء من كبار من نالوا تمويلاً «إسرائيلياً» في حملاتهم الانتخابية .

ويُطالب مشروع القانون، الذي يقف وراءه عدد من النواب المحافظين والموالين لجماعات الضغط «الإسرائيلية» في الولايات المتحدة[١٤٤]، بفرض عقوبات ضد السعودية ويتهمها بدعم الإرهاب.

٤- إفشال صفقة موانئ دبي: لم تقتصر الحملة الإعلامية على المملكة العربية السعودية، بل امتدت إلى الإمارات العربية المتحدة، فتحت تأثير الصورة التي رسمها الإعلام الغربي الصهيوني اتخذ الكونجرس الأمريكي في شهر مارس ٢٠٠٦ قراراً بإلغاء الصفقة التي فازت بها شركة موانئ دبي العالمية، بعد أن قامت بشراء شركة «بيننسولار اند اورينتال» (بي اند او) البريطانية بحوالي ٦,٨ مليار دولار، التي كانت تقوم بالإشراف على ستة موانئ أمريكية.

ويمكن قراءة ذلك استناداً إلى الصورة السلبية والمغلوطة التي تم الترويج لها في وسائل الإعلام الأمريكية عن مدينة دبي بعد أحداث سبتمبر، فالذين عارضوا إتمام الصفقة تذرعوا بشعارات الأمن القومي الأمريكي، وأثاروا ادعاءات مغلوطة.

كما ساهم بعض الإعلاميين الموالين للوبي اليهودي في الولايات المتحدة في تأجيج المخاوف من إسناد الصفقة إلى شركة موانئ دبي، من هؤلاء «فرانك غافني» مؤسس ورئيس «مركز السياسة الأمنية» في واشنطن[١٤٥]، فقد كان أول من انتقد موافقة الحكومة الأمريكية على السماح لدبي بإدارة الموانئ الأمريكية الستة.

ورغم أن صفقة موانئ دبي ذات أبعاد اقتصادية بحتة، إلا أنه قد تم تسييسها بشكل لا يكشف في مضمونه سوى عن عنصرية تجاه كل ما هو عربي ومسلم، بفضل جماعات الضغط اليهودية.

والثابت أن شركة موانئ دبي كانت الأجدر بالصفقة لاعتبارات عديدة، أهمها: أن لديها خبرة كبيرة في مجال إدارة الموانئ، وتدير منشآت في أستراليا والصين وكوريا وألمانيا، كما أن هناك شركات إماراتية تستثمر أموالها في شركات أمريكية مهمة من مثل

«كرايزلر» و«تايم وورنر» دون أن تتحول هذه الشركات إلى معاقل لدعم «الإرهاب»، كما تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر شريك تجاري لأمريكا في المنطقة العربية بعد «إسرائيل» والمملكة العربية السعودية، إذ بلغ إجمالي حجم التجارة المتبادلة بين الولايات المتحدة والإمارات نحو ١٠مليارات دولار في ٢٠٠٥ [١٤٦].

ولن يجد المرء كثير عناء في دحض المزاعم الأمريكية الخاصة بالأبعاد الأمنية للصفقة، فالصفقة في حقيقة الأمر لا تشكل أي تهديد خطير على الأمن الأمريكي، فدولة الإمارات ظلت حليفاً قوياً للولايات المتحدة، كما أنها كانت من أوليات الدول العربية التي انضمت إلى المبادرة الأمريكية لأمن الحاويات، التي تنص على وضع موظفين من الجمارك الأمريكية في موانئ خارج الولايات المتحدة لبدء عملية تفتيش أي حاوية تكون وجهتها الولايات المتحدة من البلد الذي تنطلق منه، ورغم أن معظم الموانئ الأمريكية تخضع لإدارة أجنبية، إلا أن معظم العمال الذين يقومون بعمليات التفريغ أمريكيون ولا يتغيرون بتغير الشركة التي تدير الميناء، ومن ثم فإن شركة موانئ دبي، مثل غيرها من الشركات الأجنبية ستكتفي بإدارة الميناء دون أن يسمح لها بالسيطرة على أي ميناء أمريكي، الذي يخضع لإشراف سلطات المدينة أو الولاية التابع لها الميناء، إضافة إلى هذا فإن البضائع التي تدخل الموانئ الأمريكية تمر على أحدث أجهزة الكشف الإشعاعية، كما أن المستوردين في أمريكا مطالبون بتوفير معلومات عن الشحنات الوافدة قبل وصولها بـ ٢٤ ساعة على الأقل.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الحقيقة التي يبرزها إفشال صفقة موانئ دبي هي: ذلك التحيز العنصري الأعمى ضد كل ما هو عربي وإسلامي، وهو ما عبر عنه الصحفي الأمريكي توماس فريدمان، بقوله: «إن الحقيقة الواضحة أن كل ما يثار من مخاوف وهواجس أمنية بشأن الصفقة، إنما هو محض زيف وهراء، علاوة على ما يعتريه من وجه عنصري قبيح»[١٤٧].

مما سبق، يتضح ويجلاء أن اللوبي اليهودي سواء في الولايات المتحدة أو في الدول الغربية الأخرى كان عاملاً رئيسياً في تشويه صورة دول مجلس التعاون الخليجي وربطها بالتطرف والإرهاب، خاصة في ظل سيطرته على وسائل الإعلام الأمريكية والغربية التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام الغربي، ومن الدلائل على ذلك[١٤٨]:

أ- الاتهامات التي وجهها مجلس المفوضين اليهود البريطانيين إلى السفير السعودي السابق في لندن الدكتور غازي القصيبي بزعم تأييده الإرهاب بسبب قصيدة نشرها وأشاد

فيها بما أسماه بـ «موسم الشهادة والبطولة» الذي تشهده فلسطين. وقد رد القصيبي نفسه على هذه الاتهامات بالقول : «عندما يكون لدى مجلس المفوضين البريطانيين اليهود الشجاعة الأخلاقية بالإشارة لهؤلاء الارهابيين الخطرين على أنهم إرهابيون والإشارة لأفعال الحكومة «الإسرائيلية» في جنين والأراضي الفلسطينية على أنها جرائم حرب فسأكون أكثر من مستعد لتعديل آرائي بشأن حركات التحرر الفلسطينية.

ب- لعب اللوبي اليهودي دوراً في صياغة الكثير من التقارير الموجهة ضد السعودية، فمثلاً يلاحظ أن خلفية «لورانت موراويتش» الباحث الفرنسي المشار إليه سابقاً تظهر أنه متشدد جداً ضد الإسلام السياسي بكل أطيافه، وله مواقف معادية جداً ضد العرب ومتبنٍ للرأي اليميني «الإسرائيلي» .

جـ - أن معظم أعضاء الجناح المتشدد في الإدارة الأمريكية لهم ارتباطات بالجماعات اليهودية الأمريكية و«الإسرائيلية»، والتي ترى في الموقف السعودي الداعم للفلسطينيين وفي نفس الوقت المتحالف مع الولايات المتحدة خطراً على مصالحها وجهودها الرامية إلى حفظ أمن وتفوق واستقرار «إسرائيل».

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قدمت الفرصة للوبي اليهودي في الولايات المتحدة والغرب عموماً في شن حملة إعلامية منظمة ضد السعودية ودول مجلس التعاون، لتحقيق عدة أهداف: أولها: إيجاد صورة جديدة لهذه الدول بأنها مصدر التطرف والإرهاب في العالم. ثانيها: الضغط على هذه الدول لإيقاف دعمها المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية وجماعات المقاومة. ثالثها: دفع الولايات المتحدة للضغط على هذه الدول لإقامة علاقات مع «إسرائيل» وخاصة في المجالات الاقتصادية.

### المبحث الثالث: التحديات السياسية (تصاعد ضغوط الإصلاح)

كان من تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن أصبح الأمن السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي أكثر عرضة للتهديد من ذي قبل، ومن المؤشرات على ذلك:

١ - تصادم الحكومات الخليجية مع بعض مؤسسات المجتمع المدني عندما قامت - وتحت وطأة ضرورات الحرب التي أمليت عليها - بتجميد بعض أنشطة الجمعيات الخيرية ووضع حساباتها المالية تحت المراقبة الصارمة، وفي العديد من دول الخليج كان السجال دائراً، وفي مداره عرفت العلاقة بين الحكومات الخليجية ومؤسسات مجتمعاتها المدنية

بعض الشروخ، خاصة مع اتجاه بعض الدول العربية والخليجية إلى تشديد العقوبات التشريعية في إطار مواجهة الإرهاب، وهو ما طال بعض الحريات الشخصية للمواطنين[١٤٩].

ومن ناحية ثانية، فقد أدت استجابة دول المجلس لفرض قيود ورقابة على أنشطة الجمعيات الخيرية إلى حالة من الاحتقان السياسي، وخاصة بعد توجيه الولايات المتحدة اتهاماتها للجمعيات الخيرية الإسلامية بأنها مصدر غير مباشر لتمويل عمليات الإرهاب[١٥٠]، وطلبت من هذه الدول ضرورة مراقبتها فيما يتعلق بمصادر تمويلها، وأوجه الصرف الخاصة بها من خلال إجراءات اعتبرها البعض تدخلاً في شؤونها الداخلية. وقد سمحت دول المجلس في بداية الأمر للعديد من الوفود الغربية والأمريكية بالإطلاع على أوضاع هذه الجمعيات للتأكيد على أن دورها إنساني بحت ولا علاقة لها بأي تنظيمات إرهابية[١٥١].

ويمكن تفسير حالة الاحتقان السياسي بالنظر إلى كثرة الجمعيات الخيرية في دول المجلس والدور الذي تقوم به داخل دولها وخارجها والشعبية التي تحظى بها، فضلاً عن أن هذه الجمعيات تعد جزءاً أساسياً من المجتمع المدني أو الأهلي في هذه الدول، ومن شأن التضييق عليها أن يضر بحركة هذا المجتمع، وربما يدخله في صراعات مع السلطات الحكومية، فعلى خلفية المطالبة بمراقبة نشاط الجماعات الإسلامية والخيرية، حدثت بعض الصراعات بين الإسلاميين والليبراليين في هذه الدول، مما أضر بالأمن والسلام الاجتماعيين، ولعل المثال البارز هنا هو الكويت التي يتمتع فيها الإسلاميون بنفوذ كبير سواء في مجال العمل الخيري الاجتماعي أو العمل السياسي، حيث طالب بعض الليبراليين بها، باتخاذ إجراءات رقابية ضد الجمعيات الخيرية الإسلامية، وقاد تصريح وزير الإعلام والنفط السابق الشيخ «سعود ناصر الصباح» والذي طالب فيه بالتشدد إزاء الجمعيات الخيرية التي يديرها الإسلاميون، إلى سجال سياسي واسع بينهم وبين الحكومة الكويتية.

٢- تصاعد ضغوط الإصلاح: مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية الضغوط الأمريكية على دول المجلس لتبني إصلاحات سياسية معينة، وخاصة بالنسبة لتشكيل حكومات عصرية تستجيب لرغبات مواطنيها وبالذات لدول مثل المملكة العربية السعودية، وتشجيع تحولات سياسية سلمية في دول مجلس التعاون الأخرى من أجل احتواء الخطر الذي تمثله المؤسسات الدينية والتعليمية في تلك الدول[١٥٢].

وحسب دراسة أعدها مركز الدراسات الأمنية والدولية الأمريكية[١٥٣] - نشرت نتائجها في ٢٠٠١/١١/٢٩- فإن على الولايات المتحدة - وحتى تتمكن من تحقيق النصر في

حربها على «الإرهاب» - أن تحدث تغييرات جوهرية في سياستها الخارجية منها تشجيع تغير سياسي في دول الخليج العربية، وأن عليها أن تعالج الظروف التي سمحت لابن لادن بتجنيد أعضاء جدد لتنظيم القاعدة الذي نجح في زرع بذور الكراهية لواشنطن في قلب العالم الإسلامي.

وترى الدراسة أيضاً أن الدافع الرئيسي وراء غضب المسلمين هو فشل العديد من الدول الإسلامية المعتدلة في تشكيل حكومات عصرية تستجيب لاحتياجات شعوبها واحتياجات المجتمع المدني التي لا يسمح لها سوى بأقل مستوى من النقاش والديمقراطية، وعرضت الدراسة مثالاً على ذلك السعودية ومصر، وهما من أهم حلفاء واشنطن، حيث فشلتا في تقديم برنامج سياسي عصري أو التقدم برؤية ملموسة عن التقدم. ولذلك أوصت الدراسة الولايات المتحدة بأن تضع بين أولوياتها مساعدة أو الضغط على العديد من النظم لتشكيل حكومات عصرية تستجيب لرغبات مواطنيها، وحتى تنتصر في الحرب ضد «الإرهاب» فإن عليها أن تبدأ كذلك حملة لتغيير القلوب والعقول في العالم الإسلامي، حيث من الممكن أن تحدث المشاعر المناهضة للولايات المتحدة حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدول الحليفة لها مثل السعودية ومصر.

٣- في إطار الضغط على دول المجلس، تمت إثارة بعض القضايا السياسية الداخلية التي أدت بدورها إلى حالة من الاحتقان السياسي، مثل قضايا حقوق الإنسان وأوضاع المرأة، والتقسيمات الاجتماعية - القبلية الطائفية والعرقية - والتي لم تنجح دول المجلس في تذويبها وصهرها في كيان الدولة الحديثة. وتنبع خطورة هذه القضايا من قابليتها للتحريك الذاتي والإثارة بواسطة قوى خارجية[١٠٤]، خاصة في ظل وجود أدوات قابلة للتحريك مثل الخلل في التركيبة السكانية وحقوق الأقليات المدعومة إقليمياً ونزاعات الحدود البينية والإقليمية.

وفي هذا السياق انتقدت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية «كارن هيون» أثناء وجودها في جدة يوم ٢٠٠٥/٩/٢٧ أوضاع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، معبرة عن قلق بلادها بخصوص هذا الشأن، ورأت أن أمام السعوديين طريقاً طويلاً والكثير من العمل بهذا الخصوص[١٠٥]. وألقت هيوز كلمة أمام حشد نسائي مكون من ٥٠٠ سيدة يرتدين ملابس سوداء بإحدى الجامعات السعودية، ولم يكن رد الفعل موافقاً لما كانت تتوقعه هي ورفاقها، فعندما أعربت عن أملها أن تستطيع المرأة السعودية المشاركة بشكل كامل في المجتمع، على غرار ما يحدث في المجتمع الأمريكي الذي تنتمي إليه، أبدت الكثير من المشاركات تحديهن لها، وقالت إحداهن «إن الصورة العامة المأخوذة عن المرأة

العربية هي أنها ليست سعيدة، لكن على العكس تماماً إننا سعداء كثيراً بحياتنا».

كما أثارت الخارجية الأمريكية في تقاريرها السنوية قضايا حقوق الإنسان وأوضاع الحريات الدينية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بشكل تمييزي، فقد انتقدت هذه التقارير مستوى الحرية في هذه الدول، لاسيما حرية الرأي والتعبير والإبداع، وزعمت أن دساتير تلك الدول تضع قيوداً على حق تكوين الجمعيات بدعوى الحفاظ على متطلبات الأمن القومي أو الوحدة الوطنية.

كما انتقدت تلك التقارير قضايا التعذيب وبعض أشكال العقوبات اللا إنسانية أو المهينة كما تدعي، وتناولت أيضاً بعض القواعد والأنظمة والأنماط المرتبطة بالشريعة الإسلامية، مثل عقوبة الإعدام، مشيرة إلى بعض الحالات التي طبقت في هذه البلدان، وبعض القضايا المتعلقة بالأقليات الدينية، وهو أمر يثير العديد من القضايا والإشكاليات، خاصة أن بعض هذه الحالات ترتبط بالخصوصية الدينية[١٥٦].

والأمر الذي لا شك فيه أن صياغة هذه التقارير تأثر إلى حد بعيد بالصورة المغلوطة التي رسمها الإعلام الغربي والصهيوني عن دول المجلس بعد أحداث سبتمبر، كما تأثرت كذلك بالتوتر الذي شهدته العلاقات الأمريكية – الخليجية وتحديداً مع السعودية. وهذا بدوره يثير قضية مهمة أخرى وهي توظيف الولايات المتحدة لقضايا حقوق الإنسان في تحقيق أهدافها السياسية، وتحديداً كذريعة لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية لدول أخرى.

## المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر تداعيات اقتصادية خطيرة على دول مجلس التعاون لاعتبارات عديدة[١٥٧]: أولها أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر تشدداً وعدائية تجاه أي مسعى من جانب الدول المصدرة للنفط لرفع أسعاره. ثانيها العلاقات الاستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة بدول المجلس لا سيما في المجال الاقتصادي، ثالثها أن هذه الأحداث جاءت في وقت تعاني فيه دول المجلس ولو بدرجات متفاوتة من أوضاع اقتصادية صعبة بسبب تراجع أسعار النفط، فضلاً عن زيادة الأعباء المالية الملقاة على عاتق هذه الدول، خاصة أن معظمها لا يزال يعاني من تبعات حربي الخليج الأولى والثانية. رابعها فشل هذه الدول في ترشيد الإنفاق خلال فترة الطفرة النفطية وتنويع مصادر الدخل وفق ما رافق ذلك من هدر في المال العام واستمرار في غياب الشفافية،

وارتفاع في معدلات الإنفاق على التسلح، كل ذلك وغيره ساهم في إيجاد أوضاع اقتصادية صعبة عانت- وما تزال تعاني - منها دول المجلس بدرجات متفاوتة. أما مظاهر هذه الصعوبات فتجلت بشكل واضح في عجز الميزانيات وارتفاع الديون الداخلية والخارجية، حيث وصل إجمالي هذه الديون عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٦١,٣٩٧ مليون دولار وارتفع إلى ٧٣,١٦٨ مليون دولار عام ١٩٩٨ووصل عام ٢٠٠٢ إلى ٥٥,٨٩٢ مليون دولار.

على ضوء هذه الأوضاع الاقتصادية كان من الطبيعي أن يكون تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر مضاعفاً على دول المجلس، وذلك في أكثر من زاوية:

١- سعي الولايات المتحدة إلى تحييد الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج: فعلى الرغم من التضحيات الجسيمة التي قدمتها دول مجلس التعاون بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص للمحافظة على أسعار مقبولة للنفط بعد ١١ سبتمبر[١٥٨] فقد تعالت بعض الأصوات في الولايات المتحدة مطالبة بوضع حد للاعتماد على نفط الخليج وتحرير السياسة الأمريكية وخياراتها من القيود التي تفرضها هذه الحاجة.

وذلك في ضوء ما أسماه البعض[١٥٩] بسعي الدول الصناعية لإنهاء ارتهان اقتصادياتها للنفط الخليجي والبحث الجاد عن البدائل في مناطق جديدة خاصة النفط الروسي ونفط الجمهوريات الآسيوية حول بحر قزوين. وحسب هؤلاء فإن منطقة الخليج لن تقتصر أهميتها الاستراتيجية في المرحلة المقبلة على كونها منطقة مصالح نفطية ينبغي الحفاظ على أمنها وإنما كمنطقة مركزية في قلب المثلث الاستراتيجي للعالم الجديد أو بالأحرى العالم القديم الذي أعيد اكتشافه، والاستقرار في الخليج لن يصبح قيمة في حد ذاته إلا بمقدار ما ينعكس على دول الجوار وبمقدار ما ينعكس عليه الجوار. ولن يعود النفط هو الميزة التي تتحكم بالسياسات الأمريكية نحو الخليج، فالمنطقة مرشحة لتبدلات في السياسة الأمريكية إزاءها وربما لأنواع من العقوبات تتمثل في الاستغناء عن نفطها بنفط آسيا الوسطى وروسيا[١٦٠]. وأصبح التركيز على العنف والإرهاب أكثر من التركيز على النفط والاحتياطي النفطي الخليجي. لقد تراجع النفط إلى المرتبة الثانية وربما الثالثة، كما تراجع الاهتمام بمنابع النفط لصالح تجفيف منابع العنف والإرهاب، ونتيجة لذلك أصبحت مهمة واشنطن الأساسية ليست مهمة حماية النفط الذي يُعتقد أنه لم يعد بحاجة إلى المزيد من الحماية بل محاربة الإرهاب[١٦١].

ورغم مرور سنوات على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن هذه النظرة نحو نفط

الخليج وضرورة تحييده سياسياً لا تزال قائمة، فقد طالبت صحيفة أمريكية[١٦٢] في افتتاحيتها يوم ٢٠٠٥/١/٣ الإدارة الأمريكية بالبحث عن مصادر نفط أخرى غير النفط الذي تستورده من السعودية، وأشارت إلى «أنه في المرة القادمة التي يشتري فيها الأمريكيون النفط، عليهم البحث عن مصير النقود التي يدفعونها ثمناً له، لأن جزءاً كبيراً من هذه الأموال التي يدفعونها تذهب إلى بناء المدارس الإسلامية والمساجد في كل أنحاء العالم لنشر تعاليم مذهب إسلامي «متطرف» يرى أن العمليات الإرهابية عمليات مشروعة، وأن هذا التمويل يصل إلى مليارات الدولارات في العام، ويأتي من السعودية والشركات والجمعيات الخيرية الخاصة، وأن المال السعودي دعّم حركة طالبان، ودعّم الحكومة الباكستانية، التي تحدت المجتمع الدولي بعد الحظر الدولي عليها عندما قامت بإجراء تجاربها النووية، وأنه بدون المال السعودي، فإن علامات استفهام كبيرة كانت ستطرح حول قدرة باكستان الفقيرة والمليئة بالفساد لتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية، والتي قام العلماء الباكستانيون، بنقلها إلى إيران وليبيا وكوريا الشمالية، وربما لدول أخرى».

هذه المساعي الأمريكية المتواصلة لتقليل أهمية النفط الخليجي أو على الأقل تحييده يؤشر في إحدى دلالاته إلى أن المنطقة بالمعنى النفطي باتت معرضة على المدى البعيد لأن تفقد أهميتها الاستراتيجية، وربما قد دخلت مرحلة العد التنازلي لانتهاء العصر الذهبي للنفط، وهذا يستدعي حسب البعض[١٦٣] التفكير في التدابير الأمنية اللازمة لمواجهة عصر ما بعد النفط، وذلك حين يتراجع الاهتمام الدولي بشؤون المنطقة وتنحسر المظلة الأمنية الدولية التي سوف يكون عليها ردع أو إكراه قوى إقليمية متعاظمة في المنطقة، لذلك فإن اعتماد دول الخليج على المنظومة الأمنية التي تتزعمها الولايات المتحدة واعتماد اقتصادياتها الوطنية على صادرات النفط ينبغي أن يجعل حاجة هذه الدول إلى التفكير في المستقبل ضرورة ملحة في ضوء التطورات والتداعيات التي ترتبت على أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وإذا كان لدى دول مجلس التعاون قدرات إنتاجية نفطية عالية حالياً، فإن من المهم التفكير بشأن استمرار هذه القدرات الإنتاجية في المستقبل، إذ إن تراجع الإنتاج النفطي في هذه الدول أو تراجع نصيبها من الصادرات إلى السوق النفطية العالمية من شأنه أن يؤدي إلى انحسار اهتمام القوى العالمية بأمن المنطقة، وذلك ما لم تكتسب دول المنطقة مصدر أهمية استراتيجية جديدة بالنسبة للقوى العالمية وفق موازين القوى العالمية المستقبلية أو وفق التوزيع العمالي المستقبلي للعمالة الدولية[١٦٤]. ولهذا فإن دول المجلس

مطالبة بالبحث عن بدائل للنفط كمصدر للطاقة، فهذا سيحقق مكسباً لها وإضافة إلى ثرواتها القومية، ففي حال فقدان النفط أهميته أو تراجعت صادراته لأي سبب فإن نجاحها في تنويع مصادر الدخل واكتسابها الميزة المقارنة في الصناعات سوف يمثل مكسباً استراتيجياً لها، إذ إنه سوف يكون لديها ما يعوضها عن عائدات مبيعات النفط.

ويرتبط بما سبق، أن استخدام سلاح النفط سياسياً أصبح «مستعصياً» في ظل التوجهات الأمريكية السابقة والتي تنادي بالاستغناء عن نفط المنطقة، والاتجاه إلى فتح مجالات أوسع للتعاون مع روسيا ودول الكومنولث، وسيعني ذلك تسريع مهام البحث عن بدائل نفطية مثل آلاسكا وبدائل تقنيات استرداد نسبة أعلى من النفط وبدائل النفط[١٦٥].

بيد أن ذلك لا يعني تراجع أهمية النفط الخليجي في الاستراتيجية الأمريكية كما تردد بعد أحداث سبتمبر، فما زال النفط الخليجي في قلب الاهتمام الأمريكي والعالمي، وما زال مركز الثقل النفطي العالمي سواء من حيث حجم الإنتاج خلال السنوات العشرين المقبلة أو من حيث حجم الاحتياطي، وسيظل كذلك لسنوات طويلة، والثابت أن أهمية نفط الخليج ستظل قائمة، وكل ما تردد حول تضاؤل أهميته ليست سوى ضغوط أمريكية وغربية هدفها تحييد النفط كمادة خام وعدم ربطها بأي أبعاد سياسية لتحقيق مصالح الغرب. انظر جدول رقم (١) وجدول رقم (٢).

جدول رقم (١)

يوضح الإنتاج المتوقع لدول الخليج العربية من النفط خلال العقدين المقبلين(*)

| السنة | حجم الإنتاج |
|---|---|
| ٢٠٠٣ | ١٥ مليون برميل |
| ٢٠١٠ | ٣٠ مليون برميل |
| ٢٠٢٠ | ٤٥ مليون برميل |

(*) المصدر: ديرموت جيتلي، نفط الخليج العربي، الإنتاج والأسعار حتى عام ٢٠٢٠، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد(٤٤)، ٢٠٠٢.

جدول رقم (٢)

يوضح حجم الاحتياطي النفطي الخليجي عام ٢٠٠٣(*)

| الدولة | برميل من النفط الخام |
|---|---|
| السعودية | ٢٦١.٦ |
| الإمارات | ٩٧.٨ |
| الكويت | ٩٦.٥ |
| قطر | ١٥.٢ |
| عمان | ٥.٥ |

(*) المصدر: Bp Stastical Review of Warld Energy 2003.

٢ – زيادة الضغط على الموازنات الداخلية نتيجة الضغوط الأمريكية على دول المجلس للمساهمة في تكاليف إعادة إعمار أفغانستان، إضافة إلى الخسائر الأخرى التي تعرضت لها جراء الانخفاض في أسعار النفط، وتبدو خطورة ذلك في كونها تنعكس على الأوضاع الاجتماعية في شكل تراجع دولة الرفاه الاجتماعية وتنامي الضغوط السياسية الشعبية التي تطالب بالمشاركة ومراقبة السياسات الحكومية.

هذه الضغوط الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية يمكن أن تتضاعف في ظل التداعيات المحتملة في سوق النفط العالمي ودور دول المجلس في تقرير السياسات النفطية (التسعير والإنتاج) إذا ما فرضت الولايات المتحدة وجودها السياسي والعسكري في دول بحر قزوين، وتمكنت من التحكم في نفط هذه الدول، ومن ثم امتلاك قدرة أكبر في تقرير السياسات النفطية العالمية على حساب دول الخليج، إذ إن نجاح الولايات المتحدة في التحكم في أسعار النفط من خلال رفع المعروض عن الطلب سيؤدي إلى انخفاض أسعار النفط بشدة[١٦٦].

٣ – تراجع نسبة الاستثمارات في منطقة الخليج: ففي ظل عدم الاستقرار الأمني الذي شهدته المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت إمكانات جلب مدخرات القطاع الخاص الوفيرة للمساهمة في إعادة هيكلة اقتصاديات المنطقة وزيادة تنافسيتها إمكانات ضعيفة، فالمناخ الحاضن لتلك الاستثمارات تحول إلى مناخ طارد[١٦٧].

وباتت جهود دول مجلس التعاون في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية أكثر صعوبة خاصة في ظل ارتفاع معدلات المخاطر الأمنية والسياسية للاستثمارات في المنطقة بعد قيام الولايات المتحدة بشن حرب عسكرية بالقرب من حدود منطقة الخليج في أفغانستان،

ووضع بعض دول المنطقة في محور الشر (العراق – إيران) ومن ثم احتمال استهدافها في الحملة الأمريكية ضد «الإرهاب»[١٦٨]. وأدى ذلك إلى تراجع الاستثمارات المتجهة إلى دول المجلس، بل وبدا أن هناك إمكانية لانسحاب بعض هذه الاستثمارات الموجودة بالفعل لصالح مناطق أكثر أمناً واستقراراً مثل الصين ودول جنوب شرق آسيا[١٦٩].

كل هذه العوامل ساهمت في تدني حجم هذه الاستثمارات ليس في دول المجلس وحسب، ولكن في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والتي لم تتجاوز فيها نسبة الاستثمارات الأجنبية ١٪ من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، وتعتبر هذه النسبة هي الأدنى على مستوى العالم، في الوقت الذي تتراوح فيه قيمة الاستثمارات العربية الخارجية حسب بعض التقديرات بين تريليون دولار و٢,٤ تريليون دولار[١٧٠].

جدول (٣)

معدل المخاطرة على الاستثمار في دول مجلس التعاون لعام ٢٠٠٢(*)

| الدولة | معدل المخاطرة | سجل المخاطرة في الدولة |
|---|---|---|
| الإمارات | ب | ٣٠ |
| البحرين | ب | ٣٧ |
| السعودية | ج | ٤٢ |
| عمان | ب | ٣٢ |
| قطر | ب | ٣٥ |
| الكويت | ب | ٣٤ |

(*) 7 the April 2002, Economist Intelligence unit.

أ= المخاطرة الأدنى . د= المخاطرة الأعلى. درجة المخاطرة القصوى = ١٠٠.

٤ – عدم أمان الفوائض والإيداعات الخليجية في الخارج: أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر المخاوف على الاستثمارات الخليجية في الخارج من أن تمتد يد الإدارة الأمريكية إلى تجميد هذه الأموال بزعم علاقتها بتمويل الإرهاب حسب التعريف الأمريكي لمفهوم الإرهاب، وحسب تقرير مؤسسة «ميريل لينش» فإن حجم الاستثمارات الخليجية في الغرب وتحديداً في البنوك الأجنبية بلغ ١,٤ تريليون دولار، ووفقاً لدراسة نشرها اتحاد الغرف التجارية والصناعية في الإمارات فإن الثروة الشخصية التي يملكها ١٨٥ ألف ثري خليجي لا تقل عن ٧١٨ مليار دولار[١٧١]. هذه الأموال الخليجية الضخمة المستثمرة في الخارج باتت رهن التكييف الأمريكي للحرب ضد «الإرهاب»، وأصبحت عرضة لمزيد من المخاطرة في الخارج.

هذه المخاوف دفعت العديد من المستثمرين الخليجيين إلى اتخاذ قرارات «إيجابية» بعودة أجزاء من استثماراتهم في الخارج إلى الخليج، حيث استطاع مصرف تجاري سعودي أن يستقطب نحو ١٦ مليار ريال (٤,٦٢) مليار دولار من مستثمرين سعوديين في أعقاب الأحداث، وحسب نشرة مؤسسة النقد العربي السعودي فإن الزيادة في إجمالي الودائع في المصارف السعودية بين أغسطس ٢٠٠١ وحتى فبراير ٢٠٠٢ بلغت ١٥,٣ مليار ريال سعودي بعد تلك الأحداث[١٧٢]..

ويرجع السبب في عودة الاستثمارات الخليجية إلى المنطقة إلى استمرار سياسة العداء تجاه العرب والمسلمين في الولايات المتحدة من جهة وإلى التوقعات التي تشير إلى أن الاقتصاد الأمريكي قد يواجه مرحلة من الركود من جهة ثانية[١٧٣].

إن عودة الأموال العربية المهاجرة أصبحت ضرورة ملحة في ضوء الحملة العدائية الظاهرة ضد العرب والمسلمين وإساءة معاملتهم، فضلاً عن قرار الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة تجميد ومصادرة الأصول المالية العربية والإسلامية التي يشتبه في علاقتها بالإرهاب، وذلك تحت ستار الحرب المالية لتجفيف المنابع المالية لشبكات الإرهاب الدولي.

وفي إطار الظروف الصعبة التي تتعرض لها الاستثمارات الخليجية والعربية في الخارج، يرى كثير من الخبراء الاقتصاديين أن الوقت قد أصبح ملائماً أمام توطين الاستثمارات العربية في المنطقة، خاصة في ضوء الحقائق التالية[١٧٤]:

– أثبتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما ارتبط بها من تداعيات، أنه لا أمان مطلقاً فيما يتعلق بالمناخ الاستثماري العام.

– أن الاستثمار داخل أراضي المنطقة العربية أصبح أكثر ضرورة وأمناً في ضوء ما وفرته بعض الدول العربية مؤخراً من مزايا تشريعية واستثمارية عديدة، فضلاً عن حاجة المنطقة إلى هذه الأموال لتساهم في الخطط التنموية العربية.

– أن هناك فرصاً وإمكانيات للاستثمار في مجال الصناعات البتروكيماوية، وقطاعي النفط والغاز وبخاصة فيما يتعلق بمعدات وقطع غيار الصناعات النفطية وصيانة الآبار والمنشآت النفطية والتي تكلف دول المجلس مليارات الدولارات، هذا بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات لإقامة قاعدة اقتصادية متكاملة تكون كفيلة بتنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل.

ولكن لابد للحكومات الخليجية من تشجيع هذه الأموال على العودة باتخاذ خطوات جدية وإدخال إصلاحات تشريعية وإدارية وإجرائية توفر الضمانات والتسهيلات اللازمة للاستثمار وتقلص احتكار الحكومات لمجالات استثمارية عديدة كالنفط والغاز والاتصالات وغيرها، وهو الأمر الذي بادرت هذه الحكومات باتخاذ خطوات عملية بصدده[١٧٥].

٥ – تأثر النظام المصرفي الإسلامي الخليجي: أصبحت المصارف الإسلامية في بؤرة الاهتمام مع تزايد الجهود الدولية لتتبع أموال الإرهابيين بعد أحداث سبتمبر، حيث لم تقتصر الحرب الاقتصادية الدولية المزعومة ضد الإرهاب على تجميد أموال قائمة طويلة من المشتبه في تورطهم في أعمال إرهابية، بل شملت عمليات التجميد العديد من المؤسسات الخيرية ورجال الأعمال الخيريين، بل والأخطر من ذلك كله هو حملة التشكيك والدعاية المشوهة تجاه البنوك والمصارف الإسلامية ما يؤثر على مستقبلها ويهدد وجودها، وتبدو هذه المشكلة أكثر خطورة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في ضوء عدة اعتبارات[١٧٦]: أولها أن الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة والدول الغربية على المصادر المالية للإرهاب أدى إلى استهداف شامل بدون تمييز لجميع المصارف الإسلامية والجمعيات الخيرية التي ليس لها علاقة بالجماعات الإرهابية. ثانيها أن الحملة على المصارف الإسلامية جاءت في وقت حققت فيه تقدماً ملحوظاً ولعبت دوراً مؤثراً في الأسواق المالية التقليدية بعد ما نجحت في تعميم طريقة الاستثمار الإسلامية على أكثر من ٤٨ دولة في العالم تمثل ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ويبلغ عددها حالياً نحو ١٩٢ مصرفاً، إضافة إلى عدد كبير من المصارف التقليدية الأجنبية التي أنشأت لديها محافظ وصناديق استثمار على الطريقة الإسلامية. ثالثها أن هذه الدول تستأثر بمعظم نشاط المصارف الإسلامية في العالم، حيث يعمل فيها ٤٧ مصرفاً، وتمثل نحو ٧٤٪ من مجموع رؤوس أموال المصارف الإسلامية في العالم، وتبلغ قيمة أصولها ١,٣ مليار دولار، أو ما يعادل ٧٠٪ وإيداعاتها ٨٤ مليار دولار، ما نسبته ٧٣٪ من إيداعات المصارف الإسلامية في العالم.

٦– البورصات الخليجية: لم تسلم هي الأخرى من تداعيات أحداث سبتمبر، فقد قدر معهد بخيت للاستثمارات المالية في الرياض خسائر أسواق المال الخليجية بحوالي ١٦,٨ مليار دولار أي ما يعادل ١٠٪ من قيمة الأموال المقدرة بحوالي ١٦٨ مليار دولار، وذلك خلال أيام من وقوع تلك الأحداث، وفي هذا السياق تراجعت معدلات النمو في بورصة الإمارات من ٤,١ في العاشر من سبتمبر إلى ١,٩٪ بعدها (أكتوبر ٢٠٠١)، وخلال نفس الفتر-

تراجع هذا المعدل في الكويت من ٣٠,٥٪ إلى -٦,٢٪، وفي قطر من ٢٣,٧٪ إلى -٢,٤٪ وفي السعودية من ١٢,٦ ٪ إلى -٦,٦٪ وفي البحرين من ١,٧٪ إلى -٤,٧٪، وفي عمان من ١٣,٥٪ إلى -٥,٩٪.

جدول (٤)

أسواق الأسهم الخليجية قبل أحداث سبتمبر وبعدها (حتى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠١)(*)

| الدولة/ نسبة النمو | مطلع عام ٢٠٠١ إلى سبتمبر | بعد أحداث سبتمبر حتى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠١ |
|---|---|---|
| الإمارات | ٤.١٪ | ١.٩٪ |
| البحرين | ١.٧٪ | -٤.٧٪ |
| السعودية | ١٢.٦٪ | ٦.٦٪ |
| عمان | ١٣.٥٪ | -٥..٩٪ |
| قطر | ٢٣.٧٪ | -٢.٤٪ |
| الكويت | ٣٠.٥٪ | -٦.٢٪ |

(*) معهد بخيت للاستثمارات المالية، الرياض، المملكة العربية السعودية، يناير ٢٠٠٢.

٧- المخاوف من إثارة مسألة التعويضات لضحايا أحداث سبتمبر: هناك من[١٧٧] يرى أن الحملات الإعلامية الموجهة ضد دول مجلس التعاون بشكل عام والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ليست عشوائية أو مزاجية، ولكنها حملات منظمة ومنهجية نفذت على مراحل في أعقاب الأحداث مباشرة بهدف الوصول إلى تحقيق غايات محددة، ولا يسع من راقب هذه الحملات منذ انطلاقها إلا أن يدرك أن هدفها النهائي ليس هو تشويه الصورة لهذه الدول واتهامها بأنها حاضنة للإرهاب ومسؤولة معنوياً عن تلك الأحداث وحسب، ولكن هدفها أيضاً هو خلق الظروف والمعطيات والمسوغات التي تسمح بإلزام هذه الدول بدفع تعويضات مالية لضحايا هذه الاعتداءات في وقت لاحق.

وكانت الولايات المتحدة قد أصدرت قانوناً بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ تم بموجبه منع أهالي الضحايا والناجين من تلك الأحداث من رفع دعاوى قضائية للمطالبة بتعويضات سواء من المملكة العربية السعودية أو أية دولة أخرى، ولكنها قامت بعد ذلك بإصدار قانون جديد تحت رقم ٧١-١٠٧ بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٠١ ينص على تعديل القانون السابق ويسمح برفع دعاوى قضائية ضد أشخاص معروفين تثبت مشاركتهم بالاعتداءات بمن فيهم الارهابيون أنفسهم ويمن ساهم بتمويلهم.

وفي مقال لدانيال بايبس بعنوان (أجبروا السعوديين على دفع تعويضات لرعايتهم الإرهاب)[١٧٨] حرص على التذكير بسابقة قرار المحكمة الاسكتلندية بتحميل الحكومة الليبية مسؤولية تفجير طائرة «بان إم» أمريكان فوق لوكيربي ومقتل ٢٧٠ شخصاً، وإلزام الحكومة الليبية بدفع ٤ ملايين دولار تعويضاً عن كل من الضحايا، واستناداً إلى هذه السابقة أضاف بيب «فإن على السعودية أن تدفع حوالي مائة مليار دولار كتعويضات لأهالي الضحايا والناجين من أحداث ١١ سبتمبر». وأكثر من هذا فقد نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية[١٧٩] أن فريقاً قانونياً يقوده محامي شركات التبغ «رون موتلي» قام بتسجيل أسماء أسر الضحايا تحضيراً لقضية قانونية متوقعة ضد الأغنياء المسلمين الذين يكونون قد مولوا هجمات سبتمبر، ومن بين الذين يمكن أن تشملهم لائحة المدعى عليهم حسب المجلة رجال الأعمال السعوديون المشتبه في أنهم مولوا جماعة القاعدة من خلال تقديم التبرعات.

وقد طالت الدعاوى المرفوعة مسؤولين سعوديين من بينهم وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز، ووزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز فضلاً عن العديد من رجال الأعمال السعوديين، وقد ثبتت تبرئتهم فيما بعد، حيث أصدر قاضي المحكمة الأمريكية التابعة للقطاع الجنوبي لمدينة نيويورك «ريتشارد سي كيسي» يوم ٢٠٠٥/٥/٥ أمراً بإسقاط كل القضايا المرفوعة ضد السعودية وضد الأمير «سلطان بن عبد العزيز» والأمير «تركي الفيصل» والأمير «محمد الفيصل» وشركة «الراجحي للاستثمار» على خلفية تهم تتعلق بأحداث ١١ سبتمبر. وأكدت المحكمة أنها وجدت أن الأدلة المقدمة ضدهم دون أساس حقيقي، وأنها لا تختلف مادياً عن المزاعم والأدلة التي قدمت عن القضايا التي تم إسقاطها في حكم سابق صدر في ١٨ يناير ٢٠٠٥[١٨٠].

كما أصدرت محكمة «لندن العليا» حكماً لصالح الأمير «تركي الفيصل» قضى بدفع تعويض كبير واعتذار من المجلة الفرنسية «باري ماتش» التي ادعت في مقال نشرته في أكتوبر ٢٠٠٣ أن الأمير «تركي» كانت له مسؤولية مباشرة في هجمات ١١ سبتمبر. وقد تقدم بدعوى ضد ناشري المجلة. وقال محامي الأمير إن «الفيصل» حاول مراراً إبعاد «أسامة بن لادن» من أفغانستان وتسليمه للسعودية لكن محاولاته لم تنجح مما أدى إلى قطع السعودية لعلاقاتها مع طالبان.

كما قضت محكمة فيدرالية أمريكية في «مانهاتن» بمدينة نيويورك يوم ٢٠٠٥/٩/٢٢ بعدم قانونية مقاضاة وزير الداخلية السعودي الأمير «نايف بن عبد العزيز» والهيئة السعودية العليا لتبرعات للبوسنة والهرسك ورئيسها الأمير «سلمان بن عبد العزيز» أمير

منطقة الرياض، في الدعاوى الثلاث التي رفعها محامون أمريكيون نيابة عن أقارب ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر في محاولة للحصول على تعويضات مالية[١٨١].

وعلى أية حال، فإن ثمة مخاوف قد تثار في المستقبل من استغلال قضية التعويضات في الضغط على السعودية ودول المجلس الأخرى، وذلك بالنظر إلى الاعتبارين التاليين:

الأول: أن هناك العديد من الدعاوى المدنية ما زالت تنظر أمام المحكمة الفيدرالية في «مانهاتن» رفعها محامون يمثلون أقارب ضحايا هجمات سبتمبر بزعم أن التبرعات السعودية ساهمت في دعم شبكة «القاعدة» مالياً، وتشمل لائحة المتهمين بنوكاً وشركات ومنظمات خيرية سعودية وعربية متعددة، إضافة إلى عدد من رجال الأعمال السعوديين.

الثاني: أن الحالة الليبية لا تزال ماثلة أمام أهالي ضحايا أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ويمكن توظيفها – بفعل الحملات الإعلامية المكثفة – في الحصول على تعويضات مماثلة.

## المبحث الخامس: التحديات الثقافية

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر برزت تيارات جديدة في الغرب تدعو إلى التعامل المباشر مع ثقافة العالم الإسلامي باعتبارها ثقافة بالية ضاربة الجذور تأبى التطويع والتكيف، وتتخذ من المدارس والمعاهد الدينية ومن أجزاء من النظام التعليمي العام ملاذاً تتحصن فيه وتنطلق منه. واتضح هذا في الحملات الإعلامية على المدارس الدينية في العالم الإسلامي باعتبارها مصدر التطرف والإرهاب.

وتركزت الانتقادات بصفة خاصة على دول المجلس وبصفة أخص على السعودية، وفي هذا الصدد انتقد الكاتب والدبلوماسي الفرنسي «إريك رولو» النظام التعليمي المتبع في السعودية، مشيراً إلى: «أن من بين ٣٠–٤٠٪ من وقت المقرر مخصص لدراسة النصوص الدينية، ويعمل النظام التعليمي السعودي على تأهيل خريجين في تفسير النصوص الدينية بدلاً من الهندسة والكمبيوتر والإدارة، وتفسر الوهابية القرآن على أنه يمنع الحفلات الموسيقية والعروض المسرحية ودور السينما»[١٨٢].

وانعكست هذه الرؤية للتعليم الديني والتعليم بصورة عامة في السياسات الأمريكية تجاه المنطقة، وفي الضغوط على الحكومات فيما يختص بإصلاح النظام التعليمي، وهناك اتجاه داخل الإدارة الأمريكية يرى أن أي توجه للإصلاح والتغيير في أي مجتمع

من المجتمعات ينطلق من تغيير الأفكار والمعتقدات والقيم، التي يقوم بتشكيلها النظام التعليمي، باعتبار أن نمط التعليم هو العامل الأكثر تأثيراً في تشكيل القيم والمبادئ السائدة في المجتمع وتوجهات وأفكار الأفراد داخله سواء كانت سلبية مثل قيم اللامبالاة والتخلف والفساد والاستبداد والتطرف، أو إيجابية مثل التسامح والحرية والعدل، وغيرها. وانطلاقاً من ذلك جاءت الدعوات الأمريكية[١٨٣] لإصلاح نظم التعليم في العالم العربي والإسلامي معتبرة أن ذلك هو الركن الأساسي في نجاح الجهود المبذولة للقضاء على ظاهرة العنف والتطرف.

ولم ينفصل عن الإجراءات السابقة، دعوة واشنطن دول مجلس التعاون والدول العربية إلى مراجعة مناهج التعليم الديني الإسلامي، وخاصة ما يتعلق بإحياء بعض الأفكار التي تتعارض مع الأديان والثقافات الأخرى أو تكفر الآخرين من غير المسلمين أو تمنع الاندماج بين الشعوب والقوميات والثقافات، واعتبارها أفكاراً عنصرية لا يجب التبشير بها، والعمل قدر الإمكان على تقليص التعليم الديني الإسلامي إلى أقصى حد، ولعل هذا ما يفسر الحملة الإعلامية الأمريكية على مدارس التعليم الديني في المملكة العربية السعودية بزعم وجود علاقة أو رابطة بين هذه المدارس، وانتشار التطرف والإرهاب .

وترتكز الدعوات الأمريكية لإصلاح النظام التعليمي في دول مجلس التعاون بالأساس على إدخال تعديلات على مناهج التعليم، سواء بالحذف أو بالإضافة، لكي تبتعد هذه المناهج عن التطرف، وتشجع في الوقت ذاته على قيم التسامح وثقافة السلام .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تلجأ الولايات المتحدة إلى العديد من وسائل الضغط لتغيير المناهج التعليمية، أبرزها:

– تحريض وسائل الإعلام الغربية على إثارة قضايا التعليم والمناهج الدراسية في دول مجلس التعاون من فترة لأخرى.

– تسريب تقارير تزعم وجود صلة لبعض الأشخاص والجماعات الموضوعة على لائحة الإرهاب الأمريكية بنظام التعليم في دول المجلس، باعتبارهم من خريجي هذه المدارس.

وفي سبيل تغيير ثقافات هذه الدول، تداولت السلطات الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إمكانية أن تقوم الولايات المتحدة بحملة دعائية حتى في الدول الصديقة والمحايدة بهدف إضعاف المساجد والمدارس الدينية والتأثير فيها، وربما إنشاء مدارس دينية بتمويل أمريكي سري لتقوم بتدريس الدين «المعتدل»، وكان وزير الدفاع الأمريكي «دونالد رامسفيلد» يريد توسيع هذا التوجه الجديد ليشمل العمل حتى داخل الدول الصديقة والمحايدة[١٨٤].

وإضافة إلى ما سبق، تسعى الولايات المتحدة إلى صياغة ثقافية واجتماعية جديدة للمجتمعات العربية والإسلامية تتم من أعلى، بحيث يعتمد التغيير على إرساء نظام سياسي جديد أولاً بإشراف مباشر من واشنطن، ويتبع ذلك صياغة نظام تعليمي جديد، وتغيير قوانين، وإنشاء مؤسسات جديدة أسوة بالتجربة الأمريكية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية[١٨٥]، وذلك من خلال إنشاء جامعات جديدة في الدول العربية والإسلامية لتكوين طليعة أو نخبة جديدة في هذه الدول ليكونوا قادة المستقبل وأصحاب القرار فيه فيما بعد.

فالولايات المتحدة تريد من الدول العربية والخليجية حذف كل تاريخ من شأنه رفض الصهيونية، وقد تم بالفعل تشكيل لجنة داخل الخارجية الأمريكية، أطلق عليها «لجنة تطوير الخطاب الديني في الدول العربية والإسلامية» تحمل على عاتقها تحقيق الأهداف التالية[١٨٦]: تغيير معنى مصطلح الجهاد، بحيث يتم قصر معناه على جهاد النفس فقط من دون القتال أو التحريض عليه. إلغاء المقررات الدينية باعتبارها مغذية للإرهاب، وأن تخصص المدارس يوماً كاملاً للقيم الأخلاقية بديلاً عنها. جعل المسجد نادياً اجتماعياً شبيهاً بالوضع الكنسي للمرأة فيه دور ريادي كما للرجل. وتفعيل دور المرأة والمنظمات النسائية في العالم العربي.

ولجأت الولايات المتحدة إلى العديد من الوسائل والأساليب لدراسة الثقافة الخليجية والتأثير فيها وبما يمكنها من تغيير اتجاهات الشباب الصاعد في هذه الدول، وبما يتماشى مع أهدافها، من هذه الوسائل[١٨٧]: عقد الندوات مع المراكز البحثية الخليجية للاطلاع على أنشطتها ومعرفة آرائها ومحاولة تغيير اتجاهاتها. إنشاء العديد من الصحف والمحطات الإذاعية مثل إذاعة «سوا» التي تهدف إلى كسب جمهور الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً، حيث تمثل هذه الفئة نصف سكان الوطن العربي، وذلك عبر استخدام برامج شبيهة ببرامج الإعلانات التجارية الهادفة إلى ترويج سلعة ما، وقناة «الحرة» التي تم إطلاقها في فبراير ٢٠٠٤ لتحسين صورة الولايات المتحدة من جهة، وتغيير بعض المفاهيم السائدة في الدول العربية والإسلامية مثل المقاومة والجهاد، وفرض الخطاب السياسي الأمريكي والثقافة الغربية من ناحية أخرى.

# الفصل الخامس

# تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر في
# الاستراتيجية الأمنية والدفاعية لدول مجلس التعاون

## المبحث الأول: المتغيرات الاستراتيجية في منطقة الخليج بعد أحداث سبتمبر

أوجدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر متغيرات استراتيجية في منطقة الخليج، كان لها انعكاساتها الواضحة على السياسات الدفاعية والأمنية التي اتبعتها دول مجلس التعاون، أهمها:

١) تكريس الوجود العسكري في المنطقة، حيث اتجهت الاستراتيجية الأمريكية إلى تكثيف وجودها في منطقة الخليج العربي في إطار استعداداتها لحربي أفغانستان والعراق، وأخذ ذلك المظهرين التاليين[١٨٨]:

الأول: اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية في قواعد ومحطات وموانئ ومطارات ومعسكرات ومراكز الغالبية العظمى من دول المنطقة، وتتضمن تلك التسهيلات حق استخدام المجال الجوي وزيارة الموانئ واستخدام المطارات العسكرية وعمليات النقل الجوي والانتشار المتقدم وخدمات الوقود والصيانة وتخزين الأسلحة، إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة.

الثاني: تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق، ليصل إلى خمس قواعد عسكرية في دول الخليج وحدها.

وتأتي أهمية تلك القواعد من أنها تشكل مراكز عمليات عسكرية رئيسية شبه متكاملة، تتمتع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية، سواء من خلال تمركز عناصر من تلك القوات فعلياً فيها، أو تجهيز القاعدة لانتشارها وقت الحاجة، وتتم إدارتها بموجب اتفاقات عسكرية مع الدول المضيفة لها. ويمكّن ذلك القوات الأمريكية من إدارة عمليات عسكرية رئيسية بشكل سريع في اتجاهات مختلفة دون حاجة لخطط حشد كبرى، أو إتمام ذلك الحشد بشكل سريع. (انظر الجدول رقم (٥) يوضح طبيعة القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي).

## جدول (٥)

## يوضح طبيعة القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي (*)

| طبيعة القوات | أعدادها |
|---|---|
| مجموع الأفراد العسكريين | ٥٢٠٠٠ |
| مجموع الطائرات (جميع الأنواع) | ٤٠٠ |
| بطاريات الباتريوت | ٢ في المملكة العربية السعودية – ٢ في الكويت |
| القوات على حاملات الطائرات<br>أجنحة النقل الجوي<br>قوات المجموعات البرمائية | ١١٠٠٠ جندي<br>٣٩٠٠ جندي |
| القوات البرية<br>الأفراد<br>المعدات | ١٠.٠٠٠ جندي<br>٩٢٨ دبابة قتالية رئيسية، ٤٦٤ عربة برادلي القتالية، وعدد غير معروف من مروحيات الهجوم والإسناد |
| القوات الجوية<br>قوات المراقبة الشمالية في قاعدة "انجرليك" بتركيا<br>الأفراد<br>المعدات | ٤٠٠٠ جندي<br>١٨ طائرة إف – ١٦، ١٢ طائرة إف –١٥، ٢٦ طائرة إسناد ومروحية |
| قوات الأفراد الجنوبية<br>الأفراد<br>المعدات | ١٦.٠٠٠ جندي<br>٣٢ طائرة إف – ١٦، ٦٤ طائرة إف – ١٥ ، ١٢ طائرة إيه – ١٠، و٢ طائرة بي – ٢ ، ٨ بي – ٣٢ ، ١١٦ طائرة إسناد |
| القوات البحرية<br>الأعداد<br>المعدات | ١٠٠٠ جندي<br>قوة مهام موحدة ٥٧ (طائرة مقاتلة بي ٣)/ قوة مهام موحدة ٥٣ (طائرة مقاتلة – بي ٣) / حاملة مجموعة النخبة" والجناح الطائر المقاتل والمجموعة البرمائية نساو USS التي تحمل ٢٤ طائرة إف– ١٨/ مدمرة صغيرة بزاوية انحراف إف– ١٤/ ١٠ طائرات إف–١٤ / ٥٣ طائرة إسناد قتالية/ الفرقة ٣١ المضادة للألغام التي تمتلك ٤ سفن بحرية/ بحرية التموضع السريع التابعة للقيادة الميدانية والتي تمتلك ١٤ سفينة/ عائمة تابعة للقيادة الميدانية. |

(*) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، فبراير، ٢٠٠٣.

وتهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك إلى تعزيز مسألة تخزين المواد والآلات العسكرية في قواعدها بالخليج لتكون على أهبة الاستعداد وقت اللزوم في إطار حملتها

ضد أفغانستان، وضد «الإرهاب» بشكل عام، خاصة أن الاعتماد على الوجود الأمريكي في الخليج وتوظيف التسهيلات المتاحة هناك لخدمة هذه الحرب من شأنه أن يوفر الوقت الكثير في حال القيام بأداء بعض المهام، فلا يتطلب منها سوى نقل الأفراد فقط من أراضيها إلى الخليج لتكون المعدات والآلات جاهزة للاستخدام الفوري، وبما يعني قدرتها على بسط نفوذها وهيمنتها على الأحداث التي تتطلب تدخلاً عسكرياً بسرعة أكبر مما كانت عليه في السابق[١٨٩]. واتضح ذلك في التحضير لحرب العراق في مارس ٢٠٠٣، حيث لعب الوجود العسكري الأمريكي في دول المجلس دوراً رئيسياً في هذه الحرب.

وكان من نتائج هذه الحرب تكريس الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، لدرجة أصبحت معه من أكثر مناطق العالم من حيث حجم القوات المسلحة والنشاط العسكري اليومي وعدد العمليات العسكرية وحجم الإنفاق العسكري، الأمر الذي أثار بدوره العديد من التساؤلات حول طبيعة الأهداف الحقيقية لهذا الوجود خاصة بعد الإطاحة بنظام صدام حسين واعتقال رموزه، ما يعني انتفاء المبرر الذي كانت ترفعه الولايات المتحدة في السابق لوجودها في المنطقة[١٩٠].

اتجاه الولايات المتحدة إلى تكثيف وجودها في منطقة الخليج بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بات يلبي مصلحة استراتيجية عليا من وجهة نظر واشنطن. وتبدو أهمية ذلك إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أنه كانت هناك بعض المؤشرات على أن إدارة الرئيس بوش كانت تنوي السير في اتجاه خفض وجودها العسكري في الخليج العربي قبل أحداث سبتمبر[١٩١]، بل ظهرت بعض الإشارات القليلة إلى رغبتها في تفويض مسؤولية الحفاظ على الأمن الإقليمي للدول أو للتجمعات الإقليمية الأخرى، وأن تخفض تدريجياً من وجودها العسكري المتقدم لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر دفعتها إلى تبني سياسة عكس ذلك.

٢) التغير الجزئي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية بصفة عامة، والتي تركز على الدول الواقعة في جنوب الخليج (سلطنة عُمان واليمن) بالأساس، بعد أن نبهت الحرب في أفغانستان الولايات المتحدة إلى أهمية تعداد المراكز الاستراتيجية لقواتها في المنطقة، فبينما كان الثقل العسكري الأمريكي في السابق مركزاً على شمال الخليج (السعودية والكويت)، حيث التهديدان العراقي والإيراني والخطر الروسي وآبار النفط الواعدة في منطقة بحر قزوين، فإن التركيز مستقبلاً سوف يتضاعف على الدول الواقعة في الجنوب، إضافة إلى إريتريا والصومال وجيبوتي ومنطقة القرن الإفريقي، وهي الممرات الاستراتيجية والمفاصل الجيوبوليتيكية المهمة لاكتساب النفوذ

وضبط موازين القوى المضطربة في جنوب آسيا وشبه القارة الهندية، لأن الوجود البحري والهيمنة البحرية على هذه المفاصل يمكّن من تعزيز الوجود عن كثب من منطقة آسيا الوسطى قلب العالم، والتحكم بمستقبل الاقتصاد العالمي من خلال الإطلالة على منطقة التقاء العالمين القديم والجديد[١٩٢].

ولهذا سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز علاقاتها الدفاعية والعسكرية والأمنية مع هذه الدول، وبالنسبة لسلطنة عُمان، فقد كان هناك وجود عسكري أمريكي فيها بموجب اتفاق وقع عام ١٩٨٠ ينص على تسهيلات عسكرية تمنحها السلطنة للجيش الأمريكي تجيز استخدام الموانئ والقواعد الجوية العُمانية في حال نشوب أزمة، وثمة توقعات متزايدة أن يمتد التعاون بين الدولتين إلى مجالات أوسع وأهداف أرحب خاصة مع اتجاه التفكير الاستراتيجي الأمريكي إلى النظر إلى العالم كأقاليم جيوبوليتيكية وجيواقتصادية متكاملة في إطار استراتيجية كونية أشمل للهيمنة، ومن ثم فإن سلطنة عُمان، ومعها كل من اليمن وإريتريا والصومال وجيبوتي، ستكتسب أهمية أكبر في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، لأن البحر الأحمر والمحيط الهندي سيكونان مجالين مهمين للمرور والانطلاق في نصف الكرة الأرضية الثاني المتركز في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا والصين أو منطقة «رابطة المحيط الهندي» تقريباً[١٩٣].

وفي إطار هذه الاستراتيجية، لا تخفي الولايات المتحدة رغبتها الخاصة في ربط منطقة الخليج بمناطق جيواستراتيجية أوسع في ضوء رؤى ونظريات جديدة في الفكر الاستراتيجي الدولي، وسيكون لهذا بالطبع تأثيره في الهياكل الأمنية الناشئة لدول مجلس التعاون الخليجي وقوات درع الجزيرة واتفاقيات الدفاع الخليجي في أكثر من ناحية، لعل أبرزها[١٩٤]:

أ– أن الوجود الأجنبي (الأمريكي تحديداً) في شمالي وجنوبي الخليج قد يؤثر في الوضع الداخلي في دول المنطقة.

ب– أن تكريس الوجود الأمريكي في سلطنة عُمان سوف يباعد بين جنوب الخليج وشماله، وذلك قد يؤثر في وضعية الدول الكبرى في وسط الجزيرة العربية.

جـ – أن تفكير الولايات المتحدة في إقامة قواعد عسكرية في إريتريا ربما يخلق مشكلات لدول الخليج والجزيرة العربية. فضلاً عن أن تكريس التعاون الأمني الاستخباراتي ضد «الإرهاب»، وإنشاء قواعد عسكرية في دول القرن الإفريقي الأخرى قد يخلق توترات مختلفة وقد يلغي الوضعية التنافسية التي تنفرد بها دول مجلس التعاون في علاقاتها مع الولايات المتحدة .

٣) تطويق منطقة الخليج بأقاليم استراتيجية في إطار الحملة ضد «الإرهاب»: بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت منطقة الخليج محاطة بثلاثة أقاليم «جيوبوليتيكية» و«جيواقتصادية وجيوإرهابية» مضطربة تتقاطع فيها ثلاث خرائط متوزعة بين ثلاث قارات هي: خريطة مثلثة لشبكة الإرهاب الدولي والراديكالية، وخريطة مثلثة لشبكة المصالح الاقتصادية في العالم الجديد، وخريطة مثلثة أيضاً لموقع الحروب المحتمل أن تشنها الولايات المتحدة ضد «الارهاب»، وهذه الخرائط المثلثة المتوازية أو الأقاليم الثلاثة هي[١٩٥]:

الأول: إقليم أفغانستان وآسيا الوسطى حيث الإرهاب وحركات الإسلام السياسي والنفط وطريق الحرير العظيم الذي يجتاز أوراسيا.

الثاني: إقليم المحيط الهندي في شرق وجنوب إفريقيا تحديداً حيث الإرهاب وشبكة المصالح وخطوط الملاحة والنقل الكبرى من جنوب وشرق إفريقيا إلى جنوب آسيا والخليج.

الثالث: إقليم بحر قزوين والقوقاز المجاور للعراق وإيران، وهو إقليم مضطرب بالمشاكل السياسية وبمشاكل تقسيم لثروات بحر قزوين، ومن المفترض أن تمر عبر دوله شبكة هائلة تجتاز أراضي دول عديدة لأنابيب وخطوط نقل البترول إلى آسيا وأوروبا والولايات المتحدة .

وتبدو دول مجلس التعاون مطوقة بهذه الأقاليم الثلاثة التي تتم فيها إعادة ترسيم خرائط السياسات الكبرى وصراعات القوى الجديدة، ما يعني معه احتمال تضاؤل أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة على المديين المتوسط والبعيد، خاصة بعد نجاح الولايات المتحدة في تكريس وجودها العسكري في منطقة آسيا الوسطى، ومن غير المنتظر أن تنسحب تلك القوات الأمريكية من ذلك الإقليم، بل سوف تزيد من هذا الوجود وخلق رابطة استراتيجية له مع إقليم الخليج، الأمر الذي يؤكد أن الولايات المتحدة ليس لديها أي نوايا لتقليص وجودها العسكري ونفوذها السياسي في الخليج، ومن ثم فإن الخلاف لن يكون على الوجود العسكري والنفوذ السياسي الأمريكي من عدمه، بل على نوع التعامل الأمريكي مع دول الخليج في المستقبل[١٩٦].

هذه المتغيرات التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كان لها تأثيراتها الواضحة في السياسات الدفاعية والاستراتيجية الأمنية التي اتبعتها دول المجلس.

## المبحث الثاني: تأثير أحداث سبتمبر في الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون

واصلت دول مجلس التعاون استراتيجيتها الدفاعية – التي تبنها بعد أزمة وحرب خليج الثانية – والرامية إلى تطوير قدراتها العسكرية، سواء على الصعيد الجماعي البيني أو على الصعيد الوطني (تطوير القدرات الذاتية لكل دولة على حدة)، أو على صعيد الدائرة الدولية، ولكن مع تعديل الأولويات في هذه المرحلة، بحيث أصبح الاعتماد على الذات يمثل أحد الخيارات المطروحة لتحقيق الأمن بعد أن بدأت بعض هذه الدول تشكك في فعالية نظام الأمن المطبق منذ حرب الخليج الثانية.

كما اتجهت إلى تنويع مصادر السلاح، بحيث لم تعد الولايات المتحدة وبريطانيا المصدر الرئيسي لتسليحها، بل باتت هناك مصادر أخرى مثل فرنسا وجنوب إفريقيا وروسيا وإيطاليا.

ويعد هذا التطور في الاستراتيجية الدفاعية انعكاساً واضحاً لأحداث الحادي عشر من سبتمبر التي دفعت العديد من الأوساط غير الرسمية في دول المجلس إلى التشكيك في فعالية نظام الأمن الإقليمي الخليجي، وترفض الإبقاء على ما تسميه بالأمن «المستورد»، وأصبحت تدعو إلى أن «أمن الخليج مسؤولية أصحابه» كأحد الخيارات المطروحة لتحقيق أمن الخليج.

أولاً: تطوير القدرات الذاتية العسكرية لدول المجلس: واصلت دول مجلس التعاون، كل على حدة، تطوير قدراتها الذاتية، من خلال صفقات الأسلحة التي قامت بشرائها، وذلك على النحو التالي[١٩٧]:

السعودية: عقدت في مايو ٢٠٠٢ صفقات عسكرية مع تشيكيا وإسبانيا وفرنسا بقيمة ٤٣٠ مليون دولار بهدف تطوير أنظمتها الدفاعية، ويشمل الاتفاق تصدير تقنية عسكرية خاصة إلى المملكة لتزويد بعض القطاعات العسكرية بمدرعات ووسائل دفاع ضد الأسلحة الكيماوية ومختبرات عسكرية متنقلة للبحث عن مصادر التلوث، كما أبرمت عقداً مع شركة لمقاولات الدفاع الفرنسية بقيمة ١٣٠ مليون دولار لإصلاح وصيانة أنظمة الدفاع، وفي يوليو ٢٠٠٢ تسلّمت السعودية أول فرقاطة من المجموعة التي طلبت شراءها في إطار برنامج (صواري–٢) من فرنسا[١٩٨]. ووقعت اتفاقاً مع إيطاليا لشراء ١٦ طائرة مروحية عسكرية بقيمة ١٥٠ مليون دولار، وتم تدشين الفرقاطة الثانية ضمن مشروع (صواري–٢) بين فرنسا والسعودية، كما أبرمت عقداً بقيمة ١٤٠ مليون دولار مع شركة «تاليس» الفرنسية لتحديث أنظمة دفاع قواتها المسلحة[١٩٩]. يذكر أن هناك ارتباطات

تعاقدية بين السعودية وفرنسا، منها الثاقب الخاص بالقوات الجوية، الصواري ١ و٢ الذي يخص القوات البحرية.

واللافت في الصفقات السابقة هو تركيز السعودية على التعاون الدفاعي مع فرنسا، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء التوتر الذي انتاب علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر واتجاهها للبحث عن مصادر جديدة للسلاح.

كما اتجهت السعودية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى التوجه شرقاً، وسعت إلى تطوير العلاقات مع روسيا وبعض الدول الآسيوية خلال الفترة التي أعقبت الحرب على العراق، وقد تأكد هذا التوجه في الزيارة التي قام بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز (حين كان ولياً للعهد) للعاصمة الروسية عام ٢٠٠٣، واعتبر المحللون هذه الزيارة بمثابة تعبير سعودي روسي مشترك عن ضرورة دعم العلاقات فيما يعتبر تجاوزاً للتفرد الأمريكي في الخليج، كما يعكس إدراك الرياض بأن موسكو لا تزال قوة دولية كبرى على الساحة الدولية، ولها رأي في القضايا الدولية وصاحبة نفوذ في مجلس الأمن، وأنها مؤهلة لأن تكون لاعباً أساسياً في عالم متعدد الأقطاب[٢٠٠]، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل بقوله: «إن روسيا تظل دولة مهمة في العلاقات الدولية، وسيكون دورها في المستقبل مؤثراً».

وفي الإطار ذاته، حرصت المملكة في سياق توجهاتها الدفاعية الجديدة على تعزيز علاقاتها بباكستان، حيث قام العديد من المسؤولين السعوديين خلال السنوات من ٢٠٠١–٢٠٠٥ بزيارات إلى باكستان، بحثوا خلالها سبل تعزيز التعاون الدفاعي المشترك بين الجانبين .

وكان قد تردد في أواخر شهر سبتمبر ٢٠٠٣ عن طلب المملكة قوات باكستانية لتحل محل القوات الأمريكية المنسحبة من السعودية، وقدرتها بعض المصادر بحوالي ٨٠ ألف جندي باكستاني إلى معسكرات وقواعد في المملكة العربية السعودية كمرحلة أولى يتم التعامل خلالها بين الجانبين وفقاً لإرادة وحاجة ومصالح وتعليمات الجانب السعودي، إلا أنه لم تصدر تصريحات رسمية من الجانبين بخصوص هذا الموضوع.

الكويت: اتجهت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تطوير قدراتها الدفاعية، وقامت بعقد العديد من صفقات الأسلحة، وسعت إلى زيادة أنظمة الدفاع الصاروخي «باتريوت» من عشر وحدات في الخدمة آنذاك إلى ١٨ وحدة. ويعتقد أن ذلك كان يرجع إلى الاستعدادات التي تجرى في المنطقة آنذاك تحسباً لعدوان أمريكي محتمل على العراق .

وبدأت في الثاني من أكتوبر ٢٠٠٢ مناورات عسكرية كويتية- أمريكية مشتركة شارك فيها أربعة آلاف جندي من قوات المارينز الأمريكية مع وحدات من الجيش الكويتي لمدة أسبوعين في إطار الاستعدادات التي تجرى في المنطقة. واستمرت هذه المناورات في شهر نوفمبر بمشاركة عشرة آلاف جندي أمريكي.

ووقعت الكويت مع بريطانيا عام ٢٠٠٢ على اتفاق بخصوص تنفيذ المرحلة الأولى من صفقة تتعلق بشراء برنامج تسلح متقدم للقيادة والسيطرة العسكرية، يسمى البرنامج «سي ٤١»، وهو أحد أكبر البرامج الدفاعية الكويتية، ويمثل جزءاً من خطة أوسع لإقامة درع دفاعي يغطي شبه الجزيرة العربية بأكملها[٢٠١].

وفي أغسطس من العام المذكور، تحدثت تقارير[٢٠٢] عن إعداد الكويت لتوقيع عقود لشراء أسلحة روسية تصل قيمتها إلى ٢٠٠ مليون دولار، تتضمن أنظمة صاروخية قصيرة المدى، إضافة إلى دبابات واحتمال أن تتضمن طائرات وسفناً حربية. يذكر أن هناك ديوناً على روسيا للكويت تبلغ ملياراً و٦٠٠ مليون دولار قد يتفق الجانبان على تسديدها من خلال الصادرات الروسية إلى الكويت والاستثمارات الكويتية في اقتصاد روسيا.

وعمدت الكويت كذلك إلى تنفيذ عدد من صفقات السلاح التي كانت تأجلت لسنوات، تتضمن ناقلات جنود مصفحة، ١٦ طائرة هليكوبتر من نوع أباتشي الأمريكية، وقد وافقت وزارة الدفاع الأمريكية في يونيو ٢٠٠٢ على بيع الكويت هذه الطائرات ضمن صفقة اختلف في تقدير قيمتها بين ٢,١ مليار دولار و٨٧٠ مليون دولار. وفي ديسمبر ٢٠٠٢ جددت الكويت صفقة هليكوبتر «أباتشي» بقيمة مليار دولار ومقاتلات (إف/ إيه ١٨) اللتين تنتجهما شركة بوينج، وهي الصفقة التي أعلن عنها لأول مرة عام ١٩٩١ وتعطلت بسبب خلافات على المواصفات ونقل التكنولوجيا المتطورة. وأعلنت شركة «جنرال إليكتريك» لمحركات الطائرات عن فوزها بعقد في أوائل شهر أكتوبر ٢٠٠٢ تبلغ قيمته ٣٠ مليون دولار لتزويد الحكومة الكويتية بمحركات من طراز(تي ٧٠٠/ ٧٠١ سي) لتشغيل أسطولها الجديد المكون من ١٦ طائرة هليكوبتر أباتشي من طراز (بوينج اتش- ٦٤ دي) الهجومية، وستقوم الشركة بموجب هذا العقد بتوريد ٣٢ محركاً لتركيبها للطائرات بخلاف محركات أخرى كقطع غيار.

سلطنة عُمان: قررت زيادة إنفاقها العسكري بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بنسبة ٣٨٪ لشراء أسلحة متطورة ليبلغ إجمالي إنفاق السلطنة على التسلح عام ٢٠٠١حوالي ٢,٤ مليار دولار، وأعلنت السلطنة أنها ستزود سلاحها الجوي بعدد من الطائرات المقاتلة

من طراز (إف- ١٦) ومروحيات بريطانية من طراز (سوبر لينكس) لتحل محل بعض الطائرات العمودية. وكانت وزارة الدفاع الأمريكية في غضون استعداداتها العسكرية لحرب أفغانستان وإثر زيارة وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» إلى السلطنة في أوائل أكتوبر عام ٢٠٠١ أعلنت عن صفقة سلاح ضخمة لسلطنة عُمان تبلغ ١,٣ مليار دولار وتشمل ١٢ طائرة عسكرية من طراز «إف- ١٦» و١٠ صواريخ جو- جو متوسطة المدى من نوع «إمرام» و١٠٠ صاروخ «سايدونز» و٢٠ صاروخاً مضاداً للسفن من نوع «هاربون» ومنشآت رادارية من نوع «آي بي جي ٥٨»، و«لانتيرن» وقنابل موجهة بالليزر، وجاء في بيان وزارة الدفاع الأمريكية عن الصفقة «أن سلطنة عُمان دولة استراتيجية في مدخل الخليج وحليف للولايات المتحدة»[٢٠٣].

ووقعت السلطنة مع جنوب إفريقيا في مارس ٢٠٠٢ على مذكرة تفاهم تتعلق بدعم العلاقات في مجال التعاون بين وزارتي الدفاع في البلدين خلال زيارة وزير دفاع جنوب إفريقيا للسلطنة، وفي يناير من نفس العام وقعت السلطنة اتفاقية لشراء ١٦ طائرة مروحية من نوع «سوبر لينكس» مع شركة بريطانية.

ويمكن تفسير اتجاه سلطنة عمان إلى زيادة مشترياتها من الأسلحة في ضوء تزايد أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وفي هذا الخصوص تقول «راشيل استول» كبيرة المحللين بمركز المعلومات الدفاعية بواشنطن، وهو مركز معروف بانتقاداته للإنفاق العسكري: «لقد ارتفعت مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط بمعدلات هائلة.. وقد صارت قائمة مشتريات عمان واضحة بعد رؤيتها للنصر الأمريكي في أفغانستان، ونتيجة لأن عُمان لا ترغب كثيراً في زيادة عدد جيشها البالغ ٤٥ ألفاً، فقد صارت ترغب في الحصول على أكثر الأسلحة تقدماً»[٢٠٤].

الإمارات: وافقت ألمانيا على بيع الإمارات ٥٣ دبابة من طراز (فوكس)، واتفقت مع روسيا في السابع من شهر أكتوبر٢٠٠٢ على صفقة سلاح قيمتها أربعة مليارات دولار تتضمن بيع أنظمة حديثة للدفاع الجوي ستصنع خصيصاً تلبية لطلب إماراتي .

قطر: وقعت مع أستراليا في الثالث من أكتوبر ٢٠٠٢ على اتفاقية تتضمن التعاون العسكري بين الدولتين، وقعه من الجانب القطري اللواء الركن حمد بن علي العطية رئيس أركان القوات المسلحة القطرية والفريق جانت هوستن رئيس أركان القوات الجوية الاسترالية نيابة عن حكومتي البلدين. (انظر الجدول رقم (٦) يوضح معدل الإنفاق العسكري لدول المجلس خلال السنوات الخمس بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر)

جدول(٦)

يوضح حجم الإنفاق العسكري في منطقة الخليج بالمليار دولار (*)

| البيان | إجمالي الإنفاق العسكري | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | خلال عقد الثمانينات | خلال عقد الثمانيات | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
| دول مجلس التعاون الخليجي | | | | | | | | |
| السعودية | ١٨٢.٩٨٨ | ٢١٥.٣ | ١٨.٤ | ٢٧.٢ | ١٨.٥ | ١٨.٧ | ١٩.٣ | ٢١.٣ |
| الكويت | ١٩.٢ | ٦٣.٢٧ | ٣ | ٢.٦ | ٣.٥ | ٣.٨ | ٤.٠ | ٤.٢٧ |
| الإمارات | ١٩.٩٦٢ | ٢٦.٤٨ | ٣.٨ | ٣.٩ | ١.٦ | ١.٦ | ١.٦ | ٢.٦٥ |
| قطر | ٣.٦٥٩ | ٤٧ ٤٧ | ١.٣ | ١.٥ | ١.٩ | ١ ٩ | ٢.١ | ٢.١٩ |
| البحرين | ٢.٠٢٤ | ٢.٦ | ٠.٣٠٦ | ٠.٣١٥ | ٠.٣٣ | ٠.٤٦ | ٠.٤٧ | ٠.٥ |
| عمان | ١٦.٧١٣ | ١٦.٨٣ | ١.٦ | ٢.٤ | ٢.٥ | ٢.٥ | ٢.٦ | ٣.٠٢ |
| إجمالي | ٢٣٥.٠٢ | ٣٣٠.٩٤٦ | ٣٣٠.٩٤٦ | ٣٧.٩١٥ | ٢٨.٣٣ | ٢٨.٩٦ | ٢٩ ٤٧ | ٣٣.٩٣ |
| دول خليجية خارج المجلس | | | | | | | | |
| إيران | ١١٠٤٠٨ | ٣٧.٥٨ | ٥ ٧ | ٥.٨ | ٣ | ٣ | ٣.٥ | ٤.٤١ |
| النسبة | ٪٢١٢ | ٪٨٨٢ | ٪٤٩٨ | ٪٦٥٣ | ٪٩٤٤ | ٪٩٦٣ | ٪٨٤٠ | ٪٧٦.٩ |

(*) International Institute for Strategic Studies,Military Balance in The Gulf.. London: Oxford University,IISS),2000-2006.

وكما هو واضح فإن معدل الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي قد تزايد بشكل ملحوظ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر خلال السنوات الخمس ٢٠٠٠– ٢٠٠٥، مع اختلاف حجم هذه الزيادة من دولة لأخرى، وهذا يعكس في مجمله استمرار الهاجس الأمني لدى هذه الدول، وإدراكها أن البيئة الإقليمية أضحت أكثر اضطراباً سواء كان ذلك نتيجة لانفلات الأوضاع الأمنية في العراق أو لمحاولات إيران تكريس هيمنتها الإقليمية.

وعلى صعيد المناورات العسكرية تواصلت برامج المناورات السنوية في نفس مواعيدها سواء بين دول مجلس التعاون والدول الحليفة طبقاً لمعاهدات الدفاع الثنائية أو بين قوات دول المجلس مع بعضها بعضاً، من بينها مناورات (صقر الجزيرة –٢٠٠١) بين دول المجلس، ومناورات (صقر الخليج –٦) بين القوات القطرية والفرنسية في مارس وابريل،

وتمرينات (الربط الأساسي- ٢٠٠١) الجوية في البحرين في مايو ٢٠٠٢ بالاشتراك بين القوات الجوية لدول مجلس التعاون والقوات الجوية البريطانية والأمريكية، وتمرينات (تضامن-٧) للقوات البحرية لدول مجلس التعاون في الكويت في أكتوبر٢٠٠٢، وتمرين (حسم العقبان/٢٠٠١) في البحرين شاركت فيه دول مجلس التعاون وأمريكا ومصر والأردن، لكن أكبر المناورات العسكرية التي أجريت في المنطقة عام ٢٠٠١ هي مناورات (السيف السريع-٢) بين سلطنة عُمان والمملكة المتحدة في أكتوبر والتي شارك فيها ٢٤ ألف جندي بريطاني، وهو أكبر حجم من القوات يتم نشره خارج الأراضي البريطانية منذ حرب الخليج ١٩٩١ فضلاً عن ١٢ ألف عسكري من السلطنة.

**ثانياً: التعاون الدفاعي والعسكري الجماعي بين دول المجلس**

كانت توجهات دول مجلس التعاون قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر متركزة على تدعيم الهيكل الأمني المستقل، وكان هناك تقدم في هذا المجال حيث تم توقيع اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك[٢٠٥]، وتم اتخاذ خطوات مهمة عام ٢٠٠١، فقد تم إنهاء المرحلة الأولى في مشروع «حزام التعاون» الذي حقق الربط بين مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي في دول المجلس بشبكة إنذار مبكر وتغطية رادارية، وتم وضع حجر الأساس لمقر أول قاعدة عسكرية ضمن قوات درع الجزيرة في حفر الباطن، كما بدأت الدراسات الخاصة بإطلاق قمر اصطناعي للأغراض العسكرية خاصة بدول المجلس.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر واصلت دول المجلس سياستها الرامية إلى تعزيز التعاون الدفاعي المشترك، وكانت أبرز التطورات في هذا الخصوص:

أ) أسفرت اجتماعات وزراء دفاع دول المجلس في السنوات الأربع التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على العراق (٢٠٠٢-٢٠٠٥) عن قرارات مهمة تصب في تفعيل التعاون الدفاعي المشترك، وأهمها تطوير قوات درع الجزيرة لتكون نواة لجيش خليجي موحد، و إنشاء كلية مشتركة للأركان، إنشاء هيئة مشتركة للأركان، وتطوير وربط القوات الجوية لدول المجلس.

وفي القمة الرابعة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الكويت يومي ٢٢-٢٣/١٢/٢٠٠٣ كشف الفريق «صالح بن علي المحيا» رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة السعودية أن هناك اتجاهاً خليجياً لتطوير وزيادة حجم قوات درع الجزيرة ليصل حجمها إلى فرقة مشاة آلية بما يتراوح بين ١٥- ١٧ ألف جندي مع تطوير المعدات والآليات، وأوضح أن هناك مشروعين كبيرين يتم تنفيذهما حالياً هما: الأول

مشروع حزام التعاون المعني بالمراقبة الجوية فوق أجواء دول مجلس التعاون. الثاني مشروع الاتصالات المؤمنة وهو عبارة عن شبكة أرضية مزودة بكوابل الألياف البصرية[٣٠٦].

ب) إقرار دول المجلس في قمة الدوحة الثالثة والعشرين في ديسمبر ٢٠٠٢ تشكيل مجلس أعلى للدفاع المشترك لمواجهة التوترات داخل وخارج دول المجلس[٣٠٧]. ويرجع تشكيل هذا المجلس بالأساس إلى إدراك دول المجلس لخطورة التهديدات الداخلية والخارجية التي بدأت تتعرض لها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، الأمر الذي يتطلب معه إيجاد جهة للتنسيق المشترك.

جـ) الاتجاه إلى تطبيق وتفعيل نصوص اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك، وهو ما ظهر في استعانة الكويت بقوات من درع الجزيرة لمواجهة التهديدات العراقية المتصاعدة من جانب نظام صدام حسين ضد الكويت منذ منتصف عام ٢٠٠٢ وقبل إسقاطه، وقد مثّل ذلك سابقة هي الأولى من نوعها في التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي[٣٠٨].

وأوضح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر مبارك الأحمد الصباح في العاشر من فبراير ٢٠٠٣ أن الهدف من عمل قوات درع الجزيرة هو مساندة الجيش الكويتي كما هي حال أية دولة من دول المجلس في مثل هذه الظروف والعمل على مساندة دولة الكويت في صد أي اعتداء قد تتعرض له، وذلك في إطار تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي[٣٠٩].

وفي الوقت الذي يرى فيه البعض[٣١٠] أن استعانة الكويت بقوات درع الجزيرة ليست لها قيمة عسكرية حقيقية نظراً لوجود حشود أمريكية ضخمة ومدججة بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية على الأراضي الكويتية، وإنما كانت هذه الاستعانة تمثل محاولة من الكويت لجذب دول المجلس للمشاركة ولو بصورة غير مباشرة في الترتيبات العسكرية التي كانت جارية على قدم وساق بين الولايات المتحدة والكويت باعتبار أن قبول دول المجلس نشر قوات درع الجزيرة في الكويت في ظل هذه الظروف يعكس قبولاً ضمنياً من جانبها للموقف الكويتي القائم على التعاون الكلي مع الإدارة الأمريكية في الاستعدادات الخاصة بضرب العراق.

فإن البعض الآخر اعتبر أن هذه الخطوة تشكل بحد ذاتها أول محاولة حقيقية لتفعيل دور هذه القوات، وتحويلها إلى قوة تدخل سريع في دول مجلس التعاون الخليجي بحيث يمكن استخدامها في حالات الطوارئ والأزمات المماثلة، وهو ما يمكن أن يمثل خطوة

مهمة على طريق تعزيز التعاون العسكري بين دول المجلس، كما أنها تمثل تطبيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك والتي تقوم بالأساس على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل وتوحيد الجهود لتحقيق الدفاع المشترك وصيانة الأمن والسلام، وفقاً لمبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون والذي يؤكد على حتمية الاعتماد على القدرات الذاتية لدول المنطقة لتوفير متطلبات الأمن الذاتي لها في مواجهة أي اعتداءات أو تهديدات محتملة.

ويعكس هذا بدوره إدراك دول المجلس لأهمية تعزيز التعاون الأمني والدفاعي المشترك، انطلاقاً من قناعة مفادها أن ما تشهده المنطقة من تطورات متسارعة وتهديدات متصاعدة يفرض عليها ضرورة تطوير قدراتها الدفاعية الذاتية لكي تتمكن من حماية أمنها واستقرارها، بل والحفاظ على وجودها، كما أنه يعد تجسيداً في الوقت ذاته للمادة الثانية من اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك التي تشير إلى: «أن الدول الأعضاء تعتبر أي اعتداء على أي منها اعتداء عليها كلها، وأي خطر يتهدد إحداها إنما يتهددها جميعاً» كما أوجبت المادة الثالثة على الدول الأعضاء المبادرة فوراً إلى مساعدة الدولة أو الدول الأعضاء المعتدى عليها في رد أي عدوان أو تهديد يقع عليها واتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لرد هذا العدوان وإعادة الشرعية والأمن والسلام عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقاً للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة[٢١١].

وقد كان للانتشار الناجح لقوة درع الجزيرة في الكويت أثناء حرب الخليج الثالثة الأثر البالغ في اكتساب دول المجلس خبرة قتالية ناجحة بعكس ما حدث أثناء الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، فالاستراتيجية والتكتيك العسكري المستخدم للجهد العسكري الخليجي المواكب للحرب أثبتا إمكانية نجاح الجهد العسكري المشترك لدول المجلس نتيجة التخطيط المسبق الجيد والاستفادة من أخطاء الماضي، كما كان للاستخدام الأمثل لنظام القيادة والسيطرة والنظم الآلية وافتتاح مركز العمليات للدفاع الجوي والتنسيق الأثر الكبير في نجاح العمليات العسكرية حيث أثبت فعاليته في السيطرة على مسرح العمليات ونقل صورة متكاملة عن الأحداث المحيطة بشمال الخليج مما ساهم في تقليل الجهد العسكري وإعطاء أفضلية لعمليات الإنذار المبكر[٢١٢].

ولعل موافقة القمة السادسة والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في أبو ظبي في ديسمبر ٢٠٠٥ على ما جاء في رسالة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، بشأن تطوير قوات درع الجزيرة، وإحالة تلك المقترحات إلى مجلس الدفاع المشترك لدراستها ورفع التوصيات للدورة القادمة للمجلس الأعلى مؤشر مهم على الاهتمام بقوات درع الجزيرة وضرورة تطويرها.

### ثالثاً: التعاون الدفاعي والعسكري مع الولايات المتحدة

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى حدوث تغير جزئي في رؤية دول المجلس لأهمية الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، وانصرف هذا بدوره إلى طبيعة التعاون العسكري والدفاعي مع الولايات المتحدة، أو ما يطلق عليه (المظلة الأمنية الأمريكية)، واتضح هذا في الجوانب التالية:

١ – الانقسام بين دول المجلس حول أهمية الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة: بعد انتهاء الحملة الأمريكية على أفغانستان، بدأت المملكة العربية السعودية تثير مع المسؤولين الأمريكيين قضية الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها، وإنهاء هذا الوجود في قاعدة الأمير سلطان. وكشفت تقارير صحفية أمريكية[٢١٣] عن أن السعودية طلبت من الولايات المتحدة إنهاء وجودها العسكري في قواعدها، مشيرة إلى: «أن أعضاء كبار في الأسرة الحاكمة يرون أن الولايات المتحدة تجاوزت فترة الضيافة، وأن قواتها أصبحت تمثل عبئاً سياسياً، وأن السعودية تفضل تعاوناً عسكرياً أقل درجة مع الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب في أفغانستان، وإذا طلب من الولايات المتحدة إخراج قواتها من السعودية فلن يكون بوسعها أن تستخدم بانتظام قاعدة الأمير سلطان الجوية حيث تتمركز القوات الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١». واعتبرت هذه التقارير «أن الوجود العسكري الأمريكي في السعودية أصبح يمثل عبئاً على المملكة وعلى العالم العربي، فضلاً عن أن الحكومة السعودية لم تعد تشعر بالارتياح للقيام بدور ضمن الجهود الأمريكية الرامية إلى احتواء الرئيس العراقي صدام حسين، فضلاً عن رغبة السعوديين في عدم الظهور بأنهم يعتمدون على الدعم الأمريكي والمظلة الأمنية الغربية».

وطالبت السعودية الولايات المتحدة بعد الانتهاء من حرب العراق بسحب قواتها[٢١٤]، وبالفعل قررت وزارة الدفاع الأمريكية في نهاية ابريل ٢٠٠٣ نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بن عبد العزيز بالسعودية إلى قاعدة العديد بقطر، كما تم نقل مقر قيادة القوات الأمريكية من فلوريدا إلى قاعدة «السليلية» في قطر في الرابع عشر من نوفمبر ٢٠٠٣، وهو الأمر الذي اعتبره مراقبون مؤشراً على تحول الاهتمام الأمريكي من السعودية تجاه قطر.

هذا الموقف السعودي (الجديد) من الوجود العسكري يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل: أولها تنامي الاحتجاج من جانب العديد من الأوساط الداخلية في المملكة لوجود هذه القوات بعد افتقاد الشرعية التي كانت تدعمه[٢١٥]. ثانيها: أن كثيراً من السعوديين– سواء من

الإسلاميين المحافظين أو الأكثر تحرراً- لا يرحبون بهذا الوجود على أساس أنه يذكرهم بتبعية بلادهم للولايات المتحدة[٢١٦]. ثالثها: الموقف الأمريكي المعلن من العراق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أدركت المملكة أن العراق هو الهدف التالي بعد أفغانستان، الأمر الذي قد يسبب لها مأزقاً داخلياً في حال طلبت الولايات المتحدة منها تسهيلات عسكرية[٢١٧]. رابعها التوتر الذي شهدته العلاقات الأمريكية- السعودية واستمرار الحملة على المملكة في وسائل الإعلام الأمريكية، ومعارضة الرياض لأسلوب الولايات المتحدة في الحرب ضد «الإرهاب» والقائم على استخدام القوة العسكرية والتهديد باستخدامها دون وجود معايير واضحة ترشد من هذا الاستخدام، وظهر هذا في تأكيد المملكة على عدة ثوابت يجب الأخذ بها في الحرب ضد «الإرهاب»، اعتبرتها بعض الأوساط في واشنطن في المقابل عدم تعاون من قبل السلطات السعودية في حملة مكافحة الإرهاب[٢١٨].

٢ - غياب الموقف الجماعي الموحد لدول مجلس التعاون حول التعاون العسكري في الحملة ضد أفغانستان والإرهاب بشكل عام : ففي الوقت الذي كان الموقف الخليجي الذي تبناه المجلس إزاء الحرب ضد «الإرهاب» بعد وقوع الأحداث مباشرة يقتضي التشاور والتنسيق لاتخاذ موقف جماعي موحد، فقد بدأت بعض دول المجلس في اتخاذ مواقف انفرادية، تخالف الموقف العام للمجلس بخصوص المشاركة في الحرب ضد «الإرهاب»، وتقديم مساعدات لوجستية للولايات المتحدة في حربها ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان أو لجهة المشاركة في الحرب على العراق.

٣ - اتجاه بعض دول المجلس (قطر والبحرين وسلطنة عُمان) إلى التقرب من الولايات المتحدة عسكرياً ودفاعياً: حيث دخلت قطر في عام ٢٠٠٢ في علاقات غير مسبوقة في التحالف مع الولايات المتحدة، وذلك من خلال توسيع قاعدة «العديد» وقاعدتين أخريين، وما تردد طوال العام عن نقل ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ضابط وجندي من القيادة المركزية الأمريكية الموجودة في تامبا- فلوريدا.

وكان لافتاً تزامن تكثيف الوجود الأمريكي في قطر مع الحملة التي شنتها وسائل الإعلام الأمريكية ضد السعودية وإبراز الاختلاف بشأن استخدام قاعدة الأمير سلطان.

وأبرمت قطر والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ اتفاقية عسكرية بشأن استخدام القواعد القطرية من قبل القوات الأمريكية أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكي إلى الدوحة، ويتيح الاتفاق للولايات المتحدة تطوير المنشآت في القواعد الموجودة في قطر التي تستخدمها

في إطار اتفاق دفاعي أبرم عام ١٩٩٢، ويتضمن الاتفاق كذلك السماح بعمل القوات الأمريكية في قاعدة «العديد» وتطويرها وتوسيع نطاق عمل هذه القوات[٢١٩]. وهذا الاتفاق - بحسب العديد من المحللين- هو مجرد تكريس لأمر قائم وإضفاء صفة رسمية تعاقدية على واقع متحقق منذ عام ٢٠٠٠، فمنذ ذلك العام وضعت قطر قاعدة «العديد» تحت تصرف القوات الأمريكية.

ورغم تأكيد الدوحة أن هذا الاتفاق يأتي بهدف حمايتها والدفاع عنها في مواجهة أي تهديدات محتملة من جانب دول الجوار، إلا أنه - أي الاتفاق - قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة على علاقات قطر الإقليمية فيما لو تم توظيفه ضد أي من دول الجوار- مثل إيران- في إطار الحملة الأمريكية ضد «الإرهاب»[٢٢٠]، ويثير ذلك بدوره أسئلة عديدة من قبيل: في حالة تهديد الولايات المتحدة بالقيام بعمل عسكري ضد إيران ما مدى سلطة قطر على سلوك القوات الأمريكية على أراضيها؟ ومدى معرفتها بما يجري في القاعدة؟ خصوصاً في حالات قد تدخل الدولة المضيفة للقواعد في حرب باعتبارها قاعدة خلفية ومسرحاً لانطلاق العمليات والقاذفات والصواريخ؟

وبالنسبة لسلطنة عُمان، فقد كشفت بعض التقارير عن إنشاء قاعدة جوية أمريكية في ولاية «المصنعة» لاستقبال القاذفات وطائرات إعادة تزويد المقاتلات بالوقود من الجو، لكن وزارة الدفاع العُمانية نفت ذلك، وأكدت أن المشروع الذي يجري تنفيذه هو مطار عسكري لاستخدام سلاح الجو السلطاني العماني، وأن هذا المطار سيكون قاعدة جوية عمانية صرفاً، وأن الحكومة لم - ولن - تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، وأن أي تسهيلات عسكرية تحكمها اتفاقيات معروفة ومعلنة، وأن استخدام هذه التسهيلات مرهون بالموافقة العُمانية. ومن المعروف أن سلطنة عُمان مرتبطة مع الولايات المتحدة باتفاقية تسهيلات عسكرية مدتها عشر سنوات تم تجديدها عام ٢٠٠١. أما الكويت، فقد جددت في شهر ابريل من العام ٢٠٠٢ معاهدة الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة لمدة عشر سنوات أخرى.

التركيز الأمريكي على التعاون العسكري مع هذه الدول- حسب العديد من المحللين- كان يرتبط بالاستعدادات الأمريكية للتحضير لحربها على العراق؛ لأن الوجود والانتشار لهدف الحرب ضد «الإرهاب» يختلف عن الوجود لهدف الحرب على العراق، حيث إن أدوار هذه القواعد تختلف باختلاف الهدف السياسي والعسكري وبالاختلاف بين الاستراتيجية والتكتيكات[٢٢١].

بناء على ما سبق، يمكن استنتاج أن رؤية دول المجلس إزاء الوجود العسكري الأجنبي والتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة لم تعد موحدة كما كان الوضع بعد حرب الخليج الثانية، فهناك بعض الدول أعربت عن رغبتها في سحب أو تقليل هذا الوجود على الأقل، وهناك دول أخرى اتجهت إلى تعزيز تعاونها العسكري، لكن هذه الدول تشترك في تنامي الضغوط الشعبية داخلها والرافضة لهذا الوجود، أو الاستمرار في علاقاتها الدفاعية والعسكرية مع الولايات المتحدة.

## المبحث الثالث: تأثير أحداث سبتمبر في الاستراتيجية الأمنية لدول مجلس التعاون

فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحديات عديدة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بمفهومه الشامل (سياسياً وأمنياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً) نتيجة للربط – الخاطئ والمزعوم– بين هذه الدول وبين ظاهرتي التطرف والإرهاب من جانب بعض الأوساط الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة.

لهذا ركزت هذه الدول بصورة أساسية على محاربة هاتين الظاهرتين لتنفي عن نفسها تلك المزاعم والادعاءات من ناحية، ولتثبت أنها كانت ضحية الإرهاب من ناحية ثانية، ولتؤكد أنها تعاونت قبل أحداث سبتمبر مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب من ناحية ثالثة.

وارتكزت دول المجلس على عدة مبادئ أساسية في مواجهتها لهاتين الظاهرتين أهمها[٢٢٢]:

– إن الإرهاب ظاهرة لا دين لها ولا وطن، وأنه عمل دخيل على المبادئ الإسلامية، ومن ثم فالتنظيمات الإرهابية لا يجوز وصفها بالإسلامية، وعلى هذا فإن من أهداف جهود مكافحة الإرهاب عربياً، وتحديداً على المستوى الإعلامي، تصحيح الصورة المشوهة عن الإسلام.

– أن ظاهرة الإرهاب في العالم بشكل عام ترجع في الأغلب إلى فقدان العدالة الاقتصادية والسياسية، وسياسات الكيل بمكيالين، وبقاء العديد من النزاعات الإقليمية دون تسوية.

– أن هناك فرقاً بين الإرهاب المنبوذ غير المشروع دينياً وقانونياً وأخلاقياً، والكفاح المسلح المشروع ضد الاحتلال الأجنبي المجاز وفق المواثيق الدولية والشرائع الدينية.

– أن الأسلوب الأمثل في التعامل مع الإرهاب هو إعمال الحكمة وألا يقتصر الأمر على الحل الأمني، وأن تكون الحرب ضده متعددة الجوانب لاستئصاله من جذوره والقضاء على الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تساعد الإرهابيين على ممارسة أعمالهم.

– ضرورة أن تكون محاربة «الإرهاب» مسؤولية دولية تضامنية لا تنفرد بها دولة دون سائر الدول، وذلك حتى لا تتحول تلك الدولة إلى «شرطي عالمي» توجه اتهاماتها إلى كل دولة تتعارض مصالحها معها، وإنما ينبغي أن تأتي في إطار منظمة الأمم المتحدة وفي إطار اتفاقيات دولية منظمة للعمل الدولي في هذا الصدد، ومن الضروري أن يوضع الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب في إطاره الصحيح، وأن تتم المكافحة تبعاً لرؤية شاملة لظاهرة الإرهاب التي تتميز بالتعقد وتعدد أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية أيضاً، ومن ثم فإن مكافحتها تتطلب العمل على اقتلاع الإرهاب من جذوره والقضاء على العوامل المسببة له.

هذه المبادئ عكست الرؤية الشاملة التي تبنتها دول المجلس في مكافحة ظاهرة الإرهاب بعد أحداث سبتمبر، حيث اشتملت على الإجراءات التالية:

١ – الإجراءات الأمنية: دفعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر دول المجلس إلى التفكير مجدداً في ضرورة التصديق على الاتفاقية الأمنية أو على الأقل تفعيل بعض بنودها ريثما يتم الاتفاق على البنود مصدر الخلاف، وعقد وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون الخليجي في العاصمة البحرينية المنامة يوم ٢٩/١٠/٢٠٠١ اجتماعاً برئاسة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير داخلية البحرين آنذاك، تم خلالها الاتفاق على ما يلي[٢٢٣]:

– تعزيز التعاون الأمني بين الدول الست الأعضاء في المجلس على صعيد تبادل المعلومات مع أجهزة التحقيق الأمريكية حول بعض الأشخاص والمنظمات التي تحوم حولها الشبهات بدعم الإرهاب، أو تلك التي ترتبط بعلاقة بتنظيم القاعدة.

– التأكيد على التعاون ضمن الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب الهادفة إلى تحديد مرتكبي الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة.

– تعزيز مجال الدفاع المدني وتنظيم الدورات التدريبية المتقدمة في دول مجلس التعاون لتنمية العناصر الأمنية وتطوير قدراتها، وتطبيق توصيات اللجنة التحضيرية بشأن مشروع القانون الاسترشادي الموحد لمكافحة غسل الأموال لدول مجلس التعاون.

– اتخاذ الخطوات المناسبة وتعزيز الإجراءات الوقائية وتطوير الوسائل المتعلقة بالمواجهة التشريعية والأمنية للإرهاب، بما يتماشى مع الظروف والتحولات المستجدة، ويكفل وقاية دول المجلس وشعوبها من المخاطر الإرهابية.

– تعزيز جهود توفير التدريب المشترك للعاملين في أجهزة الأمن، والأخذ بأحدث التقنيات وتطوير الأساليب التدريبية وتبادل الخبرات بين دول المجلس.

وكان لافتاً اهتمام دول المجلس باتخاذ إجراءات أمنية وُصفت بالوقائية أو الاحترازية، كإعادة تقييم علاقاتها مع بعض الجماعات الإسلامية، وبرز في هذا الخصوص الموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية ضد جماعة الإخوان المسلمين، حيث أعلنت وزارة الداخلية في عام ٢٠٠٢ عن طرد العديد من عناصر الإخوان وإعادتهم إلى بلدانهم بتهمة زعزعة استقرار البلاد طبقاً لما أعلنه وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز الذي قال: «إنهم سبب المشاكل في عالمنا العربي وربما في عالمنا الإسلامي». ويمثل هذا الموقف من الإخوان تطوراً جديداً في التعامل السعودي مع الجماعة التي أعطتها حرية حركة ودعمتها في الستينيات، ويعتبر بحسب البعض(٢٢٤) بمثابة رسالة إلى الخارج مفادها: «أن الفكر المتطرف وارد من الخارج وليس محلي النشأة مستوطن، وليس مواطناً».

وفي إطار الإجراءات الوقائية أيضاً، قامت الحكومة السعودية بالتحقيق مع أعداد كبيرة من العائدين من أفغانستان، وفي الكويت أعلنت الحكومة عام ٢٠٠٢ عزمها على تنفيذ مشروع وطني لمكافحة التطرف والإرهاب واجتثاث الجذور والفروع، كما أقر مجلس الوزراء مرسوماً بقانون لجمع الأسلحة والذخائر بعد حوادث الاعتداء على الأمريكيين.

وكان التطور الأبرز في مكافحة ظاهرة الإرهاب، هو توقيع دول المجلس الاتفاقية الأمنية المشتركة لمكافحة الإرهاب في مايو ٢٠٠٤ بما يؤكد عزم هذه الدول على التصدي للظاهرة ومكافحتها بشكل جماعي.

وتكتسب تلك الاتفاقية أهمية خاصة، في ضوء عدة عوامل[٢٢٥]، أولها: أنها تعد إحدى آليات تفعيل استراتيجية المجلس لمكافحة ظاهرتي «التطرف» و«الإرهاب»، اللتين أضحتا أخطر المصادر التي تهدد الأمن والاستقرار بعد الحرب على العراق. ثانيها: تأكيد تلك الاتفاقية على مبدأ أن التصدي للعمليات الإرهابية لابد وأن يأتي بشكل جماعي من جانب دولها، وهو المبدأ الذي يشكل مع نظيره القائل: «إن أمن الخليج مسؤولية أبنائه» منظومة فكرية من شأن تجسيدها في صورة خطوات إجرائية على أرض الواقع تعزيز الأمن

والاستقرار في المنطقة برمتها. ثالثها: ما تضمنته تلك الاتفاقية من بنود تنص على تبادل المعلومات والخبرات بغية تفعيل التعاون الأمني بين دول المجلس، إضافة إلى تأكيدها ضرورة تعزيز الإجراءات الوقائية وتطوير الوسائل المتعلقة بالمواجهة التشريعية والأمنية للإرهاب بما يتماشى مع الظروف والتحولات المستجدة ويكفل وقاية دول المجلس وشعوبها من المخاطر الإرهابية.

وإضافة إلى ما سبق، وضعت دول المجلس عدة خطط أمنية لمواجهة أزماتها الأمنية ارتكزت على عدة أسس، هي:

أ- اعتماد الشفافية؛ حيث انتقلت أجهزة الأمن الخليجية من السرية إلى العلانية فيما يتعلق بعمليات ضبط واعتقال العناصر الإرهابية المطلوبة؛ من خلال إصدار بيانات رسمية توضح فيها هوية المطلوبين والمشتبه في تورطهم بأعمال إرهابية.

ب- تكثيف التواجد الأمني وملاحقة جميع المطلوبين، وهو ما أسفر عن تحقيق نجاحات أمنية عديدة، ففي السعودية - على سبيل المثال - تم اعتقال أكثر من ٧٠٠ شخص مشتبه فيهم، ووصل إجمالي المضبوطات التي تمكنت سلطات الأمن السعودية من العثور عليها بحوزة المجموعات الإرهابية خلال المداهمات في السنوات الأربع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أكثر من ٦٤ مسدساً، و٥٥٣ رشاشاً، و٢٣٥ قنبلة، و٢١ حزاماً ناسفاً، و٢٤٥٨٥,٤ كلم من المتفجرات، و٢٢٣٦٢٢ طلقة نارية، و١٠ بنادق، و٥٢٣ مخزن ذخيرة، وأكثر من ٦٠ هاتفاً جوالاً، وما يزيد على ٥٥ جهاز كمبيوتر، وأكثر من ٥٣٨ صاعق تفجير، و٧ سيوف، و٧١٦ شريط فيديو ممغنطاً، و٩ كاميرات، و١٤٤ سترة واقية من الرصاص، و٦ سيارات، و٥٦٤ كبسولة تفجير، ومعملاً واحداً للمتفجرات، وعدداً من موازين المتفجرات، وكميات غير محددة من المجوهرات، و١٦٤ ختماً لدوائر حكومية، و٩٨٥ جهاز ماجلان لتحديد المواقع عبر الأقمار الصناعية، و٣٥٥ قذيفة «آر بي جي»، و٢٣٠ قاذفة «آر بي جي»، وطابعتان، و٤ ماسحات ضوئية، ولاقط مكالمات، و٣ أسطوانات غاز، وماكينة رش طلاء واحدة، و٤ صواريخ، و٢٦ جهاز إرسال لاسلكي من نوع كينوود، و٢١١٣٢٣٢ ريالاً.

وفي الكويت، اعتقلت سلطات الأمن عشرات المشتبه في تورطهم في إعداد أعمال إرهابية بالبلاد، وصادرت ٣٤٩ قنبلة يدوية وعشرات البنادق الآلية، إضافة إلى الكشف عن العديد من الخلايا الإرهابية. واعتقلت السلطات العمانية نحو ١٠٠ شخص خططوا لاعتداءات تستهدف مهرجان مسقط التجاري والثقافي الذي افتتح في ٢١ يناير ٢٠٠٥ وكذلك ضد مراكز تجارية ومنشآت نفطية.

جـ- تطوير الإجراءات الأمنية، والتي اتخذت العديد من المظاهر في مقدمتها وضع نقاط تفتيش في بعض الشوارع والتقاطعات، بل ونشر كاميرات ذات تقنية عالية لرصد الإرهابيين في الشوارع الرئيسية، وهو الإجراء الذي اتخذته السعودية لحماية العاصمة الرياض حيث نشرت بها ٨٩ كاميرا تعمل بنظام «فاتريكين» وهو أحدث ما توصلت إليه التقنية العالمية.

كما تضمنت تلك الإجراءات تأمين أجهزة تفتيش الكشف عن وجود متفجرات وأسلحة، وإصدار الأوامر لأصحاب محلات ومشاغل بيع الزي العسكري بعدم بيع الزي العسكري إلا لمن يتم التأكد من صحة هويته، إضافة إلى تعزيز إجراءات الحماية على المجمعات السكنية التي يقطنها غربيون، وعلى المنشآت النفطية، لاسيما بعد أن تم استهداف عدة منشآت نفطية سعودية أبرزها مركز ينبع للبتروكيماويات ومراكز صناعة النفط في الخبر.

كما اتخذت دول المجلس العديد من الإجراءات الرامية لوضع ضوابط للحد من حمل السلاح المرخص، فقد قررت وزارة الداخلية السعودية يوم ٢٠٠٤/١٠/٨ منع حمل السلاح المرخص داخل حدود الحرمين الشريفين، وكذلك على بعد ٥٠٠ متر من المناطق البترولية والعسكرية، إضافة إلى منع استخدام السلاح أو حمله أثناء حفلات الزواج أو غير ذلك من الاحتفالات والتجمعات العامة، موضحة أن العقوبات المترتبة على كل من يخالف هذه التعليمات تشمل مصادرة السلاح أو الأسلحة المضبوطة وغرامة مالية لا تتجاوز ألف ريال.

وهو الإجراء الذي اتخذته الكويت أيضاً بهدف احتواء ظاهرة العنف في البلاد قبل استفحالها، فقد أقر مجلس الأمة يوم ٢ فبراير ٢٠٠٥ قانوناً يقضي بمنح قوات الأمن صلاحيات أوسع في البحث عن السلاح غير المرخص وجمعه، ويمهل مالكي الأسلحة ثلاثة أشهر لتسليمها إلى وزارة الداخلية، دون أي مساءلة قانونية، ويسري هذا القانون لمدة عامين فقط من تاريخ إقراره، وهو ما اعتبره المراقبون نقلة نوعية في مواجهة التحديات الأمنية التي تتعرض لها الكويت حيث يعكس تصديق المجلس على هذا القانون وحدة الصف الوطني تجاه مخاطر الإرهاب والتطرف من كافة القوى والتيارات السياسية في البلاد.

وعلاوة على ذلك، عززت الدول الخليجية من الإجراءات الأمنية والرقابية على المواقع الحدودية بهدف ملاحقة المطلوبين وإفشال محاولاتهم للتهريب والتسلل، حيث اتجهت كل من السعودية والكويت والإمارات لتطبيق أحدث تقنيات بيانات «البصمة الحيوية»

للتعرف على هويات المسافرين في المطارات والموانئ البحرية والمعابر الحدودية في عدد من المدن الرئيسية كمدينة الكويت وجدة وأبو ظبي.

ونجحت أجهزة الأمن الكويتية في شهر إبريل ٢٠٠٤ في تفكيك شبكة لتهريب السلاح من العراق إلى السعودية عبر الكويت، فيما نجح حرس الحدود السعودي خلال النصف الأخير من عام ٢٠٠٤ في إلقاء القبض على ٣٨٣٢٧٠ متسللاً قاموا بتهريب ١,٧ مليون من قنابل وأصابع ديناميت وألغام وذخائر مع مخازنها، و٦٦٠٩,٨ كيلو جرام من مادة الحشيش، وحوالي مليوني حبة مخدرة.

كما سعت دول المجلس في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر إلى تفعيل تعاونها الأمني في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك عبر اتفاقيات ثنائية فيما بينها للتنسيق في مجال تبادل المعلومات، وتوحيد الجهود لاحتواء ظاهرة الإرهاب التي بدأت تطل بوجهها من جديد في بعض دول المجلس، وقد أسفر هذا التعاون عن تحقيق عدة نجاحات في مجال مكافحة أعمال العنف والإرهاب، منها: مساعدة أجهزة الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة في اعتقال «عبد الرحيم الناشري» الذي عرف بأنه زعيم تنظيم القاعدة في الخليج، وذلك في شهر أكتوبر ٢٠٠٢، وتمكنت أجهزة الأمن الكويتية بمساعدة نظيرتها السعودية من القبض على الشرطي الكويتي المتهم بإطلاق النار على جنود أمريكيين في الكويت أوائل عام ٢٠٠٣، كما ساعد هذا التعاون دولة الكويت في محاصرة بعض المجموعات الإرهابية على أراضيها خلال شهر يناير ٢٠٠٥ واعتقال ٢٤ إرهابياً من بينهم عدة سعوديين كانوا يخططون للقيام بأعمال إرهابية في الكويت.

وبعد حادثة «حولي» في فبراير ٢٠٠٥ شهد التعاون الأمني بين الكويت والسعودية تحولاً من صيغة التشاور وتبادل المعلومات إلى صيغة تنفيذية – ميدانية؛ حيث قام فريق تحقيق أمني كويتي بزيارة خاطفة للرياض للاطلاع على سير التحقيق مع شخصين اعتقلتهما السعودية بناء على معلومات كويتية لصلتهما بالحادث الأخير، وقامت السعودية بتسليم الكويت بصمات المشتبه فيهما ومعلومات مهمة وردت في التحقيق قد تؤدي للكشف عن أسماء جديدة لها صلة بالعملية الإرهابية وعناصر أخرى.

وإضافة إلى التعاون الأمني البيني، كانت دول المجلس من أوائل الدول التي دعت إلى تعزيز التعاون الدولي والاقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك على النحو التالي:

على الصعيد الدولي كشف الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن عن أن المخابرات الأمريكية أدارت من السعودية حربها ضد «القاعدة» في اليمن، كما أكد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية دعم بلاده التام لقرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب، وأنها تعاونت بشكل كامل مع جهود مكافحته، والتقى الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في الرياض مع منسق مكافحة الإرهاب في الحكومة الأمريكية «فرانسيس تايلور»، وبحث معه سبل التعاون في الحملة على الإرهاب[٢٢٦].

وعلى الصعيد الإقليمي، تعاونت دول المجلس مع إيران وأبرم بعضها معها مذكرات أمنية تتعلق بالتعاون المشترك في محاربة الإرهاب، ومكافحة التسلل عبر الحدود. كما تعاونت مع تركيا وتمثل ذلك في اتفاقية التعاون الأمني التي وقعتها مع السعودية في شهر مايو ٢٠٠٥.

وفي نفس الإطار، جاء المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي نظمته المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٥ إلى ٨ فبراير ٢٠٠٥، وبمشاركة ٥١ دولة إلى جانب ١٢ منظمة دولية وإقليمية متخصصة منها الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الانتربول»، ومجلس التعاون الخليجي، ومجلس وزراء الداخلية العرب، ورابطة العالم الإسلامي.

ويعد هذا المؤتمر هو أول محاولة جماعية تسعى لدراسة ظاهرة الإرهاب، حيث تضمن العديد من الأفكار والتوصيات، والتي يمكن أن تشكل نواة لاستراتيجية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب، مثل الدعوة التي وجهها الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يقوم عليه متخصصون بغرض تبادل المعلومات بشكل فوري للحيلولة دون وقوع الأحداث الإرهابية، والتأكيد على ضرورة إزالة الأسباب الحقيقية للإرهاب.

٢ - **الإجراءات المالية**: وتدور بالأساس حول تأييد التحرك والتعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، وقطع الطريق على مصادر التمويل، وفي هذا السياق حرصت دول المجلس على دعم جهود مكافحة الإرهاب مالياً، حيث اتخذت عدة إجراءات فردية وجماعية صارت بالتوازي على ثلاثة اتجاهات، هي: الأول: إصدار قوانين لمكافحة غسل الأموال[٢٢٧] لقطع الطريق أمام أي جهات أو منظمات يشتبه في أنها على علاقة بالإرهاب. الثاني: تجميد الأموال المشتبه في علاقتها بالإرهاب[٢٢٨]. الثالث: إعادة تنظيم عمل المؤسسات

والجمعيات الخيرية لضمان عدم تورطها في تمويل العمليات الإرهابية[٢٢٩].

وعلى الصعيد الدولي، تجاوبت دول المجلس مع قرارات الأمم المتحدة الصادرة عقب أحداث ١١ سبتمبر، وفي مقدمتها: القراران الدوليان ١٣٦٨ و ١٣٧٣ الصادران في شهر سبتمبر من عام ٢٠٠١، واللذان وضعا استراتيجية دولية متكاملة لمكافحة تمويل الإرهاب تقوم على آليات وقواعد جديدة، منها: تجميد كل الأرصدة المالية لكل الجماعات المشتبه في تورطها في أعمال إرهابية، وقمع كل من يساعدهم، وإلزام كل الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية بإتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمحاربة الإرهاب من بينها تبادل المعلومات الاستخباراتية، ومنح الدول حق استخدام القوة العسكرية إذا ما تعرضت لأي هجمات إرهابية، والامتناع عن توفير أي دعم فعلي أو ضمني لكيانات أو أشخاص يتورطون في أعمال إرهابية. وتأسيساً على ذلك، اتخذت دول المجلس العديد من الإجراءات التي توافقت مع قرارات الشرعية الدولية في مسألة مكافحة الإرهاب.

وفي إطار الجهود التي تؤكد حرص الدول الخليجية على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، استضافت مملكة البحرين للاجتماع الدولي الذي شهد التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بإعلان قيام مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يوم ٢٩/١١/٢٠٠٤، لتكون أول منظمة من نوعها على المستوى الإقليمي، تضم في عضويتها ١٤ دولة من دول المنطقة، وهي بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الست «مصر وتونس والجزائر والمغرب وسوريا ولبنان والأردن واليمن»[٢٣٠].

٣ – الإجراءات الثقافية: يعد البعد الثقافي من أهم المحاور في استراتيجية دول مجلس التعاون في محاربة أعمال العنف والتطرف، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بدأت هذه الدول تدرك أن هناك ضرورة لإعادة النظر في الخطاب الديني والاهتمام بالأمن الفكري باعتباره حائط الصد الأول في أية مواجهة مع الإرهاب[٢٣١]، وبدأت بعض الأصوات تناقش أثر مناهج التربية والتعليم في تربية العقلية المتطرفة وأثر خطب المساجد والأئمة في نشر التطرف في المذاهب الدينية وتأثير بعض الفتاوى في عقول الشباب وانعكاسات سنوات من التشجيع غير الرسمي والسكوت الرسمي على خروج مئات العناصر من الشباب الخليجي استجابة لدعوات الجهاد في أفغانستان وفي بقاع شتى من العالم الإسلامي لإقامة إمارات إسلامية تشكل دولاً مثالية طبقًا للنموذج الإسلامي الذي تصوروه على أيدي معلميهم[٢٣٢].

وكان التوجه الرئيسي للمسؤولين السعوديين هو دعوة العلماء إلى البعد عن الغلو والتطرف ومطالبتهم بالاعتدال، وكانت هذه الإجراءات ضرورية في ضوء اتهامات تتعلق بالخطاب الديني والمناهج الدراسية والبرامج الدينية وأساليب الدعوة ودور المنابر وخطب الجمعة ومسؤوليتها عن الفكر المتشدد[٢٢٢].

وقامت المملكة العربية السعودية بإجراءات حاسمة من أجل مواجهة الفكر المتطرف لبعض الخطباء والأئمة في إطار حربها ضد الإرهاب، كان أبرزها إقالة نحو ٩٠٠ إمام وداعية بسبب قصورهم في أداء مهامهم وقيامهم بالترويج للأفكار المتطرفة. كما أوقفت المملكة عام ٢٠٠٣ نحو ١٣٥٧ مسؤولاً دينياً عن العمل وطلبت منهم حضور دورات تدريبية في إطار برنامج وضعته وزارة الشؤون الإسلامية لتحسين أدائهم، وصدرت العديد من الفتاوى التي تحرم الإرهاب وتجرم مرتكبيه.

أما الكويت فوضعت في شهر يوليو ٢٠٠٤ خطة عمل لتوعية الشباب من الأفكار الخطيرة التي يبثها بعض المتطرفين في صفوفهم، ورصدت ١٥ مليون دولار من أجل دعم اللجنة التي يترأسها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وتضم قيادات من وزارات التربية والإعلام وجامعة الكويت وجمعيات النفع العام ورجال دين، وتهدف إلى وضع آلية مرنة تتصدى لظاهرة التطرف الديني الذي بدأ ينتشر في الكويت.

وبالتوازي مع تطوير الخطاب الديني اتجهت دول المجلس إلى إصلاح التعليم وبخاصة التعليم الديني الذي بات من أهم القضايا ذات الصلة بمكافحة ظاهرتي التطرف والإرهاب، وفي هذا السياق أقر مجلس الشورى السعودي في شهر يناير ٢٠٠٤ مشروع التقويم الشامل للتعليم في المملكة الذي يدعو إلى تأصيل المفهوم الإسلامي باعتداله ووسطيته في فلسفة التربية ومناهجها وتدريب الطلاب على الحوار والتفكير. كما قدمت اللجنة الخاصة بدراسة ظاهرة الإرهاب في شهر فبراير ٢٠٠٥ عدة توصيات كان على رأسها مراجعة المحتوى المعرفي لبعض المناهج بما في ذلك مادة الثقافة الإسلامية التي تدرس في الجامعات وربطها بالقضايا الفكرية المعاصرة، إضافة إلى توسيع مساحة مناقشة هموم المجتمع وإعداد مواد إعلامية كفيلة بغرس القيم الدينية والوطنية ونشر ثقافة التسامح والوسطية، فضلاً عن منع كل مظاهر الاستفزاز الإعلامي لمشاعر المواطنين والاهتمام بالخطاب الإعلامي الخارجي.

وقد حرص المسؤولون السعوديون على اعتبار ما يتم من تغيير لا يأتي استجابة للضغوط الخارجية مؤكدين أن هذه الخطط لتحديث التعليم كانت معدة قبل أحداث الحادي

عشر من سبتمبر، ومع ذلك فقد أكدوا ضرورة التعايش وعدم القطيعة مع العصر في ضوء حقيقة التواصل العالمي السريع والتطورات الدولية التي جعلت العالم قرية صغيرة.

وفي الكويت أُعلن عن اتجاه لمراجعة مناهج التربية الإسلامية خصوصاً ما يتعلق بمفهوم الجهاد، وذلك في إطار عمل «اللجنة الاستراتيجية الأمنية» المشكلة بأمر من مجلس الوزراء والتي تبحث معالجة ظاهرة التطرف والعنف في المجتمع الكويتي، وتضم اللجنة ممثلين عن وزارات الشؤون الإسلامية والإعلام والتربية، وقد جعلت اللجنة في مقدمة خطوات التجديد إحداث تغييرات سريعة في بعض الموضوعات المتعلقة بالجهاد ومصطلحاته المنتشرة في المناهج الدراسية وإعادة النظر في تفسير مصطلح الجهاد وكيفية توظيفه في الاتجاه الذي يفيد، والتركيز على تدريس الآيات القرآنية الداعية إلى التسامح والمحبة وانتقائها بشكل مدروس[٢٢٤].

و أكد أمير الكويت الشيخ «صباح الأحمد» (حين كان رئيساً للوزراء) يوم ٢١/٢/٢٠٠٥ على ضرورة تغيير الأساليب والطرق والوسائل التعليمية السائدة في مؤسسات التعليم الكويتية بكل مراحله وتحويل العملية التعليمية من ثقافة الحفظ والتلقي إلى المعرفة والابتكار والإبداع والبحث العلمي في خطوة من أجل محاربة أفكار التطرف والعنف.

وكانت أجهزة وخبراء وزارة التربية والتعليم الكويتية قد بدأت منذ نهاية عام ٢٠٠٤ عملية مسح شامل لمناهج التربية الإسلامية في كل المراحل في إطار تطوير مناهج التعليم. كما أعلنت الحكومة عن خطة لبث روح الوسطية والاعتدال بين الشباب عبر إقامة دورات تأهيلية لأعضاء هيئات التدريس في كافة المراحل الدراسية وتخصيص أنشطة وبرامج توعية للطلاب تركز على التحذير من ظاهرة التطرف والإرهاب، وتشديد الرقابة على الأئمة الذين يحرضون على العنف من فوق منابر وزارة الأوقاف، وهو ما يعد استكمالاً لجهود الحكومة في هذا الشأن والتي من أبرزها: إعلان وزير الأوقاف عن فصل ١٣ إماماً وإحالتهم إلى القضاء لأنهم تجاوزوا رسالة المسجد وشجعوا على التطرف الديني، وتشكيل لجنة حكومية لمكافحة التطرف ولجنة أخرى لحماية النشء من الانحراف الخلقي وغيرها من الجهود.

وشرعت دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك في إدخال تعديلات على المناهج الدراسية، لكنها نفت أيضاً أن يكون ذلك بضغط من الخارج.

ورغم أن هذه المشاريع والخطط التطويرية لإصلاح النظام التعليمي كانت مطروحة فعلياً قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلا أنها وضعت موضع التنفيذ بعد تلك الأحداث

التي جعلت المسؤولين في دول الخليج يتبصرون بحقيقة العلاقة بين التعليم وتكوين الشخصية المهادنة والمعتدلة[٢٣٥].

ما يعني معه أن السياسات الثقافية بهذا المعنى هي محاولة للتكيف مع الضغوط الأمريكية لفرض قيود على الممارسات والتعليم الديني في هذه الدول[٢٣٦]. وهي مهمة شاقة لأن المزيد من التجاوب مع الضغوط الأمريكية يحمل معه مخاطر توليد ضغوط داخلية ضد النظم الحاكمة، كما أن بطء أو سلبية التجاوب تزيد من التوتر مع الولايات المتحدة التي تربط بين التعليم والثقافة الدينية وعملية توليد أو تفريخ الاتجاهات الارهابية.

٤ – الإجراءات السياسية: بدأت العديد من الأصوات في دول المجلس بعد أحداث سبتمبر تطالب بإدخال إصلاحات سياسية تتأقلم مع الواقع الدولي الجديد وتتكيف مع التحديات التي يفرضها، خاصة أن هذه الأحداث أدخلت دول المجلس في دائرة الشك والتوجس، وباتت في دائرة الاتهام بأنها مصدر التطرف والإرهاب. ولهذا تولدت قناعة لدى كثير من النخب الخليجية بأن تراكم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد يعصف بدولهم، وأن إدخال إصلاحات سياسية بات أولوية يجب الشروع في تنفيذها[٢٣٧].

وأصبحت الدعوة إلى الإسراع بخطى الإصلاح والتطور الديمقراطي في دول المجلس ضرورة لتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي وتعزيز الثقة بين الحكومات والشعوب وتدعيم قوة وتماسك الداخل ليكون أكثر قدرة على مواجهة تحديات الخارج[٢٣٨].

وكانت خطوات الإصلاح السياسي التي اتخذتها هذه الدول نتيجة لضغوط خارجية وداخلية على حد سواء، ففي الكويت بدأت نخبة المثقفين والأكاديميين وبعض المسؤولين السابقين تنادي بإصلاحات جديدة للتعاطي مع الواقع الجديد الذي تشهده المنطقة، وتولد اقتناع لدى هؤلاء بأن تراكم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد يعصف بالكويت إذا لم يتم تدارك الأمر[٢٣٩]. وفي السعودية تزايدت الدعوات الداخلية المطالبة بالإصلاح تقدمت بها جماعات من المثقفين وبعض القيادات الشعبية والدينية والسياسية[٢٤٠].

وإضافة إلى عاملي الضغوط الأمريكية والمطالب الداخلية المنادية بالإصلاح، فإن القيادات الخليجية أصبحت على اقتناع بأهمية الإصلاح، باعتباره مدخلاً مهماً لتعزيز الثقة بين الحكومة والشعب وتدعيم قوة الدولة في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها[٢٤١].

إذن يمكن القول إن حركة الإصلاح السياسي التي تصاعدت وتيرتها في هذه الدول بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت محصلة لتفاعل العوامل الخارجية والداخلية، وعبرت في مجملها عن إيمان هذه الدول بوجود علاقة ما بين مطلبي التغيير الديمقراطي وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي؛ فالتغيير الديمقراطي وفقاً لدوافعه الداخلية هو إشاعة التغيير والتطور السلمي للمجتمعات بما يحول دون ظهور أية عوامل سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تهدد الاستقرار والأمن، كما أن السعي لتحقيق الأمن والاستقرار كمطلب وطني داخلي يفرض اعتماد سياسات التغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي، وليس فقط النظر إلى الأمن بمفهومه الضيق الذي يعني استخدام النظم الحاكمة لوسائل القهر المختلفة لفرض الانضباط داخل النظام وخضوع القوى السياسية كافة لأوامر السلطات الحاكمة، مثل هذا النوع من الأمن لا يحقق غير استقرار ظاهري خادع لا يعني في الواقع غير عدم الاستقرار[٢٤٢].

وقد شرعت دول المجلس في القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية استهدفت في مجملها تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز الحوار الوطني بين الاتجاهات المختلفة، ففي المملكة العربية السعودية طرح العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز (حين كان ولياً للعهد) في مطلع العام (٢٠٠٣)، مبادرته لإصلاح الوضع العربي، من خلال تعزيز الإصلاح السياسي وتطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية باعتبارهما المنطلقين الأساسيين لبناء القدرات العربية وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة والتنمية المستدامة.

بيد أن هذه المبادرة تعرضت لانتقادات عديدة من جانب البعض، باعتبار أنها– السعودية– أقل الدول العربية التي شهدت تطورات على صعيد التحول الديمقراطي وتعزيز المشاركة الشعبية، كما أن المقترحات التي تضمنتها المبادرة جاءت مقتضبة ولم تتضمن الآليات السياسية والقانونية المطلوب تفعيلها لوضع بنود المبادرة موضع التطبيق الفعلي[٢٤٣].

لكن هذه الانتقادات لا تقلل من أهمية المبادرة أو التشكيك في أهدافها وغاياتها، كما أن الدعوة إلى إصلاح الوضع العربي وتحقيق التكامل سواء بمعناه العربي الشامل أو في إطار مجلس التعاون الخليجي ليست بالأمر الجديد بالنسبة للسياسة السعودية، ففي خطابه أمام قمة مسقط الخليجية في ديسمبر ٢٠٠١ وجه ولي العهد السعودي انتقادات إلى الدول العربية لأنها تمسكت بالقطرية على حساب المصالح العربية العليا، وانتقد مسيرة التكامل الخليجية باعتبار أنها ما زالت دون طموحات الشعوب الخليجية[٢٤٤].

كما شهدت الكويت – التي تعد تجربتها البرلمانية من أقدم التجارب الديمقراطية في المنطقة العربية – العديد من الخطوات الإصلاحية الرامية إلى تعديل وتحسين مسار هذه التجربة، حيث يوجد في الكويت برلمان يحاسب الحكومة ويخضعها للمساءلة، رغم أنه مازال يستبعد المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، بيد أن ذلك لا ينفي حقيقة الدور الذي بدأت تلعبه، حيث يوفر القانون الكويتي للمرأة حقوقاً متساوية مع الرجل فيما يتصل بالأجور والحصول على فرص العمل، كما أنها تشغل مناصب حكومية رفيعة المستوى تشمل مناصب السفراء ومناصب تنفيذية في مجال التعليم وغيرها.

ومثلت قضايا الإصلاح والتطور الديمقراطي جوهر ولب المشروع الوطني للإصلاح والتحديث الذي يتبناه ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى منذ توليه السلطة عام ١٩٩٩، انطلاقاً من قناعته بأن تبني النهج الديمقراطي هو السبيل العصري لتحقيق الانفراج السياسي، وتمكين البحرين من تجاوز فترات التوتر وأحداث العنف التي شهدتها في تسعينيات القرن الماضي، وفي ذات الوقت وضعها على طريق بناء مجتمع عصري قادر على التجاوب مع القيم والمتغيرات العالمية التي أضحت فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان في طليعة القيم الراسخة والأسس القومية لضمان الاستقرار وفتح الآفاق أمام التقدم، ومن ثم اتخذت البحرين سلسلة من الخطوات التي استهدفت تعزيز الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية ودور المجتمع المدني والمرأة في الحياة السياسية، بالتوازي مع سلسلة من الإجراءات التي كفلت صيانة وتعزيز حقوق الإنسان والإعلاء من شأن الفرد وحرياته في إطار من حقوق المجتمع البحريني المتمثلة في الحفاظ على قيمه ومثله الأخلاقية والقانونية.

٥- **المواجهة الإعلامية:** أصبحت أجهزة الإعلام، المرئية والمسموعة والمقروءة، أحد الأدوات المهمة التي ترتكن إليها دول العالم في إداراتها للأزمات الأمنية التي تواجهها، وهي الحقيقة التي لم تتجاهلها دول مجلس التعاون عند إداراتها لأزماتها الأمنية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتحركت في الاتجاهين التاليين:

الأول : التصدي للحملات الإعلامية الغربية المغرضة التي حاولت ربطها بظاهرتي التطرف والإرهاب، ولذا حرصت على الاهتمام بتحسين صورتها التي تعرضت للتشويه في الخارج بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفي هذا الخصوص أكد وزراء الإعلام في اجتماعهم الثاني عشر الذي انعقد في المنامة يوم ٢٤/١٠/٢٠٠١ على ضرورة التحرك الإعلامي داخلياً وخارجياً لمواجهة الحملات التي تستهدف دول المجلس وتشكك في أنظمتها السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية باعتبارها تسهم في تشجيع التطرف

وتفريخ الإرهاب، وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على ما يلي[٢٤٥]:

- أهمية تكثيف الإعلام الخارجي بما يتناسب مع المستجدات ووضع برامج إعلامية لتصحيح الأطروحات المغلوطة عن الإسلام.

- مواجهة الحملات الإعلامية الغربية التي تزعم أن دول المجلس مصدر التطرف وتفريخ الإرهابيين في دول العالم.

- تشكيل لجنة ثلاثية لوضع خطة آنية للتحرك الإعلامي دولياً برئاسة الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة آنذاك.

- تشكيل لجنة سداسية لوضع خطة للتحرك الإعلامي المشترك في دول المجلس برئاسة دولة البحرين، وعضوية وكلاء وزارات الإعلام في دول مجلس التعاون والأمانة العامة.

- ضرورة أن يسير العمل الإعلامي الخليجي المشترك في ظل هذه الظروف وفق استراتيجية أهم عناصرها صياغة خطاب إعلامي عربي خليجي متوازن ومدروس نابع من المصالح القومية والإسلامية من أجل إزالة الصورة المشوهة عن العرب والمسلمين وإلصاق تهمة الإرهاب بهم، والذي كان الوجود الإعلامي الصهيوني الفاعل والمنظم لها بحيث حقق خلالها مكسباً لـ «إسرائيل» على حساب القضايا العربية.

ووافق قادة دول مجلس التعاون في قمة مسقط نهاية عام ٢٠٠١ على تبني استراتيجية إعلامية خليجية جديدة تستهدف تحسين صورة العرب والإسلام في الولايات المتحدة وأوروبا بعدما تعرضت لانتكاسة قوية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، وأوضح وزير الإعلام العُماني: «أن هذه الاستراتيجية لن تكون مقصورة على تحسين صورة مواطني دول الخليج الست، بل ستمتد لتشمل الجنسيات العربية والإسلامية، وذلك من خلال إنشاء ثلاث قنوات تلفزيونية فضائية بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية لمخاطبة الرأي العام في أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا»[٢٤٦].

الثاني: تسخير الإعلام المرئي والمسموع والمقروء لإظهار الأهداف الحقيقية للإرهابيين الداعين إلى استخدام العنف سبيلاً لتحقيق أهدافهم، الأمر الذي خلق رأياً عاماً داخلياً يرفض الأفكار التي تبنتها هذه الجماعات ويدعو إلى إبراز الصورة الصحيحة للإسلام وتبني أفكاره الإصلاحية.

وفي هذا الإطار، أعدت الحكومة الكويتية قانوناً جديداً للصحافة يهدف إلى التخفيف من لغة التحريض السائدة في كثير من الصحف، وهي اللغة التي يعتقد أن لها دوراً في نشر

الأفكار المتطرفة، والتأثير سلباً في عقول وتوجهات النشء والشباب، فيما كشفت وزارة الإعلام السعودية في نوفمبر ٢٠٠٤ عن خطة إعلامية خليجية تهدف إلى القضاء على الأفكار «المنحرفة والمتطرفة»، ترتكز على محورين، الأول: إنتاج برامج مقنعة وموضوعية لشرح أضرار التطرف والغلو والسلوك العدواني، والثاني: تبادل تلك البرامج بين دول المجلس، بحيث يكون هناك نوع من التنسيق في هذا المجال.

كما أطلقت المملكة العربية السعودية في شهر فبراير ٢٠٠٥ حملة «التضامن الوطني ضد الإرهاب» استمرت لمدة ١٥ يوماً، وشاركت فيها جميع الأجهزة السعودية، وتسعى هذه الحملة إلى التعريف بصور الإرهاب وأخطاره والتحذير من تبعاته على الفرد والمجتمع بأكمله، وذلك بتقديم مجموعة من الفعاليات الحية والندوات والاستعراضات التي تساند مكافحة الإرهاب والتطرف والغلو.

والخلاصة رغم أن الاستراتيجية الأمنية التي تعاطت بها دول مجلس التعاون مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر امتدت لتشمل أبعاداً جديدة وأصبحت تأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة لمفهوم الأمن، بداية من الإجراءات ذات الطابع الأمني مروراً بالإجراءات الاقتصادية والسياسية نهاية بالإجراءات الثقافية، إلا أنه يؤخذ عليها أن بعضاً من هذه الإجراءات، وخاصة ذات الطابع الأمني والثقافي، جاء في إطار رد الفعل على أحداث سبتمبر.

## الخاتمة :

إذا كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تركت تأثيراتها البالغة في مختلف دول العالم، فإن دول مجلس التعاون الخليجي كانت الأكثر تأثراً بتداعياتها التي لا تزال تتفاعل رغم مرور ما يزيد على خمس سنوات على هذه الأحداث، وهو ما ظهر في قضايا امتزجت بالأحداث وبالرؤية التي تشكلت عن هذه الدول فور وقوعها كصفقة موانئ دبي التي تم إفشالها بعد أن أثار اللوبي اليهودي في وسائل الإعلام والكونجرس الأمريكي المخاوف من إسناد إدارة الموانئ لشركة إماراتية، وهو ما أدى إلى إفشال الصفقة وإسنادها إلى شركة أخرى.

وخلال السنوات الخمس الماضية حاول اللوبي اليهودي تمرير قانون محاسبة السعودية، ناهيك عن التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية حول دول مجلس التعاون الخليجي وتتناول قضايا مثل حقوق الإنسان والحريات الدينية والاتجار في

البشر فإنها امتزجت بالصبغة السياسية، ولن يجد المرء كثير عناء لدى قراءتها في اكتشاف مدى تحيزها وتحاملها من جهة، وتجاهلها للخصوصيات الثقافية والاجتماعية والحضارية للمجتمعات الخليجية من ناحية ثانية، وتسييسها من ناحية ثالثة في إطار الضغوط الأمريكية.

أحداث الحادي عشر من سبتمبر بتداعياتها وإفرازاتها المختلفة ساهمت في تشكيل رؤية أمنية جديدة لدول مجلس التعاون، فقد عادت الاعتبارات الأمنية الوطنية الداخلية لتتصدر قائمة أولوياتها، بعد أن سلطت الأحداث الضوء على تحديات البيئة الداخلية التي تمثل تهديداً لأمنها، والمتمثلة بالأساس في خطر «التطرف والعنف» الذي تؤمن به بعض الجماعات الأصولية الراديكالية، وبدأت هذه الدول كذلك تهتم بمنظومتها الثقافية والتربوية والتعليمية وتعيد النظر في مكوناتها، بعد أن ربطت العديد من التحليلات الغربية بين هذه المنظومة وبين الغلو والتطرف وتفريخ الإرهاب، وبرزت دعوات لاستبدال البنية التعليمية التقليدية ببنية عصرية تكرس علوم التقانة والعصر على حساب العلوم الدينية، وواجهت دول المجلس ضغوطاً شديدة في هذا الاتجاه.

وبهذا أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر قضايا جديدة اعتبرت في صلب سياسات الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، في مقدمتها:

١ - النشاط الديني والدعوي، حيث شهد تغيرات كثيرة ومعقدة داخل جماعاته، ففي معسكر السلفيين المتشددين تحول البعض إلى الوسطية والاعتدال والانفتاح على أفكار أخرى والتحرر اجتماعياً تماشياً مع التغير في المواقف والسياسات الرسمية لحكومات دول المجلس واستجابة لدعوات الإصلاح ومبادرات المصالحة التي أطلقتها.

وبالنسبة للإصلاحيين الإسلاميين فقد زادوا من وتيرة الاعتدال إلى حدّ الإعلان مجاهرة عن نبذ العنف والمواجهات المسلحة، والإقدام على تقارب مدروس مع الليبراليين والتيارات الأخرى، ووجه بعض الإصلاحيين النقد لوجهة النظر «الجهادية العنفية» التي تبنوها في السابق، واعتبروا أنفسهم قادرين على إحداث توازن مع نفوذ المؤسسة الوهابية في السعودية أو على الأقل إمكان العمل على منعها من تحدي الحكومة، وعلى النقيض من ذلك فقد تراجع البعض الآخر وخاصة في السعودية، عن بعض مواقفهم المعتدلة واتجهوا إلى السلفية الجهادية المتشددة التي وجدت ضالتها في الشباب العائد من أفغانستان الذي أخذ يحمل أفكارهم ويتبنى توجهاتهم.

٢- النظام التعليمي : لم يعد التعليم قضية ذات علاقة بالتنمية وحسب، بل أصبح

أيضاً يشكل هاجساً أمنياً، فأحد تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر هو ربط التعليم بقضايا الأمن الدولي، فالاستراتيجية الأمريكية المعلنة منذ هذه الأحداث تركز على ضرورة إجراء تغيير واسع في البيئة الثقافية والتعليمية لتغيير العقول والتفكير والاتجاهات، بل إن وزير الدفاع الأمريكي «دونالد رامسفيلد» دعا في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٤ إلى ضرورة إحداث تغيير سياسي يركز على «حرب الأفكار، وكسب العقول والقلوب»، لأن هزيمة الإرهاب، كما يرى، لن تكون فقط بالقوة العسكرية، ولكن أيضاً بمحاربة الأفكار التي تغذيه.

ورغم أن دول مجلس التعاون اتخذت خطوات مهمة إزاء إصلاح نظامها التعليمي بعد أحداث سبتمبر، كما سبق إيضاحه في الدراسة، فإن الحقيقة المؤكدة هي أن إصلاح النظم التعليمية وتوحيدها كان في مقدمة المشروعات والبرامج الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي قبل هذه الأحداث، فهناك برامج وطنية وضعتها دول المجلس لتطوير آليات المؤسسات التعليمية وتنسيق المناهج وتطوير المؤسسات التعليمية، فقد وافق المجلس في دورته العشرين التي عقدت في الرياض ١٩٩٩ على الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام، كما أقر مرئيات الهيئة الاستشارية الخاصة بتطوير التعليم، وأقر كذلك إنشاء عدد من المراكز المشتركة الخاصة بالبحث العلمي والاعتماد الأكاديمي وصندوق البحث العلمي ومراكز أبحاث الطاقة.

وإذا كان إصلاح النظام التعليمي فعلاً إحدى أولويات دول مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية، فإن ما ينبغي التأكيد عليه في هذه القضية المهمة أن يتم إصلاحه وبما يتفق مع الخصوصية الثقافية والحضارية والمجتمعية لها، ولهذا فإن أي استراتيجية لتطوير التعليم لابد أن تكون خليجية وعربية المضمون، تأخذ في الاعتبار خصوصياتها الثقافية والحضارية والمجتمعية، وهذا بالفعل ما تتبناه دول مجلس التعاون، فالأطر المرجعية لإصلاح النظام التعليمي التي تم الكشف عنها خلال السنوات الماضية تأخذ في اعتبارها طبيعة المجتمعات الخليجية وخصوصياتها الثقافية والحضارية وقيمها من ناحية، وتسعى إلى التأقلم مع العصر ومتطلباته والمستجدات في علم التربية وخبرات الدول الأخرى من ناحية أخرى.

٣ - **الإصلاح السياسي**: بدأت دول المجلس بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تتعرض لضغوط خارجية لدفعها لتبني أنماط معينة من الإصلاح. والواقع أن الأوضاع السياسية في هذه الدول - والتي تعاني بدرجات متفاوتة من انخفاض مستوى التنمية السياسية فيها، وذلك سواء من ناحية ضعف وندرة مؤسسات وقوى المجتمع المدني أو من

ناحية ضعف المؤسسات السياسية – تشكل تحدياً أمنياً، بل يمكن اعتبارها بمثابة ثغرة استراتيجية يمكن للولايات المتحدة النفاذ منها بشكل أو بآخر أو مبرراً لها لممارسة ضغوط سياسية عليها.

ولهذا قامت دول المجلس بوضع خطط للإصلاح السياسي إدراكاً منها بأن ذلك بات ضرورة لحفظ الأمن والاستقرار من ناحية، وخطوة وقائية لمنع التدخل الأمريكي في شؤونها لفرض أنماط معينة من الإصلاح من ناحية أخرى. بل إن هناك من صار يربط بين الأمن والاستقرار في هذه الدول وبين الشكل النهائي للانفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي الذي ستنتهجه في المستقبل المنظور.

وإذا كانت دول المجلس تعاطت مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر وفق رؤية شاملة، وضمنت القضايا السابقة في استراتيجيتها الأمنية فإن النجاح في تطبيق هذه الاستراتيجية وتفعيلها في المستقبل سيتوقف على عدة عوامل، أهمها:

أولاً: مدى القدرة على احتواء جماعات العنف والرفض، ويتوقف النجاح في تحقيق ذلك الهدف على عدة نقاط، هي:

– القدرة على تشجيع كبار العلماء من المؤسسة الدينية الرسمية على نشر الوعظ لأفراد الخلايا المسلحة والتنديد بمسلكهم استناداً إلى قواعد ومنطلقات دينية، وقدرتها أيضاً على اختيار أئمة يحظون بثقة المواطنين من أجل تحقيق هذا الهدف.

– القدرة على حسم القضايا الخلافية، وإزالة الغموض واللبس عنها، ومن ذلك ما حدث من جدل حول الجمعيات الخيرية ومسار التبرعات التي تقوم بجمعها، فهناك أهمية لتبني تحليل متأنٍ في هذه المسألة بالذات، حيث إن غالبية الجمعيات الخيرية تجمع التبرعات وتقدم المعونات والمساعدات الإنسانية والإغاثية لمناطق في دول إسلامية أو لتجمعات سكانية مسلمة تعاني من الحروب الأهلية أو التدخل، أو تعاني من المجاعات والأوبئة مثلما هي الحال في أفغانستان سابقاً وحالياً وفي البوسنة والصومال وكوسوفو والسودان، وهي مهمات إنسانية مطلوبة باستمرار؛ إلا أن تحولات الأوضاع الداخلية والظروف الإقليمية والعالمية صارت أكثر تعقيداً وباتت تلقي حول تلك التبرعات والجهات التي تصب فيها مزيداً من الشكوك، بحيث صار من المهم تحديد مجال جمع التبرعات وتقنينها وتوجيهها إلى مصارفها المعروفة، حتى لا تزداد الضغوط على الدول التي تؤوي هذه الجمعيات فتضطر لإغلاقها مما سيؤدي إلى فقدان الأهداف السامية لتلك الجمعيات.

– مراجعة جماعات العنف ذاتها لمنطلقاتها الفكرية والعقائدية، وعدم تحميل الأنظمة

الحاكمة ما يفوق طاقتها، في ظل أن بعض الأمور الخلافية بين الأنظمة والجماعات هي أمور حدثت بفعل ظروف دولية كان من الصعب على تلك الأنظمة الحيلولة دون وقوعها على الأقل بسبب الضعف الذي أصاب الجبهة الداخلية.

ثانياً: مدى القدرة على الموازنة بين اعتبارات الأمن والحرية، ففي الوقت الذي كانت فيه الآمال معقودة على توسيع المشاركة السياسية وإحداث التغييرات السياسية المطلوبة، فإن الضغوط الأمريكية تحول دون ذلك خاصة أنها تطالب بالتضييق على بعض من منظمات المجتمع المدني تحت دعوى مساندتها للإرهاب، وبمطالب الإقصاء لقوى وتيارات سياسية بعينها، الأمر الذي فاقم من معادلة الديمقراطية في مواجهة الأمن والاستقرار السياسي، ومن ثم فإن التحدي الذي يواجه دول المجلس هو كيفية المواءمة بين السير في حركة الإصلاح السياسي وبين الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي، لا سيما في ظل ما تتعرض له من أزمات أمنية .

ثالثاً: التدرج أقدمت دول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر على اتخاذ مبادرات جديدة مشجعة باتجاه التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي من المتوقع لها أن تستمر، لكن هذا يتطلب أن تكون وفق منهج تدريجي محكوم بضوابط معينة تتوافق وخصوصية كل دولة، خاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن التغيير السريع قد يؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية سلبية على بنية مجتمعات هذه الدول التي لا تزال في طور التشكل كمنظومة حديثة، فضلاً عن أن التوجهات والانتماءات القبلية التي تحكم العلاقات والتصرفات لا تزال قوية وتلعب دوراً مؤثراً في إدارة «علاقة الدولة – المجتمع».

وأخيراً، وليس آخراً: إذا كانت تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر لا تزال تتفاعل على أكثر من صعيد يمس أمن دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذا يقتضي من هذه الدول تبني رؤية أمنية استشرافية لمواجهة أية تهديدات محتملة قد تطال أمنها القومي، وهذا يتطلب:

١ – الاعتراف بنقاط الضعف التي تمثل مصدراً للتهديد، والعمل على مواجهتها، فبالنسبة للإصلاح السياسي ينبغي إدارة حوار في الداخل الخليجي (حوار سني – شيعي وحوار إسلامي– ليبرالي) حول مبادئه وأهدافه وآلياته.

ولعل التحدي السياسي الذي يجب على دول المجلس أن تواجهه في هذا الشأن هو سعي بعض الأطراف الخارجية إلى تهديد استقرارها الداخلي من خلال التشكيك في أطرها السياسية والديمقراطية والتقليل من أهميتها ودورها في تمثيل الشعب والتعبير عن

المشاركة العامة في الحكم، وهذا يقتضي منها العمل على:

– الشروع الجاد في برامج الإصلاح السياسي والديمقراطي على قاعدة المواطنة دون أي تمييز طائفي أو مذهبي وتعميق المشاركة السياسية، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، ولكن أيضاً من أجل الحد من الضغوط الخارجية التي تحاول توظيف حالات التململ الداخلي وعدم الاستقرار لفرض مطالب سياسية.

– ضرورة تفعيل الهيئات السياسية لمجلس التعاون لتقوم بدور فعال وإيجابي في تحقيق أهدافه، وفي مقدمة هذه المؤسسات الهيئة الاستشارية الخليجية، حيث يجب أن يكون لها رأي فاعل ومؤثر بالنسبة للقضايا التي تعرض عليها، ولن يتأتى هذا إلا إذا كان لدى أعضاء هذه الهيئة القدرة على المبادرة وتقديم الرؤى والاقتراحات والتصورات والصلاحيات، بحيث لا يقتصر عملها على إبداء الرأي فقط.

– عدم التذرع بالسيادة الوطنية والمصلحة القطرية الضيقة، لمخالفة الاتجاه الغالب داخلياً وخارجياً، وضرورة وجود قواعد ضابطة تحكم هذا الموضوع وتحول دون خروج أي دولة من دول المجلس عن الإجماع الخليجي مهما كان السبب أو المبرر، والوقوف بشدة في مواجهة أي خروج على الإجماع .

٢ – العمل على تفعيل الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون وتطوير آلياته، وتحديث مفاهيم هذا الأمن، وهناك حد أدنى ضروري لأي مشروع جاد للتحديث، ويتمثل في ثلاثة إجراءات أساسية، هي:

– التعريف الدقيق والواقعي للتهديدات للأمن والسلم الإقليميين والتي تقع في نطاق مسؤولية الأمن الإقليمي الخليجي، ويشمل هذا التعريف ضرورة الاعتراف أو التمييز بين الأمن الذاتي (القطري) وبين الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، وهذا يمثل أهمية في توضيح الشروط التي يبدأ فيها نظام الأمن الجماعي العمل تلقائياً وفق التزامات مسبقة محددة.

– ترجمة الالتزامات الأمنية والدفاعية في بيانات قمم مجلس التعاون الخليجي إلى واقع ملموس بإنشاء آليات تنفيذية ومؤسسية، وهنا تأتي أهمية إنشاء قوة عسكرية مشتركة (ضرورة تطوير قوة درع الجزيرة لتكون نواة الجيش الخليجي الموحد) باعتبارها جوهر التحديث المطلوب لتفعيل نظام الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي.

– تفويض مجلس التعاون – كمنظمة إقليمية تضم دول الخليج العربية الست– بقدر معقول

من السلطة السياسية والمعنوية لتقييد مجال التصرف السياسي أو الاستراتيجي أو الأمني المنفرد من جانب دول المجلس في الحالات التي ينشأ فيها عن هذا التصرف نتائج سلبية على أمن بقية دول المجلس أو أية أضرار ملموسة بمصالحها الأمنية والاستراتيجية مجتمعة.

٣ – على الصعيد الاقتصادي : يكشف الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون عن تصور في برامج التنمية التي تتبناها هذه الدول، فرغم الثروة النفطية الهائلة التي تتمتع بها، فإنها لم تتمكن من توظيفها واستغلالها الاستغلال الأمثل، حيث تعاني هذه الدول من نسب بطالة عالية، كما تفتقر إلى توافر الخبرات الكافية، فضلاً عن تفوق العمالة الوافدة على السكان الأصليين. ولهذا فإن ثمة إجماعاً بين الكثير من المعنيين بالشأن الخليجي على أن أكثر ما يحتاجه أمن الخليج هو التنمية البشرية المستديمة؛ فحاجة الخليج إلى التنمية البشرية الملحة أكثر من كل البلاد النامية في العالم بسبب قلة عدد السكان وسوء توزيع السكان، بل يمكن القول إن التنمية البشرية تعد مدخلاً حقيقياً للأمن ولمواجهة المعضلات الاقتصادية، فعصر الطفرة البترولية سينتهي، وستنتهي معه دولة الرفاه، وسيؤدي ذلك إلى ظهور حالة عدم رضا بين المواطنين والتي تدفع بدورها إلى تحدي الشرعية السياسية للنخب الحاكمة، خاصة في ظل غياب المؤسسات السياسية التي تسمح للمواطنين بالتعبير السلمي عن مطالبهم، وقد يقود ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسي المصحوبة بأعمال عنف .

ولهذا فمن الجدير بدول المجلس أن تعمل بالأساس على مواجهة مرحلة ما بعد الحقبة النفطية، خاصة أن الحديث بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لا يتوقف عن تراجع الأهمية الاستراتيجية للنفط الخليجي في ظل اكتشاف مصادر أخرى للطاقة من ناحية، وسيطرة الولايات المتحدة على النفط العراقي من ناحية ثانية، وما يرتبط بذلك من مخططات أمريكية لانسحاب العراق من منظمة أوبك.

وهذا يتطلب منها تبني استراتيجية تنموية تقوم على إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية من خلال تنوع مصادر الدخل، بحيث تصبح مصادر الدخل في النهاية مستقلة عن النفط، لأن التنمية الاقتصادية المتعددة الهياكل والقطاعات هي الطريق لضمان أمن واستقرار الدول الأعضاء، وتشجيع القطاع الخاص والتخلي تدريجياً عن دولة الرفاه، وإعداد الشعوب الخليجية وتهيئتها لتقبل هذا الوضع.

٤ – على الصعيد الثقافي والإعلامي : بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعرضت دول المجلس – ولا تزال– لحملة ضارية في وسائل الإعلام الأمريكية والغربية، في محاولة

لربط هذه الدول بالتطرف والإرهاب، الأمر الذي نتج عنه تشويه صورة هذه الدول في الخارج، وبعد أن كانت صورة هذه الدول تتركز بالأساس على أنها مصدر النفط، أصبحت مصدر التطرف والإرهاب. لذلك فإن دول المجلس مطالبة بمضاعفة جهدها لتغيير هذه الصورة المغلوطة عنها، وهذا يتطلب منها:

– الشروع في حملة إعلامية مركزة لمعالجة الأنماط السلوكية والفكرية الخاطئة بعد تحديد وسائل انتشارها وأساليب ظهورها وسبل استغلالها من قبل الجماعات المهددة للاستقرار.

– قيام الإعلام بالعمل على تحصين المجتمع، وذلك من خلال إعداد المواد الإعلامية التي تكفل غرس القيم الدينية والأخلاقية والتربوية، وتركز على الضوابط الاجتماعية من قيم خيرة وعادات وتقاليد أصيلة، والمساهمة في إنتاج برامج مرئية ومسموعة ومطبوعة تراعي الأسس التربوية التي تكرس المبادئ الإسلامية في النفوس وتقوّم الأخلاق وتهذب النفوس وتنمي بواعث الخير والإصلاح.

– توعية المواطنين بأهمية الإجراءات الوقائية الأمنية من خلال إعداد برامج إعلامية لنشر الوعي بين المواطنين والتنسيق مع المؤسسات التعليمية لنشر التوعية الأمنية، وتنشيط دور الجمهور في التعاون مع الأجهزة الأمنية، وتنمية إحساس المواطنين بأهمية المشاركة الفعلية في مكافحة الإرهاب، ودعم النشاطات الطوعية المساندة لعمل الأجهزة الأمنية.

– قيام وسائل الإعلام الخليجية بمساعدة وسائل الإعلام العربية، ودعم مكاتب الجامعة العربية في الخارج بالرد على المزاعم التي ينشرها الإعلام الغربي، وبما يدعم الفهم الصحيح لمواقف دول المجلس من ظاهرة الإرهاب، والجهود التي بذلتها لمكافحته، خاصة أنها تعاونت بشكل تام مع الحملة الدولية ضد «الإرهاب».

– تفعيل الاستراتيجية الإعلامية الخليجية التي أقرها وزراء الإعلام الخليجيون في مسقط في نهاية يناير ٢٠٠٢ تحت شعار «مكافحة الإرهاب إعلامياً» لمواجهة الحملة التي تعرض لها الاسلام ودول المجلس بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

– تنظيم ندوات في الولايات المتحدة والدول الغربية لمناقشة المزاعم التي تروج لها وسائل الإعلام الغربية حول دول المجلس بمشاركة أساتذة وإعلاميين غربيين، خاصة أن الكثير من هؤلاء يعملون في مراكز دراسات وأبحاث قريبة من متخذي القرار في واشنطن ولندن وغيرها من العواصم الغربية، وقد يسهم الحوار مع هؤلاء في توضيح الصورة الحقيقية في مواجهة الحملات الإعلامية التي تتعرض لها دول المجلس من وقت إلى آخر.

## قائمة المصادر:

### أولاً: المصادر العربية

#### الوثائق


١- قرارات العمل المشترك (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٠.


#### الكتب


١- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، «دول مجلس التعاون والأزمة العراقية من ١٩٩١-٢٠٠٣»، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى)، ٢٠٠٣ .

٢- د. أحمد يوسف أحمد، ود. ممدوح حمزة، «صناعة الكراهية في العلاقات العربية- الأمريكية»، (القاهرة، الأهرام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سبتمبر)، ٢٠٠٢.

٣- د. إسماعيل صبري مقلد، «أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي»، (الكويت، الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤).

٤- د. أمين ساعاتي، «مجلس التعاون الخليجي ومستقبله»، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٧).

٥- د. جمال سند السويدي، «أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين»، (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث السياسية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

٦- خالد بن محمد القاسمي، «الخليج العربي في السياسة الدولية»، (بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٧).

٧- لواء. طلعت أحمد مسلم، «الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبـعة الأولى، ١٩٩٤).

٨- د. عبد المنعم المشاط، وآخرون، «أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات»، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤).

٩- د.عبد المنعم المشاط، «نظرية الأمن القومي العربي المعاصر»، (القاهرة، دار الموقف العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩).

١٠- عبد الجليل محمد حسين كامل، «الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد»، (القاهرة، مطابع الدار الهندسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).

١١- عبد المحسن بن عبد الكريم البكر، «التعليم الديني في المملكة العربية السعودية»، (الرياض، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).

١٢– د. عمر الحسن، وآخرون، أمن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنشائه ...رؤية تقييمية واستشرافية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أغسطس ٢٠٠٦.

١٣– د. عمر الحسن وآخرون، «المملكة العربية السعودية وإدارتها للأزمات الأمنية، تفجيرات الرياض نموذجاً»، (لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

١٤– د.عبد المهدي الشريدة، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية»،( القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥).

١٥– د. محمد السعيد إدريس، «النظام الإقليمي الخليجي»، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٠).

١٦– محمد السيد سعيد، «مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج»، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٥٨، ١٩٩٢).

١٧– د محمد الرميحي، «النفط والعلاقات الدولية»، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٢).

١٨– د. محمد بن حاسم الفتم، ود. محمد نعمان جلال، «نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دول»، (مملكة البحرين، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٣).

١٩– د. محمد سعد أبو عامود، قضايا الأمن في منطقة الخليج العربي، في (أمن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنشائه ...رؤية تقييمية واستشرافية)، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٦.

٢٠ – د. يحيى حلمي رجب، «أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية»، (القاهرة، دار المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، يناير ١٩٩٧).

الكتب السنوية

١– التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩–٢٠٠٠، (الشارقة، دار الخليج للصحافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٠).

٢– التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٠–٢٠٠١، (الشارقة، دار الخليج للصحافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠١).

٣– التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠١–٢٠٠٢، (الشارقة، دار الخليج للصحافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٢).

٤– التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٢–٢٠٠٣، (الشارقة، دار الخليج للصحافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٣)

٥– التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٣–٢٠٠٤، (الشارقة، دار الخليج للصحافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٤).

٦– مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠٠٢، (لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مايو ٢٠٠٢).

٨- التقرير الاستراتيجي الإيراني ٢٠٠٠-٢٠٠١، (القاهرة، ٢٠٠١)
٩- التقرير الاستراتيجي الإيراني، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، (القاهرة، ٢٠٠٣).

**الدوريات**

١- د. أحمد سليم البرصان، «إيران والولايات المتحدة ومحور الشر، الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٨)، إبريل ٢٠٠٢.

٢- أشرف سعد العيسوي، «رؤية دول مجلس التعاون لأمن الخليج.. ملاحظات أساسية»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٧) ربيع ٢٠٠٤.

٣- أشرف سعد العيسوي، «خليج القرن الواحد والعشرين: نحو استراتيجية أمنية شاملة»، سلسلة كراسات استراتيجية، عدد (٢٣) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، مايو ١٩٩٩.

٤- أشرف سعد العيسوي، إفشال صفقة موانئ دبي، وتكريس التحيز العنصري ضد العرب والمسلمين، مجلة القدس، العدد (٨٩)، مايو ٢٠٠٦.

٥- أشرف سعد العيسوي، «أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية – الأمريكية لربط السعودية بتمويل الإرهاب»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٢) شتاء ٢٠٠٣.

٦- د. جاسم خالد السعدون، «أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج»، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٨٥)، نوفمبر ٢٠٠٢.

٧- حسين عبد الله جوهر، «منطقة الخليج العربي بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي»، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٤٤)، ابريل ٢٠٠١.

٨- حسن الحفني، «الأبعاد الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر عربياً ودولياً»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٨) شتاء ٢٠٠٢.

٩- ريمون ماهر كامل، «مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٨) شتاء ٢٠٠٢.

١٠ – سماء سليمان، «هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٨) صيف ٢٠٠٤.

١١- سمير فاروق، «دول الخليج وعراق ما بعد الحرب»، تباعد أم تقارب؟ مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٤) صيف، ٢٠٠٣.

١٢ – شحاتة محمد ناصر، «الأبعاد السياسية والأمنية لأحداث ١١ سبتمبر على العالم العربي»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٨) شتاء ٢٠٠٢.

١٣- شحاتة محمد ناصر، «إيران والحرب ضد الإرهاب، قضايا وإشكاليات»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٩) ربيع ٢٠٠٢.

١٤- صابر محمد السويدان، الطريق إلى التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق المستقبل، مجلة آراء حول الخليج، ٢٠٠٦/١/١٥.

١٥- د.عبد الخالق عبد الله، «الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي»، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٩)، يناير ٢٠٠٤.

١٦- د. عبد الله الأشعل، «نشر قوات درع الجزيرة في الكويت تجسيد واضح لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣.

١٧- عبد المالك سالمان، «الهاجس الأمني ما زال يؤرق سياسات الدول الخليجية»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٦)، صيف ٢٠٠١.

١٨- د. عماد جاد، «العلاقات الخليجية- الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٩) ربيع ٢٠٠٢.

١٩- د. رفعت لقوشة، مشهور، ومشهور إبراهيم أحمد، في الذكرى الرابعة لأحداث ١١سبتمبر والحروب الاستباقية، أمن الخليج إلى أين؟، مجلة شؤون خليجية، العدد (٤٠) شتاء ٢٠٠٥.

٢٠- فتوح هيكل، «الرؤية الأمريكية لأمن الخليج»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٧) ربيع ٢٠٠٤.

٢١ - فتوح هيكل، «العلاقات السياسية الخليجية - الأمريكية»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٨) صيف ٢٠٠٤.

٢٢ - كمال محمد الأسطل، «نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٣٣)، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

٢٣- د. محمد سعد أبو عامود، «التطور الديمقراطي في الوطن العربي والأمن القومي العربي»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٥)، ربيع ٢٠٠١.

٢٤- د. محمد سعد أبو عامود، «التطور السياسي في دول مجلس التعاون»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٥) خريف ٢٠٠٣.

٢٥- د.محمد عبد السلام، «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١»، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد (١٢٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٣.

٢٦- ممدوح صابر، «الاتفاقية الأمنية الخليجية.. هل تقضي على مخاطر التطرف والإرهاب؟»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٨) صيف ٢٠٠٤.

٢٧- موسى حمد القلاب، السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون، مجلة آراء حول الخليج، العدد (١٥) يناير ٢٠٠٦.

٢٨- ليون جي مارتن، «آفاق جديدة للأمن القومي في الشرق الأوسط»، مجلة شؤون خليجية، العدد(١٤) مارس ٢٠٠٠.

٢٩- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة.. «رؤية نقدية»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣.

ندوات ومنتديات :

١- «أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها في المجتمع والسياسات في الولايات المتحدة الأمريكية»، ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٣- ٢٠٠٢/٥/١٤.

٢- أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج، منتدى التنمية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٦-١٧ مايو ٢٠٠٢.

**الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية:**

١- عبد الله فراج الشريف، «رسالة إلى السيد توماس فريدمان، لماذا لا تطالب بإلغاء المدارس الدينية في إسرائيل التي تحشو أدمغة تلاميذها بكراهية العرب؟»، صحيفة الوطن السعودية، ٢٠٠١/١٢/١٩.

٢- عصام نعمان، «حانت فرصة استثمار أموالنا في وطننا العربي»، صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٠٠١/١١/٣.

٣- غسان العطية، «الحرب الأمريكية ضد الإرهاب ومصير العراق»، صحيفة الخليج، ١٠/١٨، ٢٠٠١/١٠/٢٨.

٤- منير شفيق، «ليست المدارس الدينية والجامعات الإسلامية مصدر الإرهاب»، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٢/٢/٢٧.

٥- عبد الله العمادي، «مجلس التعاون الخليجي، هاجس الأمن يتعاظم»، موقع الجزيرة نت الإلكتروني، http://www.aljazeera.net/cases_analysis.htm 2/1/2002.

٦- العنف في السعودية: إلى أين؟ «نشرة أخبار الساعة»، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤/٨/٧.

٧- طلال عتريس، العلاقات الإيرانية - الخليجية على ضوء التهديدات الأمريكية، صحيفة الوطن السعودية، ٢٠٠٢/٨/٢٢.

٨- تطوير المناهج: الحاجات الداخلية والضغوط الخارجية، «نشرة أخبار الساعة»، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤/٤/٢٥.

٩- «مجلة السياسي»، الكويت، العدد(٤)، سبتمبر ٢٠٠٢.

١٠- الأموال المهاجرة، خطر التجميد وحلم العودة، نشرة ضمان الاستثمار، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢/١/٢٦.

١١- نشرة مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير ٢٠٠٢، . www.sama.gov.sa

١٢ د. عصام نعمان، «حانت فرصة استثمار أموالنا في وطننا العربي»، صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٠٠١/١١/٣.

**الأطروحات الجامعية:**

١- أشرف سعد العيسوي، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، يناير ٢٠٠٥.

٢- علي الصاوي، «الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية:


**1- BOOKS:**

1- Andrew Rathmell, Theodre Karasik and David Gomert, "Anew Persain Gulf Security System", Rand Documents, 2003, http://www.rand.org/publications/IP/IP248/ - 7.1KB.

2- Ivo H. Daalder & James M.Lindsay,"The Bush Revolution; The Remaking of The America's Foreign Policyî, The Brookings Institution, April 2003.

3- Kurt M. Campell & Michele A. Flournoy (principal Authors), "to Prevail; an American Strategy For The Campaign against Terrorism", Washington -70 DC,Center for Strategic and International Studies CSIS,2001.

4- William Rivers Pitt, Scott Ritter, "War on Iraq : What Team Bush Does not Want You To Know", Context Books. :Sept. 2002

5- International Institute for Strategic Studies, The Military Balance. London: Oxford University Pres2005-2006.

3- Articles

1- Arend, Antony Clark, "International Low and Rouge States; The Failure Of Charter Framwark", New England Low Review,Vol36.

2- Barbara Conry, "American Misguided Policy of Dual Containment in The Persian Gulf", Cato Foreign Policy Briefing,No.33,June 2003.

3- Michael Scott Doran, "Palestine, Iraq, and American Strategyî, Foreign Affairs,vol.82,No.1, January/February 2003,, http://www.foreignaffairs.org.

4- Frances Fitz Girald, "George Bush and the Warld" New York Review of Books, 26 September 2002,http;//www.nybooks.com/articles/15698.

5- Fred Barnes, "The Bush Strategy For The Middle East", The Weekly Standard, April 15,2002.

6- Eric Roulean, "Trouble in The Kingdom" ,Foreign Affairs, Vol.81,NO.4,July-August 2002.

7- John Ikenberry, "America's Imperial Ambition", Foreign Affairs, Vol.81,no5,September-October 2002.

8- Kenneth W .Stein, "The Bush Doctrine; Selective Engagement in The Middle East", Middle East Review of International Affairs(MERIA),Vol.6,No.2,June2002.

9- Kenneth M. Pollack, "Securing the Gulf", From Foreign Affairs, July/August 2003, http://www.foreignaffairs.

10- Kenneth Roth, "The Low of War in The War of Terror", Foreign Affairs, Vol. 83,No.2 January/February 2004 .

11- Kostas Infantis. Anote on The New Security Paradigm After The 11 September Terrorist Attacs, Pereceptions,vol,11.NO.1,March-May 2002.

12- Robin Wright, "Global Realities Reshaping Bush Foreign Policy", Vision Latmes ,March 11,2001.

13- Stephen.M.Walt,îBeyondBin Laden; Reshaping U.S Foreign Policyî, International Security,VOL.26,NO3, Winter 2001/2002.

14- Sean Foley, "The Gulf Arabs and The New Iraq; The Most to Gain and the Most to Lose", Middle East Review of International Affaires,Vol.7,No.2, June 2003.

15- Suzanne Nossel," Smart Power", Foreign Affairs, Vol.83, No.2, March/April 2004, http://www.foreignaffairs.org/20030701faessay154.

16- Jim Hogland, ìThe True Cost of Oilî, The Washington Post,25 November,2001.

17- Antony La, Gardia, Telegraph,26/9/2001

18- Thom Shanker and Eric Schmit, "U.s.Weights Propaganda Aimed at its Allies", International Herald Tribune,17/2/2002,p.1

19- International Herald Tribune,24/9/2001

20- New Yourk Times,1/1/2002

21- New Yourk Times,14/10/2005.

## الهوامش

١) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الأمن القومي من وجهات نظر مختلفة يمكن الرجوع إلى المصادر التالية: د.عبد المنعم المشاط، «نظرية الأمن القومي العربي المعاصر»، القاهرة، دار الموقف العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٩. وأحمد فؤاد رسلان، «مفهوم الأمن القومي»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، وعلي الصاوي، «الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

٢) لمعرفة أبعاد هذه الاستراتيجية راجع: «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة.. رؤية نقدية»، مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٣)، ربيع ٢٠٠٣.

3- John Ikenberry, "America's Imperial Ambition", Foreign Affairs, Vol.81,no5,September-October 2002,pp49-55.

٤) د. مصطفى علوي، «السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي»، مجلة السياسة الدولية، العدد، ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص ٦٩.

5- Kostas Infantis. Anote on The New Security for a comrehensive study of this point see: March, v o l 11, no. 1, 2002, Paradigm After The 11 September Terrorist Attacs, May 2002.

٦) د.محمد عبد السلام، «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١»، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد (١٢٧) ٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ص ص ٢٧–٢٨..

٧) د. محمد عبد السلام، «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١»، المصدر السابق، ص ص ٢٨–٢٩.

٨) د. مصطفى علوي، «السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي»، مصدر سابق ص ٦٩.

9- International Low and Rouge States; The Failure Of Charter, Antony Clark, Arend, pp 735-361, Vol 36, New England Low Review, Framwark,

10- "The Dictionary Of Warld Politics; Arefernce Guide to Graham Evans and Jeffrey p 360-361Concepts, Ideas and Instituations,London; Harvester,Wheatsheaf,,0991,

١١) كمال محمد الأسطل، «نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٣٣)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ٦٤.

١٢) د. عبد المنعم المشاط، «نظرية الأمن القومي العربي المعاصر»، القاهرة، دار الموقف العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص ١٥.

١٣) أشرف سعد العيسوي، «خليج القرن الواحد والعشرين: نحو استراتيجية أمنية شاملة»، سلسلة كراسات استراتيجية، عدد(٢٤) مايو ١٩٩٩، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن،، ص ٥.

١٤) كمال محمد الأسطل، مصدر سابق، ص ص ٤٥–٥٠.

١٥) كمال الأسطل، مصدر سابق ص ٥٢

١٦) ليون جي مارتن، «آفاق جديدة للأمن القومي في الشرق الأوسط»، مجلة شؤون خليجية، العدد (١٤) مارس ٢٠٠٠، ص ص ٣٠–٣٢.

١٧) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع راجع: د. محمد سعد أبو عامود، قضايا الأمن في منطقة

الخليج العربي، في (أمن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنشائه ...رؤية تقييمية واستشرافية)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٦.

١٨) للمزيد من التفاصيل عن هذه الجزئية، راجع: د. عبد الله الأشعل، تطور العلاقات الإقليمية والدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١.

١٩) د. محمد السعيد إدريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج»، في (د.عبد المنعم المشاط (محرر)، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات)، جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤ص ١٥٦.

٢٠) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: أشرف سعد العيسوي، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠–٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، يناير ٢٠٠٥.

٢١) شحاتة محمد ناصر، «الأبعاد السياسية والأمنية لأحداث ١١ سبتمبر على العالم العربي»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٨) شتاء ٢٠٠٢، ص ص ٥٧–٥٨.

٢٢) يعمل جون بولتون منذ العام ٢٠٠٥ مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة.

23- Frances Fitz Girald, "George Bush and the Warld" New York Review of Books, 26 September 2002,http;//www.nybooks.com/articles/15698.

24- John Ikenberry, "America's Imperial Ambition", Foreign Affairs, Vol.81,no5, September-October 2002. pp49-55.

٢٥) د. محمد كمال، «تأثير أحداث ١١ سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة حالة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط»، بحث مقدم إلى ندوة (أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسات في الولايات المتحدة الأمريكية) جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٣–١٤/٥/٢٠٠٢، ص ص ٦–٩.

26- Suzanne Nossel," Smart Power", Foreign Affairs, Vol.83, No.2, March/April 2004,http:www.foreignaffairsorg/2003

٢٧) «هل تسيطر التوجهات اليمينية والعسكرية المتشددة على السياسات الأمريكية تجاه العالم؟»، مجلة شؤون خليجية، العدد(٢٩) ربيع ٢٠٠٢، ص ١٢٠.

28- Robin Wright, "Global Realities Reshaping Bush Foreign Policy", VisionLatmes, March11, 2001,PA1

29- Kenneth Roth, "The Low of War in The War of Terror", Foreign Affairs, Vol. . 4 002 yraurbeF/yraunaJ2.oN,38,

٣٠) بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مارس الرئيس بوش سلطته التنفيذية في رفع القيود المفروضة على المساعدات العسكرية، ففي ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ رفع العقوبات المفروضة على الهند وباكستان منذ إقدامهما على إجراء اختبارات نووية في عام ١٩٩٨، وصرح بوش بأن هذه العقوبات ليست في صالح الأمن القومي للولايات المتحدة، وقام الكونجرس بعد ذلك برفع العقوبات الأخرى المفروضة على باكستان، كما قامت وزارة الخارجية الأمريكية برفع العقوبات كجزء من سياستها الخارجية، ففي يناير ٢٠٠٢ أعلنت رفع القيود الخاصة بمبيعات الأسلحة المفروضة على طاجيكستان وأوزباكستان.

31- Fred Bames, "The Bush Strategy For The Middle East", The Weekly Standard, April15,2002.

٣٢) جريجور جون، «السياسة الأمريكية في الخليج»، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١) الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ١٧٩.
٣٣) جاسم خالد السعدون، «أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٥، نوفمبر ٢٠٠٢، ص ٤٥.
٣٤) عبد الجليل محمد حسين كامل، «الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد»، القاهرة، مطابع الدار الهندسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٢٩١-٢٩٢.
٣٥) توصلت اللجنة المشتركة للكونجرس الأمريكي المسؤولة عن التحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر في بداية شهر ديسمبر ٢٠٠٢ إلى معلومات وردت في أحد الملفات الخاصة بمكتب التحقيقات الفيدرالي مفادها: «احتمال ضلوع أحد أفراد الأسرة المالكة في السعودية في تقديم مساعدات آلت بصورة غير مباشرة إلى اثنين من منفذي هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقد تم تسريب هذه التقارير بشكل سريع إلى وسائل الإعلام الأمريكية التي حولت هذه المعلومات إلى حملة شرسة لتشويه صورة المملكة العربية السعودية واتهامها بأنها المسؤولة عن تمويل هجمات الحادي عشر من سبتمبر»، بل وحث أعضاء في الكونجرس الأمريكي حكومة الرئيس جورج بوش بالضغط على الحكومة السعودية من أجل الحصول على تفسيرات للاتهامات المزعومة الموجهة إلى الحكومة السعودية وأعضاء في العائلة المالكة نفسها، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها اتهام أفراد من الأسرة المالكة صراحة دون مواربة أو تلميح في إشارة إلى وجود تحول أو توجه جديد في التعاطي الأمريكي مع المملكة. وفي شهر مايو ٢٠٠٢ خصصت لجنة الشرق الأوسط التابعة للجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب حيزاً كبيراً من جلساتها لبحث مستقبل العلاقات الأمريكية- السعودية والجدل الدائر في الأوساط الإعلامية والسياسية الأمريكية منذ أحداث سبتمبر حول طبيعة هذه العلاقات، ووجهت خلال هذه الجلسات انتقادات للمملكة العربية السعودية تركزت بالأساس في اتهامها بدعم وتشجيع التطرف والإرهاب، وانتقاد الوهابية كمذهب متطرف أسهم في انتشار الأصولية في العالم، من خلال المساهمة في بناء مدارس إسلامية تحث على التطرف في بعض البلدان الإسلامية.
36- Jim Hogland, ìThe True Cost of Oilî, The Washington Post,25 November,2001.
٣٧) صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ٢٤/١١/٢٠٠١.
٣٨) كانت السعودية أكثر دول المجلس تعرضاً للضغط الأمريكي، ومن الأمثلة على هذا: (قرار تجميد أرصدة رجل الأعمال السعودي «ياسين القاضي» وأمواله في الداخل والخارج من قبل السلطات الأمريكية والبريطانية بحجة قيامه بتمويل تنظيم القاعدة، الأمر الذي نفاه هذا المواطن، قرار عمدة نيويورك «رودلف جولياني» برفض معونة مالية قدمها الأمير السعودي الوليد بن طلال لضحايا تفجيرات نيويورك، وجاء هذا الرفض بسبب دعوة الأمير للبحث في الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الهجوم الإجرامي مشيراً إلى «أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى، وأن القضاء على الإرهاب يقتضي التصدي بموضوعية لهذه القضية»، إصدار الولايات المتحدة قائمة بأسماء ٢٢ شخصاً تعتبرهم إرهابيين مطلوبين للعدالة، ومن بين هذه الأسماء أربعة سعوديين معتقلين لدى السلطات السعودية تقول واشنطن إن لهم دوراً في تفجير مجمعات ثكنات الخبر العسكري في الظهران).
٣٩) عايد المانع، «لماذا يهاجمون السعودية؟»، صحيفة الوطن الكويتية، ٢٧/١٠/٢٠٠١.

٤٠) فتوح هيكل، «الرؤية الأمريكية لأمن الخليج»، مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٧) ربيع ٢٠٠٤، ص ٩٠.
٤١) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١، مصدر سابق، ص ص ٣٠-٣١.
٤٢) كانت الهجرة الأولى خلال الغزو السوفييتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، حيث قام العديد من الشباب الخليجي بالسفر إلى أفغانستان رغبة في الجهاد، وكان لبعضهم صلات مباشرة بسفارات دولهم في أفغانستان وباكستان، كما كان للكثير منهم ارتباطات مع كبار علماء الدين في بلادهم، وبعد أزمة الخليج وتغير نظرة بعض (الخليجيين الأفغان) إلى الوجود العسكري الأمريكي أخذت صلاتهم مع سفارات بلدانهم تنقطع.
٤٣) ورد في شريط فيديو على لسان ابن لادن وبثته قناة الجزيرة فيما بعد أن بعض خاطفي الطائرات لم يكونوا يعرفون أنهم ذاهبون إلى مهمة انتحارية، وبالتالي فإن المهاجرين إلى أفغانستان من منطقة الخليج لم يكونوا يعرفون أي شيء.
٤٤) «مجلة السياسي»، الكويت، العدد(٤)، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢٤.
٤٥) صدرت أوامر بالفعل من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) لحاملة الطائرات (انتربرايس) بالتوقف عن العودة إلى الولايات المتحدة والتوجه إلى الخليج العربي للمرابطة بجانب الحاملة (كارل فينسون) التي كانت ترابط هناك،وأمرت بتحريك ثلاث حاملات أخرى إلى مسرح العمليات وبالقرب منه، هي «روزفلت» مع مجموعتها التي تضم ١٤ سفينة وتحمل ١٥ ألف مقاتل، و«جورج واشنطن»، و«جون كيندي» مع مجموعاتها القتالية، وأرسلت وزارة الدفاع الأمريكية ١٠٠ طائرة إلى قواعد جوية في الجزيرة العربية وحشدت ٤١ سفينة في الخليج العربي وبحر العرب، وطلب الرئيس الأمريكي جورج بوش «الابن» تحريك ٢٥٠ طائرة أخرى إلى مسرح العمليات ونقل ٣٥٠٠ صاروخ كروز.
٤٦) عبد الجليل محمد حسين كامل، «الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد»، مصدر سابق، ص ص ٣٠٦-٣٠٧.
٤٧) أشرف سعد العيسوي، «أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية - الأمريكية لربط السعودية بتمويل الإرهاب»، مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٢)، شتاء ٢٠٠٣، ص ١٢٣.
٤٨) المصدر السابق، ص ص ١٢٤-١٢٨.
٤٩) من أمثلة هذه التقارير والمقالات يمكن الإشارة إلى ما يلي :
التقرير السنوي الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن نهاية عام ٢٠٠١، والذي اعتبر أن «الوهابية تعتبر مسؤولة إلى حد بعيد عن تشجيع التطرف في العالم، حيث توجد بعض الكتب الدينية التي تدعو إلى الكراهية الدينية وتهاجم المسيحيين واليهود، وتروج أن هناك تآمراً مسيحياً يهودياً ضد الإسلام، وأن الولايات المتحدة تتآمر مع «الإسرائيليين» ضد الفلسطينيين من أجل احتلال مدينة القدس الشريف». ويشير التقرير كذلك إلى: «أن هذه الأفكار أسهمت في تنامي النظرة المتشددة داخل المملكة العربية السعودية، فضلاً عن بعض العوامل الخارجية الأخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين والثورة الإيرانية والوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والانتفاضة الفلسطينية، حيث كان لهذه العوامل مجتمعة التأثير في أن يقوم النظام الحاكم في المملكة بتقديم الدعم لهذه الأفكار المتشددة حتى يمكنه الحفاظ على دوره كحكومة إسلامية تحافظ على التعاليم الدينية المحافظة، حتى إن هذه الحكومة تتجاهل ما يقوم به هؤلاء المتشددون من تنظيم الاجتماعات وتسجيل شرائط الكاسيت

وكتابة بعض المطبوعات عبر شبكة الإنترنت وتدعو جميعها إلى التطرف ومهاجمة المصالح الأمريكية والغربية» . ويرى التقرير أن نظام التعليم المتبع في السعودية والعديد من دول المجلس الأخرى أسهم في جانب كبير في تشجيع التطرف حيث يشير إلى: «إن أهم ما فشلت الحكومة السعودية في تحديثه خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات هو انتهاج سياسة تعليمية سليمة والقيام بتنفيذ إصلاحات مؤثرة في مجال التعليم، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في الفترة الماضية، حيث لم يتم تحديث المناهج التعليمية في السعودية منذ الستينيات، وبينما تدعو بعض الكتب إلى التسامح تهاجم البعض الآخر اليهود والمسيحيين، وتدعو إلى كراهية الغرب».

في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ بعث الكاتب الأمريكي «توماس فريدمان» برسالة إلى وزير الشؤون الإسلامية السعودية تخيل فيها أنه الرئيس الأمريكي جورج بوش قال فيها: «لا نريد أن نحدد لكم الطريقة التي تعلمون بها أبناءكم وأطفالكم، ولكن نقول لكم إن آلاف الأطفال الأمريكيين أصبحوا أيتاماً لأن أحد والديهم قتل بأيدي راديكاليين إسلاميين تعلموا في تلك المدارس وبرروا ارتكابهم لجريمة القتل باسم الإسلام، لا يمكننا أن نتدخل في كيفية تعليم أولادكم ولكن بمقدورنا أن نقول لكم في عالم اليوم حيث تسود التقنية وتطور وسائل الاتصال عليكم أن تفسروا الإسلام بالطرق التي تدعو للتسامح – الديني والدعوة لانتشار عقيدتكم بالوسائل السلمية، وإذا لم تتمكنوا من ذلك فإن هناك مشكلة بيننا وعندها ستصبح المملكة العربية السعودية بالنسبة لنا في حربنا ضد الإرهاب مثلما كان الاتحاد السوفييتي بالنسبة لنا خلال حربنا ضد الشيوعية مصدر المال والإيديولوجية والأفراد الذين يهددون أمننا، لقد تعلمنا في ١١ سبتمبر أن نظام التعليم الخاطئ في دولة أخرى يمكنه تدمير كل شيء».

٥٠) حمزة قبلان المزيني، صحيفة الوطن السعودية، ٢٠٠٣/٦/١٩.

٥١) عبد المحسن بن عبد الكريم البكر، «التعليم الديني في المملكة العربية السعودية»، الرياض، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢–٢٠٠٣، ص ص ١٣٥–١٣٧.

٥٢) منير شفيق، «ليست المدارس الدينية والجامعات الإسلامية مصدر الإرهاب»، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٢/٢/٢٧.

٥٣) عبد الله فراج الشريف، «رسالة إلى السيد توماس فريدمان، لماذا لا تطالب بإلغاء المدارس الدينية في إسرائيل التي تحشو أدمغة تلاميذها بكراهية العرب»، صحيفة الوطن السعودية، ٢٠٠١/١٢/١٩.

٥٤) أكد العديد من المثقفين السعوديين أن المزاعم التي تنشرها وسائل الإعلام الأمريكية حول دور التعليم الديني في المملكة في نشر التطرف وتفريخ الإرهابيين يمكن الرد عليها، استناداً إلى الحقائق والمعطيات التالية: أن المدارس والجامعات الدينية موجودة في المملكة منذ عشرات السنين وبعضها منذ مئات السنين في بعض الدول الإسلامية والعربية الأخرى، ولم يثر أنها أفرزت ظواهر إرهاب كالذي عرفته أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مما ينفي أي رابطة بينها وبين هذه الأحداث. إن هذه المدارس بمعظمها تدرس المناهج وفقاً لنظام الدولة الأساسي الذي يعتمد الشريعة الإسلامية منهج حياة ولا تحمل مشروعاً ذاتياً لتغيير النظام والحلول مكانه، بل إن تلك المدارس كانت – معرضة لغزو التيارات الثقافية من خارجها، وكان من العسير على اتجاهات التطرف ناهيك عن الإرهاب اختراق أسوارها. إن معظم الدول العربية والإسلامية قد توسعت في التعليم الحديث وقاده خريجو الجامعات الغربية، فازداد تهميش المدارس والجامعات الإسلامية، فبعضها ألغي، وبعضها وضعت يد الدولة عليه، ولم يعد

لخريجيها من – نصيب في أجهزة الدولة والشركات والمؤسسات والإعلام، أن الإسلام لا يتعلمه الناس من المدارس دائماً بل هو من صلب تكوين المجتمع وثقافته وذاكرته ووجوده ومكوناته، فلماذا لا تبحث الولايات المتحدة في أسباب كراهية العديد من دول العالم لها بعيداً عن المدارس الدينية؟

٥٥) صحيفة الخليج،٢٢/٩/٢٠٠١.

٥٦) صحيفة الاتحاد الإماراتية،١٣/٩/٢٠٠١.

٥٧) د. محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠١/٢٠٠٢ في (التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١)، الشارقة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٢ ص ٧١.

٥٨) للمزيد من التفاصيل حول هذه الآراء: راجع الاستطلاع الذي أجرته مجلة السياسي، العدد (٤)، سبتمبر، الكويت، ٢٠٠٢، ص ص ٢٤–٣٠.

٥٩) صحيفة الشرق الأوسط «اللندنية»، ٢٦/٩/٢٠٠١م.

60- Antony La, Gardia, Telegraph,26/9/2001

٦١) صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن، ٢٦/٩/٢٠٠١.

٦٢) انظر نص بيان قمة مجلس التعاون الخليجي، مسقط، ٣١/١٢/٢٠٠١ .

٦٣) أعلنت البحرين عن استعدادها لإرسال قوات للمشاركة في العمليات ضد «طالبان» و«القاعدة» في أفغانستان، وقال ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في مقابلة مع صحيفة «الفاينانشيال تايمز» البريطانية يوم ١٥/١٠/٢٠٠١ إن بلاده على استعداد لإرسال جنود للمشاركة في العمليات العسكرية الأمريكية ضد أسامة بن لادن في حال طلبت واشنطن ذلك، وجدد التأكيد على دعم بلاده الكامل للحملة التي تشنها الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان.

٦٤) تحدثت العديد من التقارير عن انطلاق الطائرات الأمريكية من سلطنة عُمان، وعن نشر نحو ٥٠٠ عسكري أمريكي من الكوماندوز والقوات المحمولة جواً في قاعدة «ثمريت» الجوية جنوب السلطنة، وتحدثت مصادر عن قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية كمقر للعمليات العسكرية، وعن انتقال مقر قيادة أركان الجيش الثالث الأمريكي إلى الكويت، وجرى الحديث عن دور الأسطول الخامس في البحرين، وأن قطر أعطت الضوء الأخضر لطائرات الشحن العسكرية الأمريكية باستخدام إحدى قواعدها لإيصال معدات عسكرية إلى جهات أخرى.

٦٥) صرح وزير الشؤون الخارجية في سلطنة عمان: «إن السلطنة لن تمانع في تقديم تسهيلات إلى الولايات المتحدة في إطار التزاماتها بموجب اتفاقية التسهيلات بين البلدين» . وكان وزير الخارجية الكويتي آنذاك (أمير الكويت الحالي) الشيخ صباح الأحمد الصباح صريحاً حين سئل عما إذا كانت الكويت ستسمح للولايات المتحدة باستخدام منشآتها العسكرية في حال توجيه ضربات، أجاب الشيخ صباح: «المنشآت موجودة بالفعل، لماذا تكذبون على أنفسكم.. ألا توجد قواعد كويتية بها طائرات أمريكية وبريطانية؟ ألا توجد حاملات طائرات أمريكية في المياه الدولية والخليج؟».

٦٦) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١، مصدر سابق، ص ٣٤.

٦٧) ريمون ماهر كامل، مجلس التعاون، «تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٨) شتاء ٢٠٠٢، ص ص ٤٨–٥٠.

٦٨) كشف الأمير «تركي الفيصل» الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السعودي والسفير الحالي في لندن

في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط «اللندنية» يوم ٢٠٠٣/١٠/١٧ «أن السعودية تعاونت مع الولايات المتحدة في محاربة «الإرهاب» منذ منتصف التسعينيات، وقدمت معلومات استخبارية ودبلوماسية مهمة لمساعدتها في الحرب على الإرهاب، تتراوح بين إشراكها في المعلومات المتوفرة لدى السلطات السعودية لتحديد القيادي المشتبه في أنه وراء العملية التي نفذها تنظيم القاعدة لتفجير السفارتين الأمريكيتين في إفريقيا عام ١٩٩٨، وقدمت نهاية عام ٢٠٠١ معلومات استخبارية إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية من عدة أشخاص مسجونين في السعودية لهم علاقة بتنظيم القاعدة عن «ريتشارد ريد» الذي فشل في تفجير طائرة أثناء رحلتها – صوب بوسطن بعد أن تمت السيطرة عليه في ديسمبر ٢٠٠١، وتبادل البلدان منذ أحداث سبتمبر أكثر من ٣٥٠٠ مذكرة تخص الجهود المبذولة في محاربة الإرهاب بمعدل ٥ مذكرات أو أكثر في اليوم وهو مثال واضح على التعاون المكثف».

٦٩) ريمون ماهر كامل، مصدر سابق، ص ٥٠.

٧٠) في الكويت تم تشكيل لجنة برئاسة وزير الداخلية الكويتي اتخذت عدة قرارات مهمة، منها جعل وزارة الخارجية القناة الوحيدة لنقل أموال التبرعات إلى الخارج، وفي الإمارات تأسس مجلس إشرافي تنسيقي لمتابعة أعمال اللجان والجمعيات والمؤسسات الخيرية والدعوية بهدف متابعة سير أعمال هذه اللجان والجمعيات ومن ثم الرقابة عليها، وفي الإمارات أعلن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع تأسيس مجلس للإشراف على أعمال هذه الجمعيات.

٧١) أكد محافظ مصرف الإمارات المركزي خلو المصارف الإماراتية من حسابات لأشخاص أو منظمات تعتقد الولايات المتحدة أنها متورطة في العمليات الإرهابية، وأكد أن حسابات الجمعيات الخيرية في الإمارات تحت السيطرة منذ عام ١٩٩٣، وأنه لا يحق لها جمع الأموال إلا بعد حصولها على رخصة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، كما أصدر مصرف الإمارات قانوناً لغسل الأموال. أما في البحرين فقد استجاب نحو ٩٥ مصرفاً ومؤسسة مالية لتوجيهات مؤسسة نقد البحرين بالتحري عن الأرصدة والحسابات المشبوهة. وفي المملكة العربية السعودية أعلنت مؤسسة النقد السعودية، وهي المؤسسة التي تقوم بمهام المصرف المركزي في السعودية أنها تتبع إجراءات صارمة لمراقبة عمليات تبييض الأموال أو التحويلات غير المشروعة.

٧٢) د. محمد السعيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣» في (التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣)، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٣، ص ص ٥٤-٥٥.

٧٣) أصر العراق على اتخاذ مواقف مضادة لمواقف المجتمع الدولي، ولم تشارك القيادة العراقية في الإجماع العالمي ضد ظاهرة الإرهاب، بل إن الرئيس العراقي «السابق» صدام حسين اعتبر أن القيام بعمل من هذا القبيل هو نوع من النفاق وأن العراقيين ليسوا بمنافقين.

٧٤) صحيفة الخليج، ١٠/١٨، ٢٠٠١/١٠/٢٨.

٧٥) غسان العطية، «الحرب الأمريكية ضد الإرهاب ومصير العراق»، صحيفة الخليج، ١٠/١٨، ٢٠٠١/١٠/٢٨.

٧٦) د. حسنين توفيق إبراهيم، «العراق ٢٠٠١-٢٠٠٢»، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠١/٢٠٠٢) الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير، ٢٠٠٢، ص ص ١٣١.

٧٧) جريجور جوز، «السياسة الأمريكية في الخليج»، مصدر سابق، ص ١٨٨.
٧٨) «دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠٠٢»، مصدر سابق، ص ص ٢٠-٢٤.
٧٩) تمثل هذه المصافحات دلالة سياسية على تطور العلاقة بين الكويت والسعودية من جهة والعراق من جهة أخرى، لا سيما في ضوء رفض الكويت للمبادرة التي أعلنها وزير الخارجية القطري قبيل القمة، والتي دعت إلى إقامة حوار مباشر بين دول الخليج العربية والعراق لحل المشاكل العالقة بينه وبين الكويت، حيث قال الشيخ فهد الأحمد وزير الإعلام الكويتي: «إن الكويت واضحة في مواقفها ومبادئها وطلباتها تجاه العراق، ومع تقديرنا لوزير خارجية قطر، إلا أنه ليس من الضروري الاتفاق معه في وجهة نظره خصوصاً أن أبناءنا ومسروقاتنا وكل ما نملك من أرشيف لا تزال موجودة في العراق».
٨٠) قمة الدوحة عام ٢٠٠٢ ورسالة عتاب؟ مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٢) شتاء ٢٠٠٣، ص ٩.
٨١) دول مجلس التعاون الخليجي في التقرير الاستراتيجي العربي، ملاحظات أساسية، مجلة شؤون خليجية، العدد(٢٧) خريف ٢٠٠١، ص ١٢١.
٨٢) سمير فاروق، «دول الخليج وعراق ما بعد الحرب»، تباعد أم تقارب؟ مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٤) صيف، ٢٠٠٣، ص ٦٤.
٨٣) حاولت واشنطن جاهدة إثبات امتلاك العراق لأسلحة التدمير الشامل، كما سعت لتأكيد الصلة بين بغداد والإرهاب الدولي في عمومه وأحداث الحادي عشر من سبتمبر بصفة خاصة، ففي الجانب الأول سربت الإدارة الأمريكية تقارير للصحف الأمريكية (شبكة «سي إن إن» الإخبارية، ٢٠٠٢/٩/٣) أشارت فيها إلى: «أن العراق يملك عدة أطنان من مواد الأسلحة الكيميائية القادرة على قتل آلاف المدنيين أو الجنود». واعتبر رئيس أركان الجيش الأمريكي «ريتشارد مايرز» أن الولايات المتحدة تشتبه في أن العراق يمتلك مختبرات متنقلة قادرة على إنتاج أسلحة جرثومية أو كيميائية. وعلى الجانب الآخر، أشارت تقارير صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية إلى احتمال تورط الرئيس العراقي «صدام حسين» في تدريب إرهابيين لمهاجمة مصالح أمريكية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك استناداً إلى شهادة لأحد الضباط العراقيين الهاربين (صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢٠٠٢/٩/٢٨)
٨٤) «دول مجلس التعاون عام ٢٠٠٢»، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مصدر سابق، ص ص ٣٦-٣٧.
٨٥) وصف الخبير الاستراتيجي الأمريكي «أنتوني كوردسمان» الادعاءات التي أوردها خطاب بوش بشأن قدرة بغداد الكامنة على إنتاج أسلحة التدمير الشامل بأنها ساذجة وسطحية، في حين أبدى المستشار السابق لشؤون الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس بوش الأب «برنت سكوكروفت» في تصريح له يوم ٢٠٠٢/٩/١٥ اندهاشه من اتهامات واشنطن لصدام بأنه على صلة بتنظيم القاعدة، وقال: «إن الرئيس العراقي مدرج على اللائحة التي أعدها ابن لادن للأشخاص الذين يريد قتلهم، إن صدام قد يبدو مشكلة حقيقية، لكنه ليس مشكلة بسبب الإرهاب».
86- Sean Foley, "The Gulf Arabs and The New Iraq; The Most to Gain and the Most toLose", Middle East Review of International Affaires,Vol.7,No.2, June 2003,PP98-100.
٨٧) صحيفة الرياض السعودية، ٢٠٠١/٤/١٦م.
٨٨) لمعرفة أبعاد هذا التقارب بصوره المختلفة، يمكن الرجوع إلى: التقرير الاستراتيجي الخليجي، أعداد: (١٩٩٩-٢٠٠٠-٢٠٠١)، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.

٨٩) شحاتة محمد ناصر، «إيران والحرب ضد الارهاب»، قضايا وإشكاليات، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٩) ربيع ٢٠٠٢، ص ١٠٧.
٩٠) د. عبد الخالق عبد الله، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠١، ص ١٥.
٩١) طلال عتريس، العلاقات الإيرانية – الخليجية على ضوء التهديدات الأمريكية، صحيفة الوطن السعودية، ٢٠٠٢/٨/٢٢.
٩٢) د. أحمد سليم البرصان، «إيران والولايات المتحدة ومحور الشر، الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٨، ابريل ٢٠٠٢، المجلد ٣٧، ص ٣٩.
ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر يوم ٢٠٠٢/١/١٢ «أن إيران قامت بشراء عدة صواريخ «ستينجر» من أفغانستان عام ١٩٩٤، وقامت بإرسالها إلى منظمة إرهابية في لبنان، كانت تنوي استخدامها ضد طائرات أمريكية أو إسرائيلية أو طائرات مدنية». من جهة أخرى، اتهم وزير الدفاع الأمريكي «دونالد رامسفيلد» إيران بالسماح لأعضاء القاعدة بالهرب عبر أراضيها، كما أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية تقريرًا في يناير ٢٠٠٢ وصفت فيه إيران بأنها إحدى أكثر الدول نشاطاً في السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وأنها استلمت معلومات تقنية ومهارات فنية من روسيا والصين وكوريا الشمالية، ليس هذا وحسب، بل اتخذت الإدارة الأمريكية أيضاً العديد من الاجراءات ضد إيران، حيث قررت في مايو ٢٠٠٢ فرض عقوبات على شركات صينية وأرمينية وشركات من أوروبا الشرقية لمساعدتها على تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل، كما احتجت واشنطن بشكل متكرر لدى موسكو لمساعدتها طهران لبناء مفاعلات نووية، كما بدأت في دعم طموحات الشعب الإيراني ووقع الرئيس جورج بوش في منتصف العام ٢٠٠٢ على بيان تنفيذي عبر فيه عن دعمه للطلاب المؤيدين للديمقراطية وللإصلاحيين في البرلمان والصحفيين المعتدلين، ودعا إلى رفاهية أكبر في إيران وإلى معارضة المتشددين القابضين على السلطة على حد تعبيره، وامتدح المظاهرات التي قامت في إيران للمطالبة بالديمقراطية وشجب عرقلة عملية الإصلاح من قبل بعض القيادات الإيرانية، وانتقد دعم إيران للإرهاب وجهودها لتقويض الاستقرار في أفغانستان وتخريب العملية السياسية فيها لتقويض قيادتها.
٩٤) تتسم السياسة الإيرانية بالبراجماتية، ودائماً ما تتخذ مواقف وسياسات تحقق مصالحها حتى لو كانت تتعارض مع الشعارات والمبادئ التي ترفعها، من هذه المواقف مثلاً: موقفها في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حيث اختارت الوقوف على الحياد على الرغم من الحشود العسكرية الأمريكية الكبيرة بالقرب من حدودها في الخليج، ومحاولات العراق التقرب منها من خلال التنازل عن شط العرب وإرسال طائراته المدنية إليها لإنقاذها من التعرض للهجمات العسكرية، وقد جنت إيران ثمار هذا الموقف بعد الحرب متمثلة في الانفراج والتقارب الكبيرين مع دول مجلس التعاون وتطور علاقاتها مع أوروبا والبدء في طرح إمكانية الحوار مع الولايات المتحدة على بساط البحث في البلدين. كما ترتبط بعلاقات استراتيجية مع روسيا على الرغم من القمع الروسي للمسلمين في الشيشان، كما ترتبط بعلاقات قوية مع الصين التي تقمع المسلمين في إقليم «سينكيانج» المسلم، ويبدو مظهر البراجماتية في هذا الصدد من أن الثورة الإيرانية قد رفعت شعاراً أساسياً عند قيامها، وهو دعم ونصرة المستضعفين المسلمين في كل

أنحاء الأرض، كما ترتبط بعلاقات واسعة مع الدول الأوروبية الحليف الأول للولايات المتحدة، وهناك حوار بناء بين الطرفين منذ عدة سنوات على الرغم من إيواء هذه الدول للمعارضين الإيرانيين واتهام بعضها لإيران بدعم الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان.

٩٥) معتز سلامة، «التفاعلات الخليجية ٢٠٠٢-٢٠٠٣»، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١) الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٣، ص ٢٤.

٩٦) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٣٥.

٩٧) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١، مصدر سابق، ص ٤٤.

٩٨) جاء البيان الختامي لقمة مسقط نهاية عام ٢٠٠١ وقمة الدوحة نهاية العام ٢٠٠٢ متشدداً، مقارنة بالبيانات السابقة، حيث أكدا على الآتي:(تأييد ودعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى» المحتلة من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية ورفض استمرار هذا الاحتلال. التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المحتلة الكاملة على هذه الجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها، واحتفاظها بكامل حقوقها فيها، وعدم الاعتراف بأية سيادة أخرى غير سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ومياهها الإقليمية وإقليمها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة التابعة لها. رفض الادعاءات الإيرانية حول جزيرة أبو موسى والإجراءات التي أقدمت عليها إيران، وكل ما يترتب عليها واعتبارها خطوات تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة وتزيد من التوتر فيها مما يهدد الأمن والسلم الدوليين . وتأييد كافة الخطوات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث بالطرق السلمية انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، وعودة جمهورية إيران الإسلامية إلى القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية).

٩٩) أخذ هذا الدعم الشكل الرسمي وغير الرسمي لانتفاضة الأقصى، فرسمياً دعا قادة دول المجلس في قمتهم الحادية والعشرين التي عقدت بالعاصمة البحرينية المنامة نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠١ إلى مؤازرة الشعب الفلسطيني في محنته، وتوفير الحماية الدولية له؛ بهدف إقامة السلام الشامل والعادل، وشعبياً نشطت حركات شعبية لمقاطعة البضائع الأمريكية و«الإسرائيلية»، وحملة التبرعات التي قدمها المواطنون الخليجيون للشعب الفلسطيني حيث توالت رحلات الطائرات المحملة بالأغذية والأدوية والمساعدات الإنسانية المقدمة من دول المجلس إلى الفلسطينيين، وامتدت هذه الحملة إلى الأمراء والقادة الخليجيين الذين قدموا ملايين الدولارات لمساندة دعم وصمود الشعب الفلسطيني.

١٠٠) كان التصريح الذي أدلى به الرئيس الأمريكي جورج بوش «الابن» قبل أحداث سبتمبر بفترة قصيرة معبراً بشكل جلي عن رؤيته المتميزة هذه، حيث قال: «إن إسرائيل لن تستطيع أن تتفاوض في ظل الإرهاب»، داعياً الرئيس عرفات إلى بذل جهد أكبر مما أسماه بالإرهاب الفلسطيني، وهو ما دفع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى رفض زيارة الولايات المتحدة احتجاجاً منه على موقف واشنطن داخل مجلس الأمن على الرغم من دعوته رسمياً من قبل الإدارة الأمريكية.

١٠١) شحاتة محمد ناصر، «الأبعاد السياسية والأمنية لأحداث ١١ سبتمبر على العالم العربي»، مصدر سابق، ص ٦٤.

١٠٢) د. علي الغفلي، «الدبلوماسية الخليجية ٢٠٠٢-٢٠٠٣»، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي

٢٠٠٢/٢٠٠٣) الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٣، ص١٦٢.
١٠٣) المصدر السابق، ص ١٥٥.
١٠٤) المصدر السابق ص ١٥٥.
105- Michael Scott Doran, "Palestine, Iraq, and American Strategyî, Foreign Affairs,vol.82,No.1, January/February 2003,, http://www.foreignaffairs.org.
١٠٦) د. علي الغفلي، «الدبلوماسية الخليجية ٢٠٠٢-٢٠٠٣»، مصدر سابق، ص ص ١٥٦-١٥٨.
١٠٧) استهجن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في مقابلة مع مجلة «نيوزويك» الأمريكية الدعوة إلى استخدام سلاح النفط، وأكد على أن النفط مورد اقتصادي وضروري للتنمية وليس سلاحاً، وذهب إلى القول: «إن من يطالب بحظر النفط لا يفهم حقيقة الاقتصاد العالمي أو أنه يضمر عداءً للدول العربية»، وفي يوليو عام ٢٠٠٠ أكد وزير النفط والثروة المعدنية السعودي علي بن إبراهيم النعيمي في رد على سؤال لمجلة «دير شبيجل» الألمانية «أن زمن سلاح النفط قد ولى، وأن السلاح الأفضل الذي يمكن أن يمتلكه الإنسان هو المال، وهذا لا نحصل عليه إلا عندما نبيع البترول، وبهذا فقط نستطيع تطوير بلادنا وشراء المواد الغذائية والاستثمار في مجالات البناء والتعليم والحصول على الأسلحة من أجل الدفاع عن البلد». ونفت الكويت على لسان الشيخ جابر المبارك الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع وجود أي نية لدى بلاده لاستخدام سلاح النفط كوسيلة ضغط من أجل القضية الفلسطينية، لأنه ثروة حقيقية للشعب ولا يمكن أن نفكر في استعمالها كوسيلة للضغط. ومن جهته اعتبر عبد الله بن حمد العطية وزير الطاقة والصناعة القطري أن استخدام النفط كسلاح أمر غير مؤثر بل سيكون له مردود سلبي على الدول العربية نفسها .
١٠٨) د. علي الغفلي، «الدبلوماسية الخليجية ٢٠٠٢-٢٠٠٣»، مصدر سابق، ص ١٥٩.
١٠٩) التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠١-٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ص٤٧-٤٨.
١١٠) د.محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠١/٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ص ٧٥.
١١١) لم يستبعد الشيخ جابر المبارك نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الكويتي أن تستخدم واشنطن قواعدها العسكرية في الحملة على الإرهاب، و أكد أن «فتح الكويت أمام الولايات المتحدة لاستخدام القواعد العسكرية أمر يحتاج إلى قرار سياسي يتخذ على أعلى المستويات»، أما البحرين فقد أعلنت على لسان ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة أثناء وجوده في واشنطن أنها «على استعداد لتقديم مساعدات ومساندات بأي طريقة كانت».
١١٢) د. عماد جاد، «العلاقات الخليجية- الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٩) ربيع ٢٠٠٢، ص ص ١٢-١٣.
١١٣) المصدر السابق، ص ١٣.
١١٤) صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية) ٢٧/١٠/٢٠٠١.
١١٥) د. علي أحمد الغفلي، «المستقبل الاستراتيجي للخليج العربي»، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١)، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٢٤٥.
١١٦) د.محمد السعيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠١/٢٠٠٢»، مصدر سابق، ص ص ٧٤-٧٥.
١١٧) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١، مصدر سابق، ص ٣٤.

118- International Herald Tribune,24/9/2001

119- New Yourk Times,1/1/2002

١٢٠) صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٤/١٠/٢٠٠٥.

121- Kenneth M. Pollack, "Securing the Gulf", From Foreign Affairs, July/August 2003, http://www.foreignaffairs.

122- Stephen.M.Walt,îBeyondBin Laden; Reshaping U.S Foreign Policyî, International Security,VOL.26,NO3, Winter 2001/2002,pp45-48.

123- Ibid, p47

١٢٤) مجلة السياسي، العدد (٤)، سبتمبر، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٢٥.

١٢٥) صحيفة الشرق، ٨/١/٢٠٠١.

١٢٦) صحيفة القبس الكويتية، ١٩/١١/٢٠٠١.

١٢٧) معتز سلامة، «التفاعلات الخليجية ٢٠٠٢-٢٠٠٣»، مصدر سابق، ص ٢٤.

128- For a detailed discussion and analysis of this Point; See Sheila Carapico
Freign Aid and Democratization Projects in The Arab World
No.3,Vol.56.he Middle East Journal
Summer 2003.

١٢٩) د. محمد سعد أبو عامود، «التطور الديمقراطي في الوطن العربي والأمن القومي العربي»، مجلة شؤون خليجية، العدد(٢٥) ربيع ٢٠٠١، ص ص ٤٦-٤٧.

١٣٠) د. محمد السعيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣»، مصدر سابق، ص ص ٦٨-٦٩.

١٣١) ففي الكويت أصدر ٢٥ من النواب في مجلس الأمة بياناً ضد الحرب في أفغانستان، وفي البحرين ندد بيان مشترك وقعه ٨٧ من مشايخ وعلماء البحرين بالحرب ضد بلد مسلم، وأصدرت الجمعيات الإسلامية والسياسية التي تمثل معظم التيارات في البحرين (جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي، وجمعية الإصلاح، وجمعية التوعية الإسلامية، وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، والجمعية الإسلامية، وجمعية الوسط العربي الإسلامي) بياناً منددا بالحرب.

١٣٢) للمزيد من التفاصيل عن هذه الجزئية، راجع: أشرف سعد العيسوي، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، يناير ٢٠٠٥.

١٣٣) شحاتة محمد ناصر، «الأبعاد السياسية والأمنية لأحداث ١١ سبتمبر على العالم العربي»، مصدر سابق، ص ٦٦.

١٣٤) يمكن تفسير تنامي نفوذ هذه الجماعات المتطرفة باعتباره رداً على الحملة التي وجهت ضد الإسلام في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر من جانب العديد من المسؤولين الغربيين، في مقدمتهم الرئيس الأمريكي «جورج بوش» الذي استخدم عبارة «الحرب الصليبية» في حديثه عن الحرب ضد الإرهاب، وقول رئيس الوزراء الإيطالي «بيرلسكوني»: «إن الحضارة الغربية المسيحية متقدمة عن الحضارة الإسلامية التي تتسم بالتخلف والركود»، وقول رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر: «إن المسلمين لم يدينوا ما حدث في الولايات المتحدة بشكل كاف»، وكانت تاتشر قد حذرت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من أن الإسلام هو العدو الجديد للغرب بعد انتهاء الشيوعية، ودعت إلى بقاء

حلف الناتو بعد انهيار حلف وارسو لمقاومة هذا العدو على حد تعبيرها.

١٣٥) في السعودية ألقت أجهزة الأمن القبض على خلية من سعوديين وسوداني ومجموعة مساندة قامت بإطلاق صاروخ «سام» قرب قاعدة الأمير سلطان الجوية ودفنت صاروخاً آخر من النوع نفسه في الصحراء، وتم احتجاز أكثر من مائة سعودي يشتبه في أن لهم صلات بتنظيم القاعدة، واستجواب ٧٠٠ في هذه القضية، كما أعلن في سلطنة عُمان القبض على خلية إرهابية وفي الإمارات تم القبض أواخر أكتوبر ٢٠٠٢ على عبد الرحيم النشيري الملقب بأمير البحر ومسؤول العمليات البحرية لتنظيم القاعدة ومسؤول عملياتها في منطقة الخليج بتهمة السعي إلى مهاجمة عدة أهداف اقتصادية حيوية في دولة الإمارات. وتردد أنباء عن قيام مباحث أمن الدولة في الكويت باعتقال ٤٢ إسلامياً كويتياً، وتنامت المخاوف من قيام تنظيم القاعدة بالقيام بأعمال إرهابية في الكويت وباقي دول المجلس الأخرى.

١٣٦) د. رفعت لقوشة، مشهور، ومشهور إبراهيم أحمد، في الذكرى الرابعة لأحداث ١١سبتمبر والحروب الاستباقية، أمن الخليج إلى أين؟، مجلة شؤون خليجية، العدد(٤٠) شتاء ٢٠٠٥، ص ٢٩.

١٣٧) خلال زيارته للولايات المتحدة في مايو ٢٠٠٢ حمل رئيس الوزراء «الإسرائيلي» «آريل شارون» لائحة اتهام إلى الرئيس الأمريكي «جورج بوش» تتضمن اتهاماً للسعودية بتمويل الإرهاب، من خلال وثيقة قدمها شارون عبارة عن إيصال مالي سعودي بمبلغ مقداره ٥٤٥ ألف دولار أمريكي يتم دفعه على مراحل لنحو ١٠٢ من العائلات الفلسطينية؛ إذ تعتبر «إسرائيل» أن أفراداً إرهابيين ينتمون إلى هذه العائلات قتلوا إثر عمليات نفذوها عام ٢٠٠١.

١٣٨) صحيفة الحياة، ٢٠٠١/١٠/١٠.

١٣٩) أشرف سعد العيسوي، «أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية – الأمريكية لربط السعودية بتمويل الإرهاب»، مصدر سابق، ص ص ١٢٣–١٢٤.

١٤٠) يلاحظ من هذه التعليقات والتقارير الصحفية مدى نفاق الإعلام الأمريكي وتوجيهه وتوظيفه لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، فنظرة مقارنة إلى تعاطي الإعلام الأمريكي مع تنظيم القاعدة وزعيمه ابن لادن توضح ذلك بجلاء، ففي بداية الثمانينيات من القرن الماضي ومع الغزو السوفييتي لأفغانستان كان ابن لادن هو «المناضل من أجل الحرية» كما أطلقت عليه وسائل الإعلام الأمريكية آنذاك، ولكن منذ بداية التسعينيات انقلبت الصورة، وأصبح ابن لادن هو الإرهابي والمطلوب الأول للمخابرات الأمريكية، فالوصف الأول كان ضرورة أملتها ظروف الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي في محاولة لاحتواء المد الشيوعي ومنع تغلغله إلى مناطق النفوذ الأمريكية ومن ثم كان دعم ابن لادن ورفاقه من الأفغان العرب ضرورة استراتيجية تحقق مصلحة أمريكية عليا، ولكن بعد أن شعرت الولايات المتحدة بأن ابن لادن ورفاقه «طالبان – الأفغان العرب» ومن على شاكلتهم يمثلون خطراً حقيقياً على مصالحها في العالم، فكان لزاماً عليها الانقلاب على أصدقاء الأمس واعتبارهم أعداء اليوم والمستقبل.

١٤١) جاء المقال خلاصة لتقرير (٣٨) صفحة سبق نشره تحت عنوان «مناهج التعصب السعودية» s curriculum of intolerance.Saudi Arabi الذي صدر بالتعاون مع معهد دراسات الخليج . وكان أحد أركان المحافظين الجدد ومستشار وزارة الدفاع السابق ريتشارد بيرل (صاحب نظرية الصدمة والرعب المعروف باسم أمير الظلام) قد طالب في خطاب له بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السعودية معتبراً أن

صعود التطرف والإرهاب ضد الغرب ليس ناتجاً عن سياسة الغرب وإنما هو ناجم عن رعاية السعودية لهما.

١٤٢) يقع التقرير المزعوم في ٨٩ صفحة، وجاء – على حسب ما قالت المنظمة – نتيجة أبحاث استمرت عاماً واستندت إلى وثائق تنشرها الحكومة السعودية أُخذت من أكثر من ١٢ مسجداً في الولايات المتحدة.

١٤٣) أدرج تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية لعام ٢٠٠٤ المملكة العربية السعودية على لائحة البلدان الأكثر انتهاكاً للحريات الدينية، معتبرًا أنها تمثل «مصدر قلق خاص» في هذا المجال.

١٤٤) من هؤلاء ستيف أميرسون، الكاتب الأمريكي المعروف بصلاته بجماعات مؤيدة لـ «إسرائيل» بقوة، مثل مركز «ميدل إيست فورم»، الذي يرأسه «دانيل بايبس»، الكاتب «الإسرائيلي» – الأمريكي، الذي يكتب في جريدة «جيروزاليم بوست» «الإسرائيلية». و«نينا شيا»، الباحثة الأصولية المسيحية المنتمية للتيار اليميني المتشدد، ورئيسة «مركز الحريات الدينية»، الذي يتلقى تمويلاً من منظمة «فريدم هاوس»، التي يرأسها «جيمس وولسي»، رئيس الاستخبارات الأمريكية السابق، والذي دعا من قبل لحرب عالمية رابعة ضد السعودية ودول عربية أخرى. و«شيا»، هي أيضاً عضو في «لجنة الحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أسسها الكونجرس عام ١٩٩٨، والتي تقوم بزيارات لدول عربية، مثل مصر، لتقصي أوضاع الأقليات المسيحية وإيراد تقارير للكونجرس.

١٤٥) من المعروف أن غافني من أشد المتعصبين ضد العرب والمسلمين، وتحوّل هوسه إلى «الحرب العالمية على الإرهاب» وصارت محور تفكيره وكتاباته، وحدد مواصفات العدو الجديد بـ «الفاشية الإسلامية»، مما يعني اعترافه أن الحرب أبعد وأعمق من الحرب الدائرة في العراق وأفغانستان، بل تشمل دولاً أخرى حددها في كتاباته وهي: (السعودية، إيران، سوريا، باكستان، كوريا الشمالية، الصين، كوبا، فنزويلا وجنوب إفريقيا). كل هذه الدول – في نظره – توفر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الدعم لـ «الفاشية الإسلامية»، في صراعها المستميت مع الولايات المتحدة والغرب.

١٤٦) أشرف سعد العيسوي، إفشال صفقة موانئ دبي، المصدر السابق، ص ص ٣٧-٤١.

١٤٧) صحيفة نيويورك تايمز، ٢٠/٢/٢٠٠٦.

١٤٨) أشرف سعد العيسوي، «أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية – الأمريكية لربط السعودية بتمويل الإرهاب»، مصدر سابق، ص ١٢٦.

١٤٩) د. رفعت لقوشة، مشهور، ومشهور إبراهيم أحمد، مصدر سابق، ص ٢٩.

١٥٠) في بداية يناير ٢٠٠٢ اتخذت وزارة الخزانة الأمريكية قراراً يقضي بتجميد أرصدة أربع مؤسسات خيرية في إطار الحملة التي تقودها ضد «الإرهاب»، وتجفيف منابعه من بينها جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويتية، وهو نفس الإجراء الذي اتخذته الحكومة البريطانية بعد إخضاع مكتب الجمعية في لندن لتحقيقٍ من جانب مفوضية النشاط الخيري البريطانية.

١٥١) سمحت الكويت في الثاني عشر من شهر نوفمبر ٢٠٠١ للولايات المتحدة بإرسال وفدين الأول برلماني والثاني أمني لمناقشة الجهود الكويتية في مكافحة الإرهاب، وللبحث في ملابسات الاتهامات الموجهة إلى جمعيات كويتية بتمويله، كما سمحت لها بالاطلاع على بعض الحسابات المالية والبيانات الإدارية لبعض الجمعيات لتفنيد هذه الاتهامات، كما استقبلت دول المجلس في ١٢/١/٢٠٠٢ مساعد

وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى «وليام بيرنز» في زيارة استهدفت تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة ودول المجلس في مجال مراقبة أموال المؤسسات الخيرية الخليجية بهدف الحيلولة دون وصولها إلى منظمات إرهابية.

152- Kurt M. Campell & Michele A. Flournoy (principal Authors), "to Prevail; an American Strategy For The Campaign against Terrorism", Washington -70 DC,Center for Strategic and International Studies CSIS,2001.

١٥٣) نشرت نتائج هذه الدراسة صحيفة الرأي العام الكويتية، ٢٩/١١/٢٠٠١.

١٥٤) جاسم خالد السعدون، مصدر سابق ص ص ٤٥.

١٥٥) نيويورك تايمز، ٢٨/٩/٢٠٠٥.

١٥٦) للمزيد من التفاصيل عن هذه القضايا، راجع: دول مجلس التعاون في التقارير الدولية من عام ٢٠٠١-٢٠٠٥، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، عام ٢٠٠٥.

١٥٧) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، أحداث ١١ سبتمبر، وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون في ( أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج)، منتدى التنمية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٦-١٧ مايو ٢٠٠٢.

١٥٨) في هذا السياق أعلن عبد الله العطية وزير الطاقة القطري خلال مشاركته في مؤتمر الطاقة الذي عقد بدبي في ١٩ مارس ٢٠٠٢ «أن منظمة أوبك التي تضم بين أعضائها السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ضحت بحوالي ٢٠ مليار دولار في الأشهر التي تلت أحداث سبتمبر للمساعدة في استقرار الاقتصاد العالمي، وأضاف أن أوبك ستزيد إنتاجها للمحافظة على اسعار مقبولة للنفط». وفي نفس الوقت قامت المملكة العربية السعودية بضخ ٥٠٠ ألف برميل نفط إضافي يومياً وعلى مدى أسبوعين متتاليين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مساهمة منها في المحافظة على أسعار مقبولة للنفط.

١٥٩) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١، مصدر سابق، ص-١٣.

١٦٠) الاستغناء عن نفط الخليج اتجاه برز يتنامى في الإدارة الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهو اتجاه يدعمه وزير الطاقة الأمريكي «بيل ريتشاردسون» وكتب حوله مقالات عدة في الصحف والمجلات الأمريكية.

161- Barbara Conry, "American Misguided Policy of Dual Containment in The Persian Gulf", Cato Foreign Policy Briefing,No.33,June 2003.

١٦٢) هيرالد تريبيون، ٣/١/٢٠٠٥.

١٦٣) د. علي أحمد الغفلي، «المستقبل الاستراتيجي للخليج العربي»، مصدر سابق ص ٢٢٧.

١٦٤) المصدر السابق، ص ٢٣٢.

١٦٥) جاسم خالد السعدون، مصدر سابق، ص ٤٥.

١٦٦) د. محمد السعيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢»، مصدر سابق، ص ص ٨٥-٨٦.

١٦٧) جاسم خالد السعدون،مصدر سابق، ص ٤٥.

١٦٨) حسن الحفني، «الأبعاد الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر عربياً ودولياً»، مصدر سابق ص ٧٦.

١٦٩) ريمون ماهر كامل، «مجلس التعاون الخليجي: تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة»، مصدر سابق، ص ٥٤.

١٧٠) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، أحداث ١١ سبتمبر، وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون، مصدر سابق، ص ١٠.
١٧١) الأموال المهاجرة، خطر التجميد وحلم العودة، نشرة ضمان الاستثمار، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢/١/٢٦، ص ٢ .
١٧٢) نشرة مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير ٢٠٠٢، . www.sama.gov.sa
١٧٣) د. عصام نعمان، «حانت فرصة استثمار أموالنا في وطننا العربي»، صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٠٠١/١١/٣.
١٧٤) حسن الحفني، «الأبعاد الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر عربياً ودولياً»، مجلة شؤون خليجية، العدد(٢٨) شتاء ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ص٧٤-٧٦.
١٧٥) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، أحداث ١١ سبتمبر، وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون مصدر سابق، ص ١٦.
١٧٦) حسن الحفني، «الأبعاد الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر عربياً ودولياً»، مصدر سابق، ص ٧٧.
١٧٧) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، أحداث ١١ سبتمبر، وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون مصدر سابق، ص ١٩.
١٧٨) نيويورك بوست، ١٥ ابريل ٢٠٠٢.
١٧٩) ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مقاضاة السعوديين وصدام، مجلة نيوزويك، العدد(٢٣) ابريل ٢٠٠٢، ص ٥.
١٨٠) يذكر أن المحكمة كانت قد أصدرت في ١٨ يناير ٢٠٠٥ حكماً من ٦٢ صفحة برأت بموجبه عدداً من القيادات السعودية وحوالي ٢٠٠ شخصية وهيئة أبرزهم الأمير «تركي الفيصل»، ومؤسسة «الراجحي»، و«البنك السعودي – الأمريكي»، و«البنك العربي» من التهم التي حاول محامون يمثلون عدداً من ضحايا الهجمات إلصاقها بهم، مبينة أن القضية التي رفعت ضد الأمير «تركي» يجب أن تسقط من كل جوانبها، رافضة في الوقت نفسه جهود المدعين لتكوين قضية ضده بمزاعم دعمه للمؤسسات الإسلامية الخيرية في أنحاء العالم، مؤكدة أن المدعين لم يقدموا «حقائق ذات أساس» .
١٨١) واشنطن تايمز، ٢٠٠٥/٩/٢٤.
182- Eric Roulean, "Trouble in The Kingdom" ,Foreign Affairs, Vol.81,NO.4,July-August 2002,pp81-82.
١٨٣) ظهرت هذه التوجهات الأمريكية بشأن إصلاح التعليم في الوطن العربي في مناسبات عدة نشير منها إلى ما يلي: أولاً: ما أعلنه كولن باول وزير الخارجية الأمريكية في سياق مبادرته عن الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط والعالم العربي عام٢٠٠٢، حيث أعلن باول في خطابه أمام مؤسسة «التراث» بواشنطن في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢ عما أسماه «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنوات القادمة»، حيث اعتبر أن إصلاح التعليم هو أحد المداخل لتعزيز ثقافة الديمقراطية في الوطن العربي، وأنها تحتل محوراً أساسياً في التوجهات الجديدة للإصلاح الديمقراطي في المجتمعات العربية مركزاً على ضرورة تعليم الفتيات العربيات في إطار إصلاح تعليمي شامل، وتوفير المنح الدراسية، وتوسيع فرص التعليم أمام النساء، والعمل مع الآباء والمربين لتعزيز الإشراف المحلي والأسري على الأنظمة المدرسية. وتوسيع نطاق الروابط الجامعية للتعليم العالي والتركيز على

تخصصات كالاقتصاد والتربية وإدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والعلوم. وواكب ذلك دعوات أمريكية لإصلاح التعليم الديني ومراجعة مناهج التربية الإسلامية واللغة العربية. ثانياً: ما أعلنه وزير الدفاع الأمريكي الذي تحدث عن ضرورة كسب معركة أو حرب «العقول والقلوب والأفكار في العالم العربي» في إطار التصدي للخطر الإرهابي، واعتبار أن تغيير المناهج سبيل ضروري للحد من ثقافة التطرف وتنمية ثقافة السلام والتسامح. ثالثاً: ما أعلنته ايلينا رومانسكي المسؤولة عن تنفيذ مبادرة المشاركة الديمقراطية في وزارة الخارجية الأمريكية من أن واشنطن تسعى إلى تغيير المناهج التعليمية في الدول العربية، بما يؤدي إلى التخلص من الحقد والتحريض على الكراهية والعنف في المنطقة، معتبرة أن الأجيال القادمة ليست في حاجة إلى مزيد من العنف، وأن هدف الولايات المتحدة من تغيير المناهج التعليمية، هو تكريس التسامح والإخاء بين الشعوب.

184- Thom Shanker and Eric Schmit, "U.s.Weights Propaganda Aimed at its Allies", International Herald Tribune,17/2/2002,p.1

١٨٥) كانت الولايات المتحدة بقيادة الجنرال ماك آرثر قد قامت بمحاولات قوية وبطيئة لتغيير القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في اليابان، وتدخلت القيادة العسكرية الأمريكية في اليابان بصورة مباشرة في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية مثل تعديل المناهج الدراسية، وإعادة كتابة قوانين العمل وكتابة دستور جديد.

١٨٦) نتوءات في العلاقات الخليجية الأمريكية، صحيفة البيان، ٢٠٠٤/٤/١٧.

١٨٧) سماء سليمان، «هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟»، مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٨) صيف ٢٠٠٤، ص ص١٠٢-١٠٣.

١٨٨) أكد وزير الخارجية الأمريكي «كولن باول» يوم ٢٠٠٢/١/٢٠ على أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج هو هدف بعيد المدى وليس مجرد ردع مؤقت ضد الرئيس العراقي صدام حسين، فدوافع الوجود الأمريكي أوسع نطاقاً من هذا كله، فهو يمثل رمزاً للوجود والنفوذ الأمريكي في المنطقة، فقد رغبنا أن نحتفظ بوجود في هذا الجزء من العالم لأسباب مختلفة.

١٨٩) عبد الله العمادي، «مجلس التعاون الخليجي، هاجس الأمن يتعاظم»، قناة الجزيرة، ٢٠٠٢/١/٢، http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2002/12/12-22-1.htm

١٩٠) د.عبد الخالق عبد الله، «الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي»، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٩٩)، يناير ٢٠٠٤، ص ص ١١-١٢.

191- Stephen.M.Walt,îBeyondBin Laden; Reshaping U.S Foreign Policyî, International Security, VOL.26,NO3, Winter 2001/2002.

١٩٢) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١، مصدر سابق، ص ص ٣٥-٣٦.

١٩٣) في مايو ٢٠٠١ أوصى تقرير صادر عن مؤسسة «راند» للأبحاث المقربة من وزارة الدفاع الأمريكية إدارة الرئيس بوش بإقامة قواعد عسكرية في السلطنة لتعزيز الحضور الأمريكي العسكري ومراقبة القوى الكبرى في آسيا خصوصاً في الصين والهند اللتين قد تتحولان إلى قوى صاعدة تبحث عن مواقع لها في العالم، الأمر الذي يؤدي إلى إرباك النظام الإقليمي في تلك المنطقة.

١٩٤) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ص ٤٠-٤١.

١٩٥) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ٤٥.

١٩٦) د. محمد السعيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠١/٢٠٠٢» في (التقرير الاستراتيجي

الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١)، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٧٩.

١٩٧) تم الاعتماد في هذه الجزئية بالأساس على (بانوراما خليجية عسكرية) في مجلة شؤون خليجية الصادرة عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أعداد (٣٠-٣٤)، وذلك نظراً لقلة البيانات الرسمية عن صفقات الأسلحة التي أبرمتها هذه الدول خلال هذه الفترة.

١٩٨) في أغسطس ٢٠٠٣ أعلن وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز عن محادثات سعودية- فرنسية بشأن استئناف البحث حول إمكان حصول الرياض على نحو ٣٥٥ دبابة فرنسية الصنع من نوع «لوكليرك»، وآليات مساعدة تصل قيمتها إلى ٣ مليارات دولار بعد أن تم إجراء تعديل فني على الدبابة بناء على طلب سعودي.

١٩٩) في الثالث والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٢ قامت وزيرة الدفاع الفرنسية «ميشيل إليوماري» بزيارة المملكة لمدة يومين، خصصت للبحث في العلاقات الثنائية في المجال الدفاعي والعسكري وسبل تطويرها، كما أجرت مباحثات مع القيادة السعودية حول أوجه التعاون مع فرنسا فيما يتصل بالجوانب الدفاعية وغير الدفاعية، ومن ضمنها ملف المفاوضات السعودية- الفرنسية حول دبابات «لوكليرك» الفرنسية، وكانت المملكة قد شرعت منذ سنوات في إجراء مشاورات مع القيادة الفرنسية لشراء عدد من هذه الدبابات التي تصنعها شركة «جيات» التابعة للقطاع العام في فرنسا.

٢٠٠) بلال الحسن، «السعودية تفعل ما لا يجرؤ عليه الآخرون»، صحيفة الشرق الأوسط «اللندنية»، ٢٠٠٣/٥/١٩.

٢٠١) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٤٩.

٢٠٢) المصدر السابق، ص ٤٩.

٢٠٣) التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ص ٣٦-٣٧.

٢٠٤) بانوراما عسكرية، مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٢) شتاء ٢٠٠٣، ص ٢٣٨.

٢٠٥) نصت اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون التي صدقت عليها دول المجلس في فترات مختلفة عام ٢٠٠١ على أن الدول الأعضاء تعتبر أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها، وأي خطر يتهدد أحدها إنما يتهددها جميعاً، كما نصت على إعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية، وتشكيل مجلس أعلى للدفاع المشترك، وبعض اللجان العسكرية الأخرى، ولكن تبقى مشكلة ترجمة هذه الأهداف إلى واقع نتيجة للعديد من المعوقات التي تحول دون ذلك كما سبق إيضاحه.

بانوراما عسكرية، مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٦) شتاء ٢٠٠٤، ص ٢٣٤.

٢٠٦) المصدر السابق، ص ٧٩.

٢٠٧) بدأت بالفعل طلائع قوة درع الجزيرة في الوصول إلى الكويت في ١٨ فبراير ٢٠٠٣ حيث وصل لواء المشاة الآلي التابع لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى قطع بحرية تابعة للقوة البحرية الإماراتية، كما وصلت أيضاً طائرات هليكوبتر أباتشي الإماراتية وزوارق بحرينية، وغير ذلك. وقد بلغت قوات درع الجزيرة المنتشرة على الأراضي الكويتية ٨٠٠٠ جندي خليجي مجهزة بجميع أنواع الأسلحة من دبابات ومدفعية وحاملات جنود متطورة وشبكة اتصالات حديثة بقيادة اللواء الركن عمر بابعير السعودي الجنسية، وساهمت المملكة بنحو ٣,٣٠٠ جندي تقريباً. وصرح مصدر في القيادة العامة لقوة

دفاع البحرين في الثالث عشر من فبراير ٢٠٠٣ أن حجم قوة المساندة من البحرين هي بحجم مجموعة قتال مساندة، بالإضافة إلى مساهمة سلاح الجو الملكي البحريني من قواعده في البحرين بطائرات (إف – ١٦)، وأعلن في السابع والعشرين من فبراير عن رسو سفينة حربية من دولة البحرين (السفينة سبأ الأمريكية الصنع) على الساحل الكويتي، كما أعلن في الثالث والعشرين من فبراير وصول ٢٥٠ جندياً إماراتياً يمثلون طليعة لواء مشاة آلي يتكون من خمسة آلاف ستنتشر في الصحراء الكويتية، وأنزلت ثلاث سفن إماراتية في ميناء الشيوخ غرب مدينة الكويت عشرات من قطع السلاح الثقيل منها دبابات «لوكليرك» الفرنسية الصنع ومدفعية ميدان عيار ١٥٥ مم وناقلات جند مدرعة من نوع BMB ٣ روسية الصنع و(إم–١) برادلي الأمريكية، كما وصلت إلى الكويت فرقاطة إماراتية وسفينة إسناد ووصل سرب إماراتي من طائرات أباتشي العمودية المقاتلة إلى قاعدة علي السالم على بعد ٦٥ كم غرب العاصمة. صحيفة الوطن الكويتية، ٢٠٠٣/٣/١١.

٢١٠) أحمد إبراهيم محمود، «انعكاسات الأزمة العراقية على السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي» في (دول مجلس التعاون والأزمة العراقية من ١٩٩١–٢٠٠٣) القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، )٢٠٠٣، ص ١٧٠.

٢١١) د. عبد الله الأشعل، «نشر قوات درع الجزيرة في الكويت تجسيد واضح لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك»، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣، ص ص ١١٢–١١٤.

٢١٢) صابر محمد السويدان، الطريق إلى التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق المستقبل، مجلة آراء حول الخليج، ٢٠٠٦/١/١٥.

213- Washington Post,18/1/2002.

٢١٤) أكد على ذلك الأمير سلطان بن عبد العزيز في تصريح له يوم ٢٠٠٣/٤/٢٩ قال فيه: «إن السبب في تواجد هذه القوات في السعودية كان لمراقبة الأجواء العراقية، وبعد الإطاحة بنظام صدام حسين، أصبح لا لزوم لهذه القوات»، مشيراً إلى أن هذا القرار جاء بناء على اتفاق سابق بين واشنطن والرياض، مؤكداً في الوقت ذاته على أن التعاون بين البلدين مستمر وسيستمر حتى بعد انتهاء حرب العراق، ممثلاً ببعثة التدريب العسكرية والتعاون في كل جديد، وفي مجال التقنية الحديثة لصالح القوات المسلحة السعودية.

٢١٥) في أعقاب أزمة الخليج الثانية كان هناك شبه إجماع داخل المملكة على أهمية الوجود العسكري، وأصدر العلماء السعوديون فتوى قبلت بدخول القوات الأمريكية لحماية المملكة من الخطر العراقي، ولكن منذ النصف الثاني من التسعينيات بدأت تظهر احتجاجات في الداخل ضد هذا الوجود، على أساس أن التهديد العراقي لم يعد قائماً، ولا يمثل أي خطر مباشر على أمنها، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تزايدت هذه الاحتجاجات لدرجة بات الوجود العسكري الأمريكي على الأراضي السعودية يسبب مأزقاً كبيراً للأسرة الحاكمة، خاصة وأن معظم السعوديين يعارضون هذا الوجود الأمريكي .

٢١٦) روجر هاردي (رئيس قسم الشرق الأوسط في هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي) مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية، ٢٠٠٢/١/٢٠.

٢١٧) معتز سلامة، «التفاعلات الخليجية ٢٠٠٢– ٢٠٠٣»، مصدر سابق، ص ص ٤٢–٤٣.

٢١٨) تتمثل ثوابت الموقف السعودي في التالي : أن مواجهة الإرهاب عمل دولي ومسؤولية دولية لا

تقتصر على دول دون أخرى، ولهذا أبدت المملكة استعدادها لبذل كل ما في وسعها من أجل محاربة الإرهاب في إطار تحالف دولي يعمل على استئصال واجتثاث جذور الإرهاب ومسبباته. رفض استخدام أراضيها في أي هجوم على أي دولة مسلمة وضد مسلمين أبرياء انطلاقاً من الرابطة الإسلامية، وربما يفسر هذا نفي وزير الخارجية السعودي التقارير الأمريكية التي تحدثت عن «موافقة المملكة على استخدام قواعد عسكرية أو توفير معونة لوجستية»، كما أعرب وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠١ عن معارضة بلاده لقصف المدنيين الأبرياء في أفغانستان. ورفض الاتهامات العشوائية التي تنطلق كل يوم على لسان المسؤولين الأمريكيين باعتبار أنها لا يمكن أن تكون سبباً لوضع دول ضمن أهداف لحملات عسكرية أو حصار اقتصادي ما لم تكن الأدلة أو الإثباتات التي تدينها واضحة ودامغة وبشكل قانوني وتحت مظلة الشرعية الدولية .

٢١٩) كشف وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني في لقاء معه في معهد «بروكنجز» بالولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٢ عن أنه تشاور مع زعماء دول مجلس التعاون حول ذلك منذ أكثر من سنتين، قال : «أخذت موافقتهم، غالبية دول الخليج وافقت، أخطرناهم جميعاً بذلك الموضوع، ولم يعترض أحد»، وحول آلية استخدام القاعدة وما إذا كانت تخضع للتصرف الأمريكي حصراً وليس بالتشاور مع قطر، قال. «الأمريكيون موجودون فيها، والاتفاق بيننا وبين أمريكا مهم، إنهم يستطيعون استخدامها، ولكن جرت العادة على أن يكون هناك تشاور». وفي تبرير الشيخ حمد لإنشاء القاعدة، قال: «نحن لا نستطيع الدفاع عن قطر إذا قامت قوة كبيرة بمهاجمتنا، فنحن بحاجة إلى وجود القوات الأمريكية والولايات المتحدة في حاجة إلينا» وقال: «لا أريد لأحد أن يحرم علينا شيئاً حلله لنفسه من خمسين أو ستين عاماً». وكان وزير الخارجية القطري يقصد بما سبق المملكة العربية السعودية، مما يدل على أن المملكة كانت تتحفظ على القاعدة القطرية.

٢٢٠) من المعروف أن قطر ترتبط باتفاقيات أمنية مع إيران، وهناك تعاون عسكري قائم بين البلدين .

٢٢١) معتز سلامة، «التفاعلات الخليجية ٢٠٠٢– ٢٠٠٣»، مصدر سابق، ص ص ٤٧–٤٨.

٢٢٢) دول مجلس التعاون عام ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ص٢٩٩–٣٠٥.

٢٢٣) صحيفة أخبار الخليج، ٣٠/١٠/٢٠٠١.

٢٢٤) معتز سلامة، «التفاعلات الخليجية ٢٠٠٢– ٢٠٠٣»، مصدر سابق، ص ٣٥.

٢٢٥) ممدوح صابر، «الاتفاقية الأمنية الخليجية.. هل تقضي على مخاطر التطرف والإرهاب؟»، مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٨) صيف ٢٠٠٤، ص ص ١٠٩–١١٠.

٢٢٦) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٧١.

٢٢٧) بالنسبة للجانب المتعلق بمكافحة غسل الأموال، اتخذت دول المجلس إجراءات عديدة في هذا الصدد، ففي بداية أكتوبر ٢٠٠١ أصدرت السعودية تعليمات تفصيلية بشأن التعاملات التجارية والصفقات المالية المشبوهة، وذلك في إطار المساعي الرامية للحد من عمليات غسل الأموال، وأقرت في شهر نوفمبر ٢٠٠١ الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب التي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٩، وفي الإمارات وافق مجلس الوزراء في أكتوبر ٢٠٠١ على قانون لمكافحة غسل الأموال، وأصدرت البحرين في الشهر ذاته لوائح وقواعد للمصارف تهدف إلى محاربة غسل الأموال، علماً بأنها أصدرت قانوناً لمكافحة غسل الأموال في يناير ٢٠٠١. وفي سلطنة عُمان عمم البنك المركزي قائمة الأسماء

التي أصدرتها الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر على المصارف العاملة في السلطنة للتأكد من عدم وجود حسابات لهذه الأسماء في هذه المصارف، كما أصدر البنك توجيهات إلى البنوك الوطنية بتوخي الحيطة والحذر عند فتح حسابات لجهات قد يعتقد المسؤولون في المصرف المعني أن لها نشاطاً مشبوهاً أو غير مشروع، وذلك في سياق إجراءات تهدف إلى مكافحة ظاهرة غسل الأموال.

٢٢٨) بالنسبة لتجميد الأموال: وافقت دول المجلس على تجميد أرصدة ٣٩ فرداً ومنظمة يشتبه في أن لهم صلة بالإرهاب، وذلك تماشياً مع الجهود الأمريكية الرامية إلى قطع الإمدادات المالية عن المنظمات الإرهابية، وذلك بعد موافقتها من قبل على تجميد أرصدة ٢٧ فرداً ومنظمة وضعتهم واشنطن في الرابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠١ على قائمة الإرهابيين. وزع مصرف قطر المركزي في منتصف أكتوبر ٢٠٠١ تعميماً على المصارف يحضها على تجميد حسابات المنظمات والجمعيات والأشخاص من خارج قطر المتهمين بدعم الإرهاب، إذا كان لهم حسابات في المصارف القطرية تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن، وفي الإمارات أعلن المصرف المركزي في ٢٠٠١/١٠/٣٠ عن سحب ترخيص إحدى شركات الصرافة وإغلاقها نتيجة لارتكابها مخالفات في مجال التحويلات، وفي منتصف شهر ديسمبر من العام نفسه قرر المصرف تجميد حسابات ١٤ شخصاً ومؤسسة وجمع التفاصيل وتقديمها للسلطات، وفي ٢٠٠٢/١/٢٣ أعلن المصرف أنه سيتخذ إجراءات قانونية ضد ١٣ حساباً مجمداً للاشتباه في وجود صله لها بالإرهاب وسبعة حسابات أخرى في إطار مكافحة الأموال القذرة، وفي ٢٠٠٢/٥/٢٤ أكد محافظ البنك المركزي الإماراتي أن بلاده ما زالت تتفاعل مع الحملة الدولية لمكافحة غسل الأموال ولا سيما في مجال تجميد الحسابات التي تعتبرها اللائحة الأمريكية أنها أموال تخص الجماعات الإرهابية.

٢٢٩) بالنسبة لتنظيم العمل الخيري: اتخذت دول مجلس التعاون إجراءات مشددة في مجال العمل الخيري، ففي الكويت: اتجهت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠١ إلى التعاقد مع مكتب يتولى مهمة تدقيق الحسابات الخاصة بالجمعيات الخيرية وأموال التبرعات، وذلك للتأكد من أنها تذهب لمستحقيها، وأعلن وزير الإعلام الكويتي في ٢٠٠١/١٠/٢٤ «أن الكويت تقوم بتطوير القانون وتنظيم العمل الخيري فيها حتى لا تكون مصدراً للشبهات، وحتى يكون قادراً على الاستمرار، لأن المعونات الإنسانية جزء من سياسة الكويت الخارجية»، كما قدمت الكويت في الفترة التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر عدة اقتراحات لتوفير سيطرة الحكومة على قنوات الصرف من خلال ثلاثة محاور هي: إخضاع الجمعيات لنظام محاسبي دون التدخل في حرية حركة القائمين عليها، إنشاء مجلس أعلى للعمل الخيري برئاسة النائب الأول لرئاسة الوزراء الشيخ صباح الأحمد، على أن يكون رؤساء اللجان الخيرية أعضاء فيه، وأخيراً إشراف بيت الزكاة الكويتي على الجانب المالي من نشاط الجمعيات الخيرية بأن يسمح لها بالمرونة الكافية لعملها بعيداً عن بيروقراطية الدولة، وقد تم بالفعل إنشاء مجلس أعلى لتنظيم عمل جمعيات النفع العام واللجان الخيرية في ٢٠٠١/١٠/٧. وفرضت البحرين لوائح وقوانين جديدة لتنظيم عمل المؤسسات والجمعيات الخيرية، وأعلنت مؤسسة نقد البحرين في أكتوبر ٢٠٠١ عن فرض أنظمة جديدة لمكافحة تبييض الأموال، تلزم جميع المؤسسات المالية بالتأكد من عدم وجود أية حسابات يملكها أفراد أو جماعات صدرت أسماؤهم على القوائم الأمريكية للمشتبه فيهم بتمويل الإرهاب. كما شرعت في تأكيد التدابير التي اتخذتها في السابق لتنظيم عمل المؤسسات والجمعيات الخيرية وحماية القطاع المصرفي من الضلوع في أي عمليات مالية ومشبوهة، من بينها: (الالتزام

بالتوصيات الصادرة لفرق العمل المعنية بالتدابير المالية بشأن رصد أي مصادر مالية للإرهاب، وبالفعل جمدت مؤسسة نقد البحرين حسابين في مصرفين مختلفين بشكل مؤقت وردا ضمن القائمة الأمريكية للمصارف المشتبه في تورطها في تمويل عمليات إرهابية، يعود أحدهما إلى مؤسسة مالية والآخر إلى أحد الأفراد، تطبيق نظام رقابي وإشرافي جديد خاص بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يلزمها بالتقيد بالفتاوى التي تصدرها هيئة الفتاوى التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية كما يلزمها بإنشاء لجنة تدقيق داخلية وإدارة للمخاطر. الإعداد لإصدار تعميم للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في السوق المحلية يتضمن العمل بثلاث توصيات تتمثل في الإبلاغ عن أية تحويلات مشكوك في علاقتها بالإرهاب والتحويلات الإلكترونية فيما بين البنوك بالإضافة إلى نظام التحويلات البديلة).

٢٣٠) تتمثل أهداف تلك المجموعة الرئيسية في عدد من النقاط الأساسية، أهمها: تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي «FATF» حول مكافحة غسل الأموال، وتوصياتها الخاصة حول مكافحة تمويل الإرهاب، كما تشمل تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وقرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعاون لتعزيز الالتزام بهذه المعايير والإجراءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والعمل مع المؤسسات الدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بهذه المعايير والإجراءات في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى العمل لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات حول هذه القضايا وتطوير الحلول الإقليمية لمعالجتها.

٢٣١) د. عمر الحسن (مجموعة باحثين)، «المملكة العربية السعودية وإدارتها للأزمات الأمنية، تفجيرات الرياض نموذجاً»، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ابريل ٢٠٠٤، ص ١١٨.

٢٣٢) معتز سلامة، «التفاعلات الخليجية ٢٠٠٢-٢٠٠٣»، مصدر سابق، ص ٣٧.

٢٣٣) ورد في كلمة الأمير سعود الفيصل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٢ أن المملكة جعلت مادة مكافحة الإرهاب إحدى المواد الأساسية التي تدرس في المناهج الدراسية.

٢٣٤) المصدر السابق، ص ٣٨.

٢٣٥) معتز سلامة، «التفاعلات الخليجية ٢٠٠٢-٢٠٠٣»، مصدر سابق، ص ٣٩.

٢٣٦) د. محمد السعيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي٢٠٠٢-٢٠٠٣»، مصدر سابق، ص ٣٨.

٢٣٧) أشرف سعد العيسوي، «تجربة الإصلاح الكويتية، الواقع وآفاق المستقبل»، مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٥) خريف ٢٠٠٣، ص ٥٦.

٢٣٨) فتوح أبو دهب هيكل، «المملكة العربية السعودية وتحدي الإصلاح السياسي والديمقراطي»، مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٥) خريف ٢٠٠٣، ص ٨٧.

٩٣٨) في التاسع عشر من يونيو ٢٠٠٣ أصدر ٥٣ من المثقفين والأكاديميين والوزراء والنواب السابقين بياناً حمل عنوان «الكويت وتحديات جديدة» دعوا فيه إلى تنقيح الدستور وتكوين الأحزاب السياسية بقانون ينظمها، وإشراك المرأة في الحياة السياسية ودعم مؤسسات المجتمع المدني وإطلاق حرية الرأي والإعلام والصحافة والارتقاء بالتعليم.

٢٤٠) في منتصف مايو ٢٠٠٣ وقع المئات من المفكرين والكتاب والأكاديميين السعوديين على بيان

حمل عنوان (دفاعاً عن الوطن) أكدوا فيه على مطالب الإصلاح كسبيل وكمخرج للقضاء على ظاهرة الإرهاب الداخلي. وفي ٢٢ مايو من نفس العام وقع ٤٥٠ شيعياً من أبناء المملكة على بيان حمل عنوان (شركاء في الوطن) طالبوا فيه بالاعتراف بالمذهب الشيعي وزيادة التمثيل السياسي للشيعة في كل مؤسسات وأجهزة الدولة. وفي الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر ٢٠٠٣ وقع ٣٠٦ من المواطنين السعوديين بياناً دعوا فيه إلى تفعيل آلية الإصلاح وتسريع وتيرته، والقضاء على ما أسموه بالفساد الإداري وهدر المال العام، ودعوا إلى انتخاب أعضاء مجلس الشورى وترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ومنح جميع المواطنين أفراداً وجماعات فرصاً متساوية وحقاً أصيلاً في استخدام قنوات الإعلام المختلفة لإيضاح مواقفهم وأفكارهم، بدلاً من احتكار اتجاه محدد لهذه المنابر، إضافة إلى منح المرأة حقوقاً متساوية بالرجل.

٢٤١) يؤكد ذلك تصريحات العديد من قادة دول المجلس، فالعاهل السعودي (الراحل) الملك فهد أكد في نهاية مايو ٢٠٠٣ على ضرورة دعم اتجاه الإصلاح وبما يوفر فرصاً أوسع لحرية الرأي والممارسة السياسية ويفسح المجال أمام مشاركة أفضل للمرأة السعودية في النهوض بمجتمعها ومحاربة الفساد. وفي سبتمبر ٢٠٠٢ صرح وزير الخارجية القطري في محاضرة أمام معهد «بروكنجز» الأمريكي بأن دول المنطقة مهتمة بالإصلاح قبل أن يُدفع بها إلى الإصلاح عبر برنامج متعجل، وأشار إلى أنه من الأفضل أن تبدأ دول المنطقة بإصلاح نفسها. واعتبر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات (حينما كان ولي عهد أبو ظبي) أن التطور والاتجاه نحو الديمقراطية لا ينبغي أن يكون لمجرد التطوير والتغيير بل يجب أن يكون متوافقاً مع حركة تطور المجتمع، وبالتالي إذا ما توصلت الدراسات المستمرة والرصد الدائم لإدخال أشكال جديدة من أشكال العمل التنموي على كافة الصُعد ومنها الصعيد السياسي، فإن الإمارات ستبادر إلى إيجاد الصيغ المناسبة لها دون المساس بخصوصيتها الفكرية والاجتماعية والثقافية.

٢٤٢) د. محمد السعيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٣-٢٠٠٤»، مصدر سابق، ص ٥٤.

٢٤٣) المبادرة السعودية لإصلاح الوضع العربي وضرورة التفعيل، مجلة شؤون خليجية، العدد(٣٣) ربيع ٢٠٠٣، ص ١١٨.

٢٤٤) المصدر السابق، ص ١١٨.

٢٤٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

٢٤٦) عرضت المملكة العربية السعودية على القمة الخليجية الثانية والعشرين في مسقط نهاية عام ٢٠٠١ ورقة حول الإجراءات المتخذة لمحاربة «الإرهاب»، إضافة إلى خطة إعلامية لمواجهة تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، أكدت على ما يلي: (التأكيد على دور مجلس التعاون في محاربة الإرهاب، شريطة أن يتوافق ذلك مع الشريعة الإسلامية السمحة، ومع ما توصي به الشرعية الدولية ليتسنى المضي قدماً لما فيه خير البشرية. تقديم المسؤولين عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى محاكمة عادلة. رفض الربط بين الإرهاب والإسلام، لأن الإرهاب لا جنسية له ولا دين. التأكيد على أن مصطلح الأفغان العرب ليس دقيقاً بما أن بعض المعتقلين ينتمون إلى جنسيات مختلفة عربية وأجنبية وحتى من الولايات المتحدة نفسها. وضرورة إقرار اتفاقية إعلامية للدفاع عن القضايا الخليجية المشتركة ووضع الخطط الكفيلة بإنجاحها ووسائل تنفيذها والتحرك على الساحات المؤثرة لمواجهة تداعيات ١١ سبتمبر).

# هذا الكتاب

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتمثل نقطة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، وبمجرد وقوع الأحداث، اتجه الخطاب السياسي الأمريكي إلى تدويل الأزمة، وصاغ الرئيس الأمريكي جورج بوش «الابن» مبدأه الشهير «مبدأ بوش» (من ليس معنا فهو ضدنا).

وقد قدمت أحداث سبتمبر فرصة ذهبية للإدارة الأمريكية لتحقيق هذه الهيمنة، وكشفت الأحداث عن حقيقة مهمة، وهي مدى تشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية الدولية المعاصرة من ناحية، ومدى هشاشتها من ناحية أخري.

ورغم أن أحداث سبتمبر كان لها تأثيراتها في مختلف أقاليم العالم، فإن إقليم الخليج، وفي القلب منه دول مجلس التعاون، كان الأكثر تأثراً بتداعيات هذه الأحداث.

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر تأثيرها الواضح على أمن دول مجلس التعاون، سواء في رؤية هذه الدول لطبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها، أو في السياسات والإجراءات أو الاستراتيجيات الأمنية المطلوبة للتعاطي مع هذه التحديات.

تهدف الدراسة إلى:

– تسليط الضوء على المتغيرات الجديدة التي طرأت على رؤية دول مجلس التعاون الأمنية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وخاصة المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والتعليمية .

– الاقتراب من مفهوم الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، باعتباره مفهوما شاملاً متعدد الجوانب والأبعاد.

– دراسة الكيفية التي تعاطت بها دول المجلس مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو بمعنى آخر أسلوب إدارتها لهذه الأحداث باعتبارها أزمة، سواء على المدى القريب (بعد الأحداث مباشرة) أو على المدى المتوسط وهو ما يتضح في استراتيجيتها الأمنية والدفاعية




مركز الخليج للدراسات- دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر
دولة الإمارات العربية المتحدة - ص.ب: ٣٠ الشارقة هاتف: ٥٧٧٧٧٧٧-٦-٠٠٩٧١+ فاكس: ٥٧٧٧٣٣٦-٦-٩٧١+



**أشرف سعد العيسوي**

باحث في الشئون السياسية والاستراتيجية - متخصص في أمن الخليج.

حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية.

**الخبرة الوظيفية:**

- خبير بمركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط، وكالة أنباء الشرق الأوسط، القاهرة.
- ١٩٩٧ - ٢٠٠٤: مدير وحدة الدراسات الأمنية والإستراتيجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- ١٩٩٥ - ١٩٩٧: باحث بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، كرسي الأمن والإستراتيجية.
- يكتب بانتظام في العديد من الدوريات العلمية.
- شارك في عدد من المؤتمرات العلمية داخل وخارج مصر.

**أهم الدراسات:**

- خليج القرن الحادي والعشرين، نحو إستراتيجية أمنية شاملة.
- مسيرة التعاون الأمني لمجلس التعاون في الذكرى الخامسة والعشرين من إنشائه.. رؤية تقييمية.
- دور الناتو في أمن الخليج.
- الإدارة السعودية للأزمة الأمنية، تفجيرات الرياض نموذجا.
- أمن الخليج في مرحلة ما بعد التسوية ... الأوسط: احتمالات التعاون والصراع ب... في المنطقة.
- الرؤية الخليجية لبناء الدولة العراقية ال...
- السياسة الأمريكية تجاه العراق وإيرا... الاحتواء المزدوج.
- المجتمع المدني في دول مجلس التعاو...
- الأبعاد الأمنية والدفاعية في الع... الأمريكية.
- تأثير المحدد الأمني في العلاقات الخليجية - الهندية.
- العلاقات الخليجية - الباكستانية: الفرص والقيود.

